النوافح للسيد ابن شهاب

كتاب نوافح الورد الجوري شرح
عقيدة الباجوري من تأليفات
السيد الجليل ذي المجد الأثيل
مولانا أبي بكر بن عبد الرحمن
بن محمد بن الشيخ
شهاب الدين العلوي
الحسيني نفع الله
به المسلمين

قد طبع في المطبع فخر نظامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب الوجود آزالاً وابداً المخصص بارادته ما تعلقت به قدرته اعداما و
ايجادا العالم بجميع الكليات والجزئيات، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض
ولا في السموات. المتفرد بالخلق والاختراع والتاثير المنزه في سمات جلاله عن الشريك
والمعين والنظير المتعالي عن الاتصاف بلوازم الاجرام والاعراض والمقدس في جميع
افعاله عن البواعث والاغراض فسبحانه من اله قامت باستحقاقه جميع الكمالات
البراهين والادلة وشهدت مخلوقاته انه الصانع المستقل بلا واسطة ولا طبع ولا علة
والصلوة والسلام على سيدنا محمد اشرف المخلوقات على الاطلاق، والمخصوص بالشفاعة
العظمى يوم يكشف عن ساق. وعلى اخوانه من المرسلين المتصفين بما اتصف به من وجوب
الصدق والامانة والمبلغين عن الله بامرهم بتبليغه من الشرائع والديانة. وعلى آل
كل منهم واصحابه والتابعين من يومنا هذا الى يوم الدين **اما بعد** فلا ريب في
ان اول واجب على الانسان معرفة اصول عقائد الايمان لان الجهل بشيء منها اعظم
حجاب عن استنارة القلوب بانوار انواع الطاعات واقوى سبب الى الخلود في ما

لدار البوار من البركات ولعمري ان تشمر الذيل عن الجد في عبادة مولاه عز وجل
بالغدو والاصيل مع جهله بما يجب في حقه تعالى وما يجوز وما يستحيل لبالغ في قلة الحياء
ونقص العقل الى غاية لا يرجى معها فلاحه ولا ينتظر الا بالعود الى اتيان البيت من
بابه صلاحه ونجاحه، وقد استحكم هذا الداء العضال في كثير من بلدان المسلمين ونفذ فيهم
والعياذ بالله تعالى مراد ابليس اللعين لاسيما في جهة منعني من تعيينها خوف الفتنة من
متفقهيها ويحزنني ما حل من هذه المصيبة باهليها فانهم قد نبذوا هذا العلم الشريف ظهريا
وكاد هذا الموضوع الخطير ان يكون فيهم نسيا منسيا ويعتقدون مع هذا انهم سالكون بتركهم ذلك
العلم جادة الصواب حائزون بعدم تعلمه وتعليمه جزيل الثواب ركونا منهم على ما حسنه
لهم الفهم السقيم من كلام الامام ابي حامد الغزالي رحمه الله تعالى في الاحياء وغيره من النهي
عن التعمق في علم الكلام والتوغل في انواع الجدل في ذلك المقام مع نقله بعض مقالات
عن السلف في ذلك فخيل لهم ان ذلك العلم بجملته امر محذور او ان الخائض في مسائله
ومقاصده ماثوم ومأزور وهيهات هيهات فان النهي عن التغلغل في الشيء والخروج
عنه الى ما ليس منه ليس نهيا عن ذلك الشيء وكيف يظن بمثل هذا الامام النهي عن تعلم
العقائد التي هي اس الايمان وبها نجاة كل انسان ام كيف يسوغ التحذير عن معرفة
ادلته التي بها تنشرح صدور المؤمنين وتطمئن بها قلوب الموحدين مع قول الكثير من العلماء
بعدم صحة ايمان المقلد وقول الكثير ايضا بعدم كماله وعصيان المتعصب نعم لما اتخذ
بعض المتقدمين الجدال والمناظرات في هذا الفن دينا وشغلا شاغلا عما سواه وتجاوزوا
فيه حدود الضرورة بل حدود الحاجة وتسوروا الى حشو كتبهم في هذا الفن بنقل هوس
الفلاسفة واصطلاحاتهم اشفق ذلك الامام من تفاقم الامر واستحكام الداء فنبه
على ذلك المحذور وزجر عن ارتكابه لما يترتب عليه من المفاسد - كما حذروا وانكروا على
المتعمقين في فروع الاحكام الفقهية النادرة الوقوع شفقة بالعباد ورحمة بهم فجزاه الله

عن المسلمين خير الجزاء قال العلامة اللقاني في هداية المريد لجوهرة التوحيد فان قلت اذا
كان هذا الفن واجبا وقد ظهر ان موضوع هذا العلم اشرف الموضوعات ومعلومه اجل المعلومات
وغايته اشرف الغايات فكيف نقل عن بعض السلف الصالح كمالك والشافعي وابي
حنيفة واحمد رضي الله عنهم النهي عنه قلت هذا محمول على نهي المتعصب في الدين او القاصر
عن تحصيل اليقين او القاصد افساد عقائد المسلمين او الخائض فيما لا يفتقر اليه من غوامض المتفلسفين
والا فلا يتصور من شريف تلك الحضرات وقوع النهي عما هو اصل الواجبات واساس
المشروعات اهـ اقول لو ادرك هؤلاء الائمة القادة زماننا هذا الذي هجر الجل من اهله هذا
العلم الشريف الذي هو اصل الايمان بحيث صار كثير ممن يدعي العلم والمعرفة فضلا
عن العوام لا يعرف ما يجب لله من الصفات وما يستحيل عليه وما يجوز ولو عرفها لم يعرف
دليلها الجملي الواجب عينيا فضلا عن معرفته تفصيلا لاعلوا منار الدعوة اليه وبالغوا في الحث
على الاكباب عليه سيما لو شاهدوا كثرة اختلاط اهل الحق في هذه الازمنة باهل البدع
والكفر بدواعي المعاملات لسهولة الاسفار وكثرتها وتقارب البلدان والاسواق بوجود
السفن والمراكب البخارية وقد شاهدنا كثيرا من عامة المسلمين يتوجه من بلاده جاهلا
باصول دينه ثم يجالس اهل البدع والضلالة ويسمع منهم من العقائد الفاسدة ما لم يطرق
سمعه غيره، ولم يرجع الا وقد تورط في حومة الهلكة وارتبك في شرك المصيبة والعياذ بالله
تعالى وقد الف شيخ الاسلام خاتمة المحققين العلامة ابراهيم بن محمد البيجوري قدس سره الغني
رسالة لطيفة الحجم جدا ذكر فيها من العقائد ما لو جهله المكلف لاصبحت عرى ايمانه محلولة، و
دعوى اسلامه غير مقبولة اقتصر فيها على ذكر اصول ما يجب على كل فرد من افراد المسلمين
معرفته من علم العقائد الايمانية من الالهيات والرساليات العقليات والسمعيات مع ذكر
دلائلها الاجمالية غالبا فهي لصغر حجمها سهلة التلقن والحفظ مع عظم مفادها وحيث كانت
بهذه المثابة العظمى احببت بعد استخارة الله تعالى اتمام الفائدة لمن ترقى عن مرتبة العوام

بكتابة شرح لطيف عليها التزم فيه بيان جهة الدليل، واسلك في تقريره وتفصيله اقوم سبيل، واضيف اليها ان شاء الله كثيرا من الفوائد التي تدعو الحاجة اليها واشير الى بطلان اقوال يلزم التنبيه عليها لعل جاهلا ينتفع به فاشاركه في الاجر او كاملا يطلع عليه فيدعو لي بالنجاة يوم الحشر متبهلا الى الله تعالى ومتضرعا اليه ان يكون على خالص الصالح مقبولا لديه"، وهذا اوان الشروع في المقصود بمعونة واجب الوجود قال المولف رحمه الله ونفع به امين -

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدأ المولف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتب السماوية التي افضلها اشرفها القران الكريم وعملا بخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر او اقطع او اجذم روايات وكلها من باب التشبيه البليغ والجامع في كل مطلق النقص ثم الباء اما زائدة او اصلية فان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو مقرر في محله وان جعلت اصلية احتاجت الى متعلق محذوف تتعلق به وهو اما ان يكون اسما او فعلا وكل منهما اما خاص او عام فهذه اربعة وكل منها اما مقدم او موخر والاولى ان يكون فعلا خاصا موخرا فيكون التقدير بسم الله الرحمن الرحيم اولف وجهة التعلق هي الاستعانة او المصاحبة على وجه التبرك وذكر بعض المفسرين ان البسملة ان كانت صادرة من الله تعالى فالتقدير باسم الله كان كل شئ، وبه تكون الاشياء، وحينئذ يكون في الباء اشارة الى جميع التعلقات لان المعنى بي وجد ما وجد وبي يوجد ما يوجد ولا يكون كذلك الا من اتصف بصفات الكمال وتنزه عن صفات النقصان وهذا انما يصح حيث كان المراد بالاسم المسمى والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لدلالته على ما تحته من المعنى وهذا هو الصحيح بدلالة تصغيره على سمي وعند الكوفيين مشتق من الوسم او السمة وهي العلامة لانه علامة على الشئ ليعرف به ثم الاسم عند اكثر الاشاعرة عين المسمى بدليل قوله تعالى سبح اسم

ربك الاعلى وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها وقول لبيد العامري
لابنتيه

فقوما وقولا بالذي تعرفانه ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقيل ان الاسم غير المسمى لقوله تعالى له الاسماء الحسنى ولا بد من المغايرة بين الشئ وما هو له ولتعدد الاسماء مع اتحاد المسمى ولو كان عينه لاحترق فم من قال نار مثلا الى غير ذلك والتحقيق انه ان اريد من الاسم الدال فهو غير المسمى قطعا وان اريد منه المدلول فهو عينه والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لكن قولهم هنا الواجب الوجود وما بعده انما ذكر لتعيين المسمى لانه من جملة الموضوع له والا كان لفظ الجلالة كليا فلا تكون لا اله الا الله مفيدة للتوحيد وقد اجمعوا على افادتها له

الرحمن الرحيم صفتان ماخوذان من الرحمة والرحمة رقة وانعطاف روحاني تقتضي التفضل والاحسان وهي بهذا المعنى تستحيل في حقه تعالى وكل اسم استحال اطلاقه عليه تعالى باعتبار مبدئه جاز اطلاقه عليه باعتبار غايته فتعتبر في حقه تعالى باعتبار سببها القريب الذي هو ارادة الاحسان او البعيد الذي هو الاحسان فهي على الاول صفة ذات قديمة وعلى الثاني صفة فعل حادثة بمعنى متجددة بعد عدم وهي امر اعتباري والمولى متصف به وحينئذ فالرحمن والرحيم بمعنى مريد الاحسان او المحسن

الحمد لله رب العالمين اتى المولف بالحمد بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا برواية كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الحديث فالابتداء بالبسملة حقيقي وبالحمدلة اضافي والحمد لغة الثناء على الجميل فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل ويخرج به ما دل على الجميل بغير القول كتعظيم العالم مثلا بالقيام له ونحو ذلك واطلاق الثناء على الوصف بغير الجميل لا يكون الا مشاكلة وعلى غير فعل اللسان مجازي فلا داعي للاحتراز عنها وقولهم على الجميل مخرج للثناء

لا على جميل كالثناء على شارب الخمر وكالثناء تهكما فانه ليس بحمد وقيده الكثير بالاختياري والاطلاق اولى لورود الحمد في الكتاب العزيز والحديث الشريف لما ليس من شانه الاختيار قال تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وفي الحديث وابعثه مقاما محمودا الحديث ولان المقيد به محتاج الى التاويل في حمد الله تعالى على صفات ذاته جل وعلا لانها ليست باختياره وفي الحمد على الملكات النفسية كالحلم والشجاعة واصطلاحا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم في مقابل نعمته ويرادفه الشكر لغة فبين كل منهما وبين الحمد اللغوي عموم وخصوص من وجه ثم ان الحامد اما قديم او حادث والمحمود كذلك فيكون الحمد بهذا الاعتبار اربعة اقسام وال في الحمد اما للعهد او للاستغراق او للجنس واللام في لله اما للملك او للاختصاص او للاستحقاق وجملة الحمد محتملة ان تكون خبرية لفظا انشائية معنى والمراد انشاء الثناء بمضمونها لا انشاء مضمونها وان تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على انها وضعت في عرف الشرع لانشاء الحمد كصيغ العقود وان تكون خبرية لفظا ومعنى فيكون المعنى هنا اخبركم ان كل حمد مختص به تعالى والرب المالك والمدبر وله معان اخر العالمين قيل اسم جمع لمن يعقل وهم الانس والجن والملائكة والتحقيق كما قاله الزمخشري وغيره من انه جمع للعالم بفتح اللام لان العالم وان كان يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فجمعه على عالمين باعتبار الاطلاق الثاني وغاية ما فيه انه لم يستوف الشروط لانه لا يجمع بالياء والنون الا ما كان علما او صفة والعالم ليس كذلك على انه جرى في الكشاف على استيفائه الشرط قال لان العالم علامة على وجود خالقه فهو في حكم الصفة والله اعلم والصلوة والسلام على رسول الله اتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صدر الرسالة عملا بخبر من صلى علي في كتاب

لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب ، وظاهر ان المراد بالاسم في
الحديث ما دل على ذاته عليه السلام ولو ضميرا او وصفا مختصا به او علما بالغلبة كما هنا
واتى بالسلام سمعا حذرا من كراهة افراد احدهما عن الآخر وامتثالا لقوله تعالى يايها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واختلف في معنى الصلاة والتحقيق ما ذهب اليه الجمهور انها
من قبيل المشترك اللفظي فهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم وما سواه من الملائكة
وغيرهم الدعاء ومعنى السلام الامان والتحية ويصح ارادة كل منهما هنا لان المطلوب على
الاول تامينه عليه الصلوة والسلام عما يخاف على امته عند اشتداد الكرب وعلى الثاني
مخاطبة الله تعالى له خطابا دالا على رفعة مقامه والاعتناء به كما يحيي بعضنا بعضا
فقوله على رسول الله المراد به نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وانما لم يصرح باسمه الكريم
تعظيما له واجلالا وتنبيها على انه من الرسالة بمرتبة لا يتبادر من الوصف بها الى الذهن
موصوف الا هو حتى صار علما بالغلبة عليه وتاسيا باية الصلاة فان الله تعالى لم يصرح
باسمه فيما قال تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وعلى آله و
واصحابه وسلموا عاد الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بالجملة الفعلية بعد ان
اتى بها بالجملة الاسمية لدلالة الاولى على الدوام والثبات ودلالة الثانية على الحصول
والتجدد فقد ارتشف رحمه الله رحيق الكاسين وظفر من ذلك بالحسنيين نعم على المؤلف
نوع مواخذة من حيث انه افرد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على آله و
اصحابه ولعله اكتفى بالاتيان بها نطقا ويدل على ذلك جلالة قدره قال رحمه الله .
وبعد هي كلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والكلام عليها شائع في مطولات
الفنون فيقول فقير رحمة ربه الخبير البصير الفقير فعيل بمعنى المفتقر اي المحتاج
مضاف الى معموله وهي الرحمة وقد تقدم الكلام على المراد منها في حقه تعالى والخبير
العليم ببواطن الامور والبصير المدرك لجميع الموجودات ادراكا تاما على الادراك

بالعلم ابراهيم بن محمد الباجوري نسبة الى باجور قرية من قرى مصر
ذو التفاصيل وصف المولف رحمه الله نفسه بالتقصير تواضعا كما هو شان
الكمل من الرجال والا فرتبته بين ائمة الدين الحنيفي سامية ومولفاته تبحره في جميع العلوم
شاهدة وقاضية سالني بعض الاخوان اصلح الله لي ولهم الحال والشان
يجوز في الحال التذكير والتانيث وهو مفرد الحالات والاحوال وهي الهيئات التي
تعتور الذوات والشان هو الخطب والامر وال فيهما لاستغراق جميع افرادهما ان
اكتب له افرد الضمير هنا لتخصيص البعض الطالب وجمعه فيما مر لتعميم الدعاء ولان
الضمير في قواعدهم يعود على المضاف الا اذا كان لفظ كل او بعض فيعود على المضاف
اليه كما هنا رسالة اي جملة من العلم لطيفة اي قليلة اللفظ طريقة التركيب والمعنى
تشتمل على ذكر ما يجب من صفات المولى سبحانه وتعالى اي الثابتة له والمنفي
عنه ما لا يليق به وعلى ذكر ما يستحيل عليه من اضدادها المراد من الضد هنا المعنى
اللغوي وهو مطلق المنافي والا فليست المستحيلات المذكورة في مقابلة العشرين الصفة
الواجبة الاتية الذكر كلها اضدادا بالمعنى الاصطلاحي لان الضدين في الاصطلاح
هما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان
كالسواد والبياض وليست كلها كذلك بل بعضها ضد وبعضها نقيض وبعضها مساوي
للنقيض وبعضها اخص من النقيض كما سياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى تنبيه
انما قال المولف رحمه الله تشتمل على ذكر صفات المولى جل وعلا ولم يتعرض
لذكر الذات ايماء منه الى انه لا سبيل الى معرفة ذاته تعالى والاحاطة بكنه عظمته لا بحد
ولا حدا ولا رسما لان الحدود لا تكون الا للمركبات من الاجناس والفصول
والرسوم تكون للمركبات من الاجناس والخواص اللازمة او من العرضيات
التي تختص جملتها بحقيقة واحدة والتركيب مستحيل في حقه تعالى وقد ارشدنا سبحانه

وتعالى الى قطع الطمع عن معرفة ذاته فقال عزّ من قايل ولا يحيطون به علما واذا قصرت عقولنا عن معرفة الروح والنفس والعقل التي هي معنا لا تفارقنا فكيف تطمع في معرفة الذي خلقها وانما يعرف الصانع جل وعلا بصفاته ولذلك اعرض موسى عليه السلام حين سأله فرعون عن الحقيقة حيث قال وما رب العالمين اي اي شي هو فاجاب بالصفة ارشادا له الى ان الحقيقة لا تدرك قائلا رب السموات والارض وما بينهما واعلم ان الذات والحقيقة والماهية والهوية والانية متحدة بالذات مختلفة بالعبارة اذ الحقيقة ما به الشئ هو هو وماهية الشي ما يجاب به عن قولهم ما هو والهوية ما دل عليه قولهم هو والانية ما دل عليه قولهم انه وقد كانت القدماء تعبر بالماهية فيقولون مثلا هل تعلم لماهية الصانع فعدل المتأخرون الى لفظ الحقيقة خوفا من التشبيه قال المولف رحمة الله وتشتمل ايضا على ذكر ما يجوز في حقه تعالى وذكر ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل في حقهم وما يجوز لهم في حقهم حذفه المولف للعلم به مما قبله والرسل جمع رسول وهو حر ذكر اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وسكت المولف عن الانبياء عليهم السلام اما مراعاة للقول بترادفهما او نظرا لغالب الاحكام الآتية فانها خاصة بالرسل فاجبته اي السايل الذي هو بعض الاخوان الى ذلك اي الى كتابة الرسالة فقلت كان المناسب لما قبله ان يقول فكتبت وبالله التوفيق هو جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه يجب اي يفرض شرعا وجوبا عينيا على كل مكلف انسيا كان او جنيا مأخوذ من التكليف وهو على الارجح الزام ما فيه كلفة من الاوامر والنواهي والمكلف من الانس البالغ العاقل ومن الجن مطلقا اي من حين خلق واشترطوا فيه ايضا اهلية النظر وبلوغ الدعوة اليه ولعل سكوت بعضهم عن الاول من هذين لكونه يرى ان كل من بلغ عاقلا فيه اهلية النظر لان الواجب هو الدليل الجملي كما سياتي وعن الثاني لكونه ممن يرى ان

تمييز من
حقه تعالى ع
تمييز من
فقال السايل
بالرسائل في
حقهم وما يجب
فاجبته
الى ذلك
فقلت
وبالله التوفيق
يجب
على
كل
مكلف

دعوته عليه السلام قد بلغت جميع الاقطار ولم يخل احد عن العلم بها فتكون زيادة
ذلك كتحصيل الحاصل (ان يعرف بحسب الطاقة البشرية اى يعتقد اعتقادا
جازما مطابقا للواقع عن دليل ولو جمليا وهو المعجوز عن تقريره ودر شبهه كمعرفة
ان الدليل على وجوده تعالى العالم من غير علم بجهة الدلالة هل هى حدوثه او
امكانه او هما معا اما المعرفة بالدليل التفصيلى وهو المقدور على تقريره ودر الشبه عنه
ففرض كفاية لانه يستحيل عادة ان يقدر عليه كل احد فيجب على اهل كل ناحية يشق
منها الوصول الى غيرها ان يكون فيهم من يعرف ما يأتى بالدليل التفصيلى لدفع
ما يحتمل طروه فيهم من الشبه قال المولف رحمه الله فى حاشيته على ام البراهين
تقدم ان التحقيق ان المعرفة والعلم مترادفان على معنى واحد وهو الجزم المطابق
للواقع عن دليل فخرج بالجزم الظن وهو ادراك الطرف الراجح والوهم وهو
ادراك الطرف المرجوح والشك وهو ادراك كل من الطرفين على السواء
وبالمطابق غيره كجزم النصارى بالتثليث وخرج بما بعده التقليد فليس كل منها
معرفة ولا علما والمتصف بواحد من الاربعة الاول فى شئ من العقائد الآتية فهو
كافر اتفاقا واما المتصف بالاخير وهو التقليد فقيل انه كافر مطلقا وقيل انه مومن عاص
كذلك وقيل انه مومن غير عاص كذلك ايضا والراجح انه مومن عاص ان كان
قادرا على الدليل ومومن غير عاص ان لم يكن قادرا عليه وهذا الخلاف مبنى على الخلاف
فى النظر فقيل انه واجب وجوب الاصول مطلقا وقيل انه واجب وجوب الفروع
كذلك وقيل انه مندوب كذلك ايضا والراجح انه واجب وجوب الفروع
ان كان فيه قدرة عليه وغير واجب ان لم يكن فيه تلك القدرة انتهى . اذا
عرفت ذلك فالواجب شرعا معرفته هو ما يجب فى حقه تعالى اى عقلا
او شرعا كما سيأتى ببيان النوعين فبين قوله يجب على كل مكلف وقوله هنا ما يجب

الخناس التام لان الاول من الواجب الذي هو كون الشئ بحيث يثاب على فعله ويعاقب على تركه وما هنا من الوجوب الذي هو عدم قبول الانتفاء كما يأتي وان يعرف ما يستحيل في حقه تعالى عقلا او شرعا كذلك وليعرف ما يجوز في حقه تعالى عقلا فقط لان ما يجوز دليله عقلي فقط كما سيأتي وحذف المصنف متعلق ما يستحيل وما يجوز للعلم به مما قبله وليس ذلك من التنازع في العمل لانه لا يجوز في المعمول المتوسط عند الاكثرين ومن المعلوم ان ما في قوله ما يجب وما بعدها من صيغ العموم فيكون المعنى جميع ما يجب وجميع ما يستحيل وجميع ما يجوز لكن ما قامت الادلة العقلية او النقلية عليه تفصيلا وهو العشرون الصفة الآتية واضدادها يجب على المكلف ان يعرفه كذلك وما قامت الادلة العقلية عليه اجمالا وهو وجوب اتصافه تعالى بجميع الكمالات وتنزهه عن جميع النقائص وجبت معرفته اجمالا كذلك فيجب على المكلف ان يعتقد ان لا نهاية لكمالات الله تعالى من جهة العدد في نفس الامر كما قال تعالى ولا يحيطون به علما تنبيه لا ريب في ان الخوض في هذا الفن متوقف على معرفة معنى الوجوب والاستحالة والجواز لان صاحب علم الكلام تارة يثبتها وتارة ينفيها وان هذه الثلاثة اقسام للحكم العقلي وانه لا يمكن الطالب معرفتها حتى يعرف الحكم العقلي اولا وان الحكم العقلي اخص من مطلق الحكم ومعرفة الاخص متوقفة على معرفة الاعم فلنذكر اولا تعريف مطلق الحكم ثم اقسامه الثلاثة التي احدها الحكم العقلي ثم اقسام الحكم العقلي الثلاثة التي هي الوجوب والاستحالة والجواز لتتم بذلك فائدة الطالب فالحكم مطلقا هو اثبات امر لامر او نفي امر عن امر فالاول كقولك زيد قائم والقدرة واجبة لله والثاني كقولك زيد ليس بقائم وشريك الله غير موجود ولكون الحاكم اما الشرع او العادة او العقل انقسم الحكم الى ثلاثة اقسام شرعي وعقلي وعادي فالحكم الشرعي هو كلام الله المتعلق بفعل الشخص من حيث التكليف او الوضع

وينحصر في قسمين خطاب تكليف وهو كلام الله المتعلق بفعل الشخص من حيث التكليف وخطاب وضع وهو كلام الله تعالى المتعلق بفعل الشخص من حيث الوضع وللاول خمسة اقسام الايجاب والندب والتحريم والكراهة والاباحة وللثاني خمسة اقسام ايضا وهي كلام الله المتعلق بكون الشي سببا وشرطا ومانعا وصحيحا وفاسدا والمراد بالكلام هنا هو كلام الله النفسي القديم ويدل عليه الكتاب العزيز وكذلك السنة والاجماع والقياس فانها كاشفة للحكم لا مثبتة له والبحث عن هذا محله كتب الاصول والحكم العادي هو اثبات امر لامر او نفي امر عن امر بواسطة التكرار مع جواز التخلف وعدم تاثير احدهما في الآخر البتة وهو ينقسم الى اربعة اقسام ربط وجود بوجود كربط وجود الشبع بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم الشبع بعدم الاكل وربط وجود بعدم كربط وجود البرد بعدم الستر وربط عدم بوجود كربط عدم الاحراق بوجود المانع والحكم العقلي هو اثبات امر لامر او نفي امر عن امر من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع وهو منحصر في ثلاثة اقسام بمعنى ان كل ما حكم به العقل من اثبات او نفي يرجع اليها وهي الوجوب والاستحالة والجواز فالوجوب عدم قبول الانتفاء والاستحالة عدم قبول الثبوت والجواز قبول الثبوت والانتفاء فالاولان سلبيان والثالث امر اعتباري وهذه الثلاثة تحمل على موضوعاتها حمل اشتقاق فيقال قدرة الباري واجبة وشريكه مستحيل وبعثة الرسل جائزة وقد ظهر بهذا ان الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه اي لا يمكن في العقل عدمه وهو اما ضروري وهو الذي لا يحتاج العقل في ادراكه الى تامل ونظر كثبوت التحيز للجرم اي اخذه ذاته شيئا من الفراغ الموهوم فان العقل ابتداء لا يتصور انفكاك الجرم عن اخذه قدر ذاته من الفراغ واما نظري وهو الذي يحتاج في ادراكه الى

التأمل والنظر كوجوب القدم لمولانا جل وعز فانما يدرك العقل وجوبه له
تعالى بالنظر والفكر كما سيأتي والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده اي لا يمكن
في العقل وجوده وهو اما ضروري كخلو الجسم عن الحركة والسكون في آن واحد
بحيث لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى
للجرم او نظري ككون الذات العلية جرما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان
استحالة هذا المعنى عليه تعالى انما يدركه العقل بعد سبق النظر فيما يترتب على ذلك
من اجتماع النقيضين لما يأتي من ثبوت القدم له وثبوت الحدوث للجرم واجتماعهما
باطل والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه وهو اما ضروري كحركة الجرم او
سكونه فان العقل ابتداء يدرك صحة وجودها للجرم وصحة عدمها له واما نظري
كتعذيب المطيع الذي لم يعص الله قط فان ذلك التعذيب جائز نظري
لتوقفه على دليل وهو ان الله تعالى مالك للعبد والمالك يفعل في ملكه ما
يشاء. وهذا الجواز عقلي لا وقوعي ظلانيا في ان ذلك ممتنع شرعا والا لزم الخلف
في خبره تعالى لانه ورد في القرآن والسنة ما يدل على القطع بعدم وقوعه بمقتضى
وعده الذي لا يخلفه. واعلم ان معرفة اقسام الحكم العقلي الثلاثة اعني الوجود
والاستحالة والجواز ورسوخها واحضارها في الذهن مرة بعد اخرى وتطبيقها
على جزئياتها مما هو ضروري على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله
عليهم الصلاة والسلام وقد قال امام الحرمين وجماعة ان معرفة هذه الاقسام
الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها فليس بعاقل والله اعلم فائدة الصفة تطلق
على المعنى الوجودي القائم بالموصوف وعلى ما ليس بذات وهو المراد هنا لان
الصفات العشرين الآتية ليست كلها وجودية كما سيذكر قريبا ثم ان عدها عشرين

صفة واضدادها كذلك كما ذكرها المصنف مبني على القول بثبوت الاحوال
وثبوت الاحوال مبني على احد طريقين في تقسيم الاشياء اختلف القوم فيهما ولكل
دليل في محله قال امام الحرمين في الشامل ومن وافقه وهم القاضي وبعض المعتزلة
الاشياء اربعة اقسام موجودات وهي ما تصح رويته ومعدومات وهي ما لا ثبوت
له واحوال وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات بان كان لها ثبوت
في نفسها ارقى من ثبوت الاعتبار الا انه لم ينته الى درجة الوجود وامور اعتبارية
وهي ما ثبوت لم ينته الى درجة الاحوال كالامكان وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري
وتابعوه وهي الطريقة الراجحة ان الاشياء ثلاثة اقسام فقط موجودات ومعدومات
وامور اعتبارية ولا يثبتون الواسطة وهي الحال قال بعض المحققين الحق انه
لا حال وان الحال محال وعلى هذه فتكون الصفات التي كلفنا بمعرفتها تفصيلا
ثلاثة عشر باسقاط السبع المعنوية الاتية للاستغناء عنها بصفات المعاني لان كونه تعالى
قادرا مثلا يستغنى عنه بعد القدرة صفة واما عد الوجود صفة وان كان اعتبارا
لعدم وجود ما يغني عنه كما يأتي ومعنى اسقاطها نفي كونها صفة ثابتة زائدة
على المعنى لا نفي كونه تعالى قادرا مثلا او مريدا من اصله فانه كفر فالاشعري
واتباعه وان نفوا الحال لا ينفون الاعتبار الذهني وههنا شرع المؤلف رحمه الله
في ذكر ما يجب على المكلف اعتقاده من صفات المولى تعالى واضدادها على
سبيل التفصيل لقيام الدليل عليها تفصيلا قال رحمه الله فيجب في حقه تعالى
الوجود الفاء فاء الفصيحة لانها افصحت عن جواب بشرط مقدر تقديره اذا
اردت معرفة ما يجب ويستحيل ويجوز في حق الله تعالى فيجب الخ وانما قدم
الوجود على غيره لانه كالاصل لما عداه اذ لا يصح الحكم بما ذكر بعده الا بعد ثبوته واختلف

في معنى الوجود فقال الاشعري رحمه الله انه عين الذات وقال الرازي انه
امر اعتباري لا ثبوت له الا في اعتبار المعتبر وقال امام الحرمين والقاضي
ابو بكر الباقلاني انه حال فله ثبوت في نفسه لكنه لم يصل لرتبة الوجود الخارجي وقد
اول السعد وغيره من المحققين قول الشيخ ابي الحسن رحمه الله انه عين الذات بان
المراد انه ليس امرا زائدا على الموجود بحيث يرى بل هو امر اعتباري والواجب
على المكلف من هذا انما هو الايمان بوجوده تعالى فقط ولا يجب عليه اعتقاد
كون الوجود عينا او غيرا لانه مما اختلف فيه كما رايت ولم نكلف بالتفصيل فيه
وفي عد الوجود صفة على ظاهر قول الشيخ ابي الحسن تجوز لانه عنده عين الذات غير زائد
عليها وتعريفه المشهور على القول بثبوت الاحوال انه الحال الواجبة للذات ما دامت
الذات غير معللة بعلة فخرج بالحال المعاني والسلبية لانها ليست احوالا على اصطلاحهم
وبقولهم غير معلل بعلة الاحوال المعنوية لانها تعلل بالمعاني اي تلازمها ككون قادرا
فانه معلل بالقدرة والكون مريدا فانه معلل بالارادة وهكذا ويسمى الوجود صفة نفسية
والصفة النفسية هي التي لا توجد الذات خارجا بدونها قال المؤلف رحمه الله وضده
العدم اي ويستحيل في حق مولانا جل وعلا ضد الوجود الذي هو العدم وقد علمت وضده العدم
مما سبق ان المراد من الضد مطلق المنافي والا فالتقابل بين الوجود والعدم انما هو
من التقابل بين الشيء والاخص من نقيضه ان قلنا بالواسطة لان نقيض الوجود
لا وجود وهو يشمل العدم والواسطة على القول بها فالعدم اخص من اللاوجود الذي هو
نقيض الوجود ومن التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه ان لم نقل بها اذ نقيض الوجود
لا وجود ولا وجود مساو للعدم ولنذكر تمهيدا لما ياتي من هذا القبيل انواع المنافاة
الاربعة عند اهل المعقول اعني التي لا يمكن الاجتماع في كل منها بين الطرفين وهي

تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضائفين اما النقيضان
فهما ثبوت امر ونفي ذلك الامر بعينه باداة النفي كثبوت الحركة ونفيها فانهما لا يجتمعان
بل ولا يرتفعان فيقتسمان الصدق والكذب واما العدم والملكة فهما ثبوت امر ونفي
ذلك الامر عما من شانه ان يكون قابلا لتلك الملكة وقت نفيها كالبصر والعمى
مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعمى نفيه عما من شانه ان يتصف بالبصر ولهذا
لا يقال للجدار اعمى لانه ليس من شانه الاتصاف بالبصر عادة وكذا لا يقال للمرأة
والصبي كوسجا بمعنى فاقد اللحية لكونهما غير قابلين للاتصاف بها وقت النفي وان
اتحد الجنس بخلاف ما اذا فقدت من الكهل وبهذا فارق هذا النوع النقيضين
واما الضدان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف
تعقل احدهما على تعقل الاخر كالبياض والسواد اذ لا يصح اجتماعهما ومع هذا فيصح
ارتفاعهما واما المتضائفان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف
مع توقف تعقل احدهما على تعقل الآخر كالابوة والبنوة مثلا فلا يصح اجتماعهما وهما
وان كانا كما ذكره المحققون امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج فالمراد
بوجودهما في التعريف ان كلا منهما ليس معناه عدم كذا لا انهما موجودان في
الخارج ثم بعد ان ذكر المولف رحمه الله وجوب وجوده تعالى واستحالة ضده
وهو العدم اتبع ذلك بذكر دليله وكذلك صنع في جميع الصفات الآتية لاجل
الارتقاء عن حضيض التقليد المختلف في ايمان صاحبه الى اوج المعرفة المتفق على
ايمان صاحبها وهي الجزم المطابق للواقع عن دليل فقال والدليل على ذلك
وجود هذه المخلوقات اي دليل وجوده تعالى وجود العالم الذي هو
اجرام واعراض وسياتي تقريره فمن شاهد هذا العالم واحكام صنعته وترتيب

خلقته استدل وعلم يقينا انه لا بد له من صانع متصف بكل كمال الا ترى ان من
رأى ثوبا من ديباج حسن النسج والتاليف متناسب التطريز والتطريف ثم توهم
حدوثه وانفعاله بنفسه كان مخلوعا عن غريزة العقل منخرطا في سلك اهل الغباوة
والجهل قال الله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار
والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما نزل الله من السماء من ماء فاحيى
به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دآبة وتصريف الرياح والسحاب المسخر
بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون والدليل اما نقلي او عقلي فالاول هو
الكتاب والسنة والاجماع واما العقلي فهو عند المتكلمين تبعا للمناطقة قول مؤلف من مقدمتين
يستلزم ان لذاتهما قولا آخر سواء كان من اليقينيات او من غيرها وهو اعم من البرهان
اذ البرهان لا يكون الا من اليقينيات واما الدليل العقلي عند الاصوليين فهو ما يحتوي
على الموصل للمطلوب وهو ما يلزم من وجوده الوجود كالعالم فانه دليل على وجود
الله لاحتوائه على جهات منها ما يوصل الى المطلوب كحدوثه وامكانه ومنها ما لا
يوصل ككثافته وطوله فهو دليل من حيث احتوائه على الموصل فهو مركب عند المناطقة
ومفرد عند الاصوليين وعلى طريقتهم جرى المصنف هنا ثم اعلم ان العقائد باعتبار
دلائلها ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يستدل عليه الا بالدليل العقلي ولا ينهض فيه الدليل
النقلي وهو ما يتوقف عليه الفعل الممكن الذي من جملته المعجزة الدالة على صدق الرسل
كالوجود والقيام بالنفس وما بينهما وكالارادة والقدرة والعلم والحياة ولوازمها اذ لو
استدل على شيء منها بالدليل النقلي للزم الدور لان السمع متوقف على المعجزة وهي
فعل ممكن متوقف على هذه الصفات ولو ثبتت هذه الصفات بالسمع لتوقفت
عليه فصار كل منهما متوقفا على الآخر وهو دور والقسم الثاني ما لا يستدل عليه الا

بالدليل النقلي ولا ينهض فيه الدليل العقلي وهو مايرجع لوقوع جائز كاحوال القيامة من الجنة والنار والصراط والميزان والحشر والنشر والحوض والثواب والعقاب ورويتنا لله فهذا لا يستدل على وقوعه الا بالدليل السمعي اذ غاية ما يصل اليه العقل الجواز لا الوقوع والقسم الثالث ما يصح الاستدلال عليه بالامرين وهو ما لا تتوقف عليه المعجزة ولا يرجع لوقوع جائز كالسمع والبصر والكلام ولوازمها المعنوية والانجح منها الدليل السمعي كما تراه واما الوحدانية فقيل من الاول وقيل من الثالث والله اعلم ثم انهم اختلفوا في جهة احتياج العالم الى الصانع فقيل من جهة حدوثه اے وجوده بعد عدمه وقيل من جهة امكانه اى تساوى طرفيه فيحتاج لمن يرجح احدهما على الاخر وقيل من جهة حدوثه وامكانه وتقرير الدليل على وجود الصانع على الاول ان تقول العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وعلى الثاني ان تقول العالم ممكن وكل ممكن لابد له من صانع يرجح احد طرفيه وعلى الثالث ان تقول العالم حادث ممكن وكل ما هو كذلك لابد له من صانع ينتج كل من الاقيسة الثلاثة العالم لابد له من صانع وثبوت صغرى هذا القياس على القول بان الدليل جهة الحدوث وهو الارجح انما يكون بدليلين فالاول قولنا الاعراض متغيرة بالمشاهدة وكل متغير حادث ينتج الاعراض حادثة الثاني قولنا الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث ينتج الاجرام حادثة ثم تقول العالم من اجرام واعراض حادث وهى الصغرى وثبوت كبرے هذا القياس وهو قولنا وكل حادث لابد له من محدث اما ان يكون بقياس استثنائى بان تقول لو لم يكن للحادث محدث لزم ترجيح احد الامرين المتساويين بلا سبب مرجح لكن ترجيح احد الامرين المتساويين بلا سبب باطل فينتج بطلان المقدم

وهو قولنا لم يكن للحادث محدث واذا بطل القدم ثبت نقيضه وهو ان للحادث محدثا وهو المطلوب وبيان الملازمة في شرطية هذا القياس بين جزئيها ان الممكن وجوده مساوٍ لعدمه في نفس الامر فلو حدث بنفسه بدون محدث كان وجوده مرجحا على عدمه بدون سبب مرجح فاجتمع الرجحان والمساواة وهما ضدان وسيأتي فيه مزيد بيان عند الكلام على برهان قدمه تعالى او يكون ثبوتها بقياس اقتراني مركب من شرطية وحملية بان نقول لو وجد الحادث بدون محدث لزم اجتماع الاستواء والرجحان واجتماع الاستواء الرجحان باطل ينتج من الشكل الاول وجود الحادث بدون محدث باطل وهو المطلوب واعلم ان دليل حدوث الاجرام يتوقف على اثبات زائد عليها وهو الاعراض وعلى اثبات الملازمة بينهما وعلى ابطال حوادث لا اول لها وذلك لان الخصم ربما يقول لا نسلم ان هناك امرا زائدا على الاجرام تتصف به الاجرام فلنبطله بضرورة المشاهدة اذ ما من عاقل الا ويحس ان في ذاته معاني زائدة عليها فيقول سلمنا ذلك لكن لا نسلم الملازمة بينه وبين الاجرام فلنبطله بان الملازمة ضرورية لانه لا يعقل كون الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا اذ لو انفك عن الحركة والسكون لزم ارتفاع النقيضين وهما حركة ولا حركة وسكون ولا سكون فيقول سلمنا ذلك لكن لا نسلم دلالته على حدوث الاجرام لاحتمال ان تكون قديمة وذلك الزائد حوادث لا اول لها اذ ما من حركة الا وقبلها حركة وهكذا فتكون حادثة بالشخص قديمة بالنوع بمعنى ان نوع الحركة قديم وشخصها حادث فنبطله بامور اقربها ان نقول اذا كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فقدم جميعها

ثابت في الازل ثم لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم فرد من الافراد الحادثة
اولا فان قارنه لزم اجتماع وجود الشئ مع عدمه وهو محال بضرورة العقل وان
لم يقارن ذلك العدم شئ من تلك الافراد الحادثة لزم ان لها اولا لا يخلو الازل
على هذا الغرض عن جميعها فبطل حوادث لا اول لها ودليل حدوث الاعراض
يتوقف على ابطال قيام العرض بنفسه وابطال انتقاله لغيره وابطال كمونه
وابطال ان القديم ينعدم وذلك لان الخصم ربما منع انها تتغير من عدم الى وجود
وعكسه فالحركة بعد السكون مثلا لم تكن معدومة ثم وجدت بل كانت موجودة
قبل ذلك فنقول له هل كانت حينئذ قائمة بنفسها او انتقلت من محلها لمحل آخر
او كمنت في محلها فان كان الاول لزم قيام العرض بنفسه وهو باطل وان كان
الثاني فكذلك لانه يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال ولو قام العرض بنفسه
او انتقل لزم قلب حقيقته لان الحركة مثلا حقيقتها انتقال الجوهر من حيز الى حيز
آخر فلو قامت بنفسها او انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة وصيرورة العرض جوهرا
اذ الانتقال والقيام بالنفس من خواص الاجرام وان كان الثالث وهو دعوى
الكمون الزائد فوجه ابطاله ان الكمون والظهور يودي الى اجتماع الضدين في المحل
الواحد لان الجوهر اذا تحرك مثلا والسكون كامن فيه زمن حركته لزم اجتماع الضدين
وهما الحركة والسكون ضرورة فيقول الخصم سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يدل على
حدوثها لاحتمال لان تكون قديمة وتتغير من عدم الى وجود وعكسه فنبطله بان القديم
لا ينعدم لانه لو انعدم لكان وجوده جائزا لا واجبا والجائز لا يكون الا
محدثا فيكون هذا القديم محدثا وهو تناقض وهذه الامور تسمى المطالب السبعة
قال العلامة السنوسي وبمعرفتها ينجو المكلف من ابواب جهنم السبعة ولا يعرفها حقيقة

الا الراسخون في العلم ثم اعلم ان تقرير الدليل كما مر يكب انما هو على وجوب وجود
الصانع واما الدليل على كون صانع العالم المتصف بوجوب الوجود وباقي الصفات
الآتية هو الله تعالى فهو السمع اذ لا تتوقف دلالة المعجزة على ان الصانع الذي
لا شريك له يسمى الله والعقل لا مدخل له في التسمية وبيان ذلك انه اذا ثبت
وجود الصانع المنزه عن النقائص الموصوف بالصفات المصححة للفعل وانه
واحد لا شريك له وجاءت الرسل المؤيدون بالمعجزات المثبتة لصدقهم مخبرين
ان ذلك الصانع الواحد الذي لا شريك له اسمه الله كان ذلك دليلا قاطعا
على ان ذلك الصانع اسمه الله فلا يعلم ذلك الا بمجي الرسل اذ لا مدخل للعقل
في التسمية قال الله تعالى الم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا وجعل القمر
فيهن نورا والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقال تعالى
افي الله شك فاطر السموات والارض ثم ان برهان وجوب وجوده تعالى
هو بعينه برهان استحالة العدم عليه لان برهان كل صفة يثبتها وينفي ضدها
ضرورة والله اعلم ولما فرغ المؤلف من ذكر الصفة النفسية وضدها ودليل
وجوبها شرع في ذكر الصفات السلبية الخمس فقال ويجب في حقه سبحانه وتعالى
القدم ومعناه انه تعالى لا اول له اي معنى القدم عدم الاولية للوجود والاولية
تطلق بمعنى الابتداء وتقابلها الآخرية بمعنى الانقضاء وتطلق ايضا على السبق على
الاشياء والآخرية على البقاء بعد فناء الخلق وكلا المعنيين تصح ارادته هنا
فالمعنى على الاول عدم ابتدائية الوجود فمعنى كونه قديما انه لا ابتداء لوجوده وعلى الثاني
عدم السبق على وجوده وذلك ان تقول القدم هو عدم افتتاح الوجود او تقول القدم
سلب العدم السابق على الوجود والمقصود من العبارات واحد فهي متلازمة

ومفهوم كل منهما نفي امر لا يليق بالله تعالى سواء كان الامر عدميا كما في الاخيرة
او لا كما في الاوليين واحترز المؤلف بقوله في حقه تعالى عن القدم في حق الحادث
كما تقول هذا بناء قديم وكتاب قديم فانه عبارة عن طول مدة وجوده وان كان
مسبوقا بعدم وضبط بعضهم طول المدة بسنة والتحقيق انه ليس لشيء وقواعد الشرع
واللغة تأبى التحديد بحايل الحق انه يختلف باختلاف الذوات والنسب ومرجعه
العرف فقد يقال للشيء قديم مع انه لم تمض له سنة كالنعل مثلا وقد يقال
للشيء حادثا وقد مضت له سنون كالدار الجديدة ونحوها بل الشيء الواحد ربما
يقال له قديم بالنسبة الى شيء وحادث بالنسبة الى شيء آخر ثم ان القديم في اصطلاح
المتكلمين حقيقة في قدم المولى تبارك وتعالى مجاز في حق الحوادث وفي اصطلاح
اهل اللغة بالعكس والصحيح انه يجوز اطلاق لفظ القديم عليه تعالى لثبوت ذلك
بالاجماع ووروده في بعض الروايات ومتى ورد اسم له تعالى في كتاب او
سنة جاز اطلاقه عليه تعالى اتفاقا وان اوهم نقصا كالرحيم والصبور
ويؤول بان القصد منه غايته وثمرته فان لم يرد فيهما فان اوهم نقصا امتنع اتفاقا
والا ففيه خلاف اجازه المعتزلة والقاضي الباقلاني من اهل السنة ومنعه بقية
اهل السنة وفصل الغزالي فجوز الصفة وهي ما دلت على معنى زائد على الذات
دون الاسم وهو ما دل على الذات وحدها او مع الصفة والنفس تميل الى
ما قاله والله اعلم ثم التحقيق ان القديم والازلي بمعنى واحد وهو ما لا اول له
وجوديا كان او عدميا وقيل القديم خاص بالوجودي والازلي اعم منه
وعليه يكون بينهما العموم والخصوص باطلاق لانهما يجتمعان في الوجودي كذاته
تعالى وقدرته وينفرد الازلي في العدمي كالمخالفة للحوادث قال المؤلف

رحمه الله ويستحيل في حق مولانا تعالى ضده اي ضد القدم وقد علمت ان
المراد بالضد مطلق المنافي وهو الحدوث ومعنى الحدوث حقيقة هو الوجود
بعد عدم ويطلق مجازا على التجدد بعد عدم فيشمل الوجود والحال والتقابل بينه وبين
العدم على المعنى الاول من التقابل بين الشيء والاخص من نقيضه لان نقيض
القدم لا قدم اي لا وجود بعد عدم ولا وجود بعد عدم يشمل الحدوث بالمعنى
المذكور والتجدد بعد عدم الصادق بالوجود وبالثبوت والتقابل بينهما على المعنى
المجازي من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه لان نقيض القدم لا قدم
وهو عين الحدوث بالمعنى الثاني لانه لا واسطة بينهما ثم بعد ان ذكر وجوب قدمه
سبحانه وتعالى واستحالة ضده عليه عز وجل وهو الحدوث اتبع ذلك بذكر
دليله لما مر فقال والدليل على ذلك اسم الاشارة راجع لوجوب القدم
واستحالة ضده انه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث وهو اي احتياجه الى محدث
محال لانه لو احتاج الى محدث للزم الدور والتسلسل الواضحا الاستحالة كما سياتي بيانه
وما ادى الى المحال محال ومن المعلوم ان هذا الدليل لا يتم الا بثلاثة اقيسة نظمها
بطريق التدلي هكذا لو لم يكن المولى قديما لكان حادثا لكنه ليس بحادث اذ لو
كان حادثا لاحتاج الى محدث لكن احتياجه الى محدث باطل اذ لو احتاج الى
محدث للزم الدور والتسلسل لكن لزومهما باطل فما ادى اليه وهو افتقاره
تعالى لمحدث باطل فما ادى اليه وهو كونه حادثا باطل فما ادى اليه وهو
كونه ليس بقديم باطل فثبت نقيضه وهو انه قديم وهو المطلوب فهذه ادلة ثلاثة
طوى المولف منها الاول للعلم به من المقام وذكر شرطية الثاني واقام الجملة التي
هي في قوة استثنائيته مقامها فصار قياسا اقترانيا من الشكل الاول نتيجته كونه

حادثا محال وسكت عن الثالث وهو انه لو احتاج الى محدث للزم الدور
والتسلسل لكن لزومهما باطل طلبا للاختصار ولان غرضه بيان الدليل الجملي فقط
فان قيل ان شرط كبرى الشكل الاول ان تكون كلية وما في دليل المتن
بخلافه فالجواب انه تقرر عند اهل المعقول ان القضية الشخصية تقوم مقام
الكلية وقول المصنف وهو محال شخصية فهي في قوة الكلية من حيث ان المحمول
ثابت فيها لكل الموضوع كالكلية وعلى هذا النمط ما سيمر بك في كبريات قياسات
الادلة التي ذكرها المولف وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الاول
ان كل موجود منحصر في القديم والحادث اذ لا واسطة بينهما لان كلا منهما مساوٍ
لنقيض الاخر اذ نقيض القديم لا قديم وهو مساوٍ للحادث كما مر وكذا يقال في
عكسه وكما لا يخرج الشئ عن النقيضين لا يخرج عن الشئ والمساوي نقيضه
وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الثاني ان وجود كل فرد من افراد
الحادث مساوٍ لعدمه وزمان وجوده مساوٍ لغيره من الازمنة ومقداره المخصوص
مساوٍ لساير المقادير وهكذا الى اخر الممكنات الست المتقابلات وكل نوع
منها فيه امران متساويان فلو حدث احدهما بنفسه بلا محدث لترجح على مقابله
مع انه مساوٍ له اذ قبول كل جرم لهما على حد سواء فقد لزم ان لو وجد شئ من
الحادث بنفسه بلا موجد اجتماع الاستواء والرجحان المتنافيين وذلك محال
فظهر ان لا مرجح غير الله وبيان الملازمة بين جزئي شرطية القياس الثالث
انه اذا احتاج الى محدث لزم ان يحتاج محدثه الى محدث لانعقاد المماثلة بينهما
ثم ان تناهي المحدثون لزم الدور وهو توقف شئ على شئ توقف عليه كما لو
فرض ان زيدا احدث عمرا وان عمرا احدث زيدا فقد توقف زيد على عمرو

المتوقف عليه وان لم تتناه الحوادث لزم التسلسل وهو تتابع الاشياء واحدا بعد واحد الى ما لا نهاية له في الزمن الماضي كما لو فرض ان زيدا احدثه عمرو وان عمرا احدثه بكر وان بكرا احدثه خالد وهكذا الى ما لا نهاية فقد تتابعت المحدثون واحدا بعد واحد الى ما لا نهاية له في الزمن الماضي قال المولف رحمه الله ويجب في حقه تعالى البقاء ومعناه انه لا آخر له اي معنى البقاء في حقه تعالى عدم الآخرية للوجود ولك ان تقول هو سلب العدم اللاحق للوجود والعبارتان والثانية على معنى واحد والآخرية تطلق على الانقضاء وتقابلها بهذا المعنى الاولية بمعنى الابتداء وتطلق ايضا على البقاء بعد فناء الخلق ومنها بهذا المعنى اسمه تعالى الآخر وتقابلها الاولية بمعنى السبق على الاشياء ومنها اسمه تعالى الاول ثم ان القدم والبقاء صفتان سلبيتان وقيل نفسيتان لان كلا منها عبارة عن الوجود المستمر في الماضي والمستقبل والوجود نفسي وهذا المذهب باطل لانهما لو كانتا نفسيتين لزم ان لا تعقل الذات الكريمة بدونهما وذلك باطل بدليل ان الذات الكريمة تعقل وجودها ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها وبقائها وقيل انهما صفتان موجودتان يقومان بالذات كالعلم والقدرة وقيل القدم سلبي والبقاء وجودي وهذه الاقوال موجود في مظانه من المطولات ثم قال رحمه الله ويستحيل في حق مولانا جل وعلا ضده اي ضد البقاء والمراد مطلق المنافي وهو الفناء اي طرو العدم والتقابل بينه وبين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه لان نقيض البقاء لا بقاء وهو عين الفناء الذي هو طرو العدم والدليل على ذلك اي على وجوب البقاء له تعالى واستحالة ضده عليه انه لو كان في الامكان ان يكون فانيا لكان حادثا وهو اي كونه حادثا محال لثبوت قدمه تعالى وتقرير هذا

ويجب في حقه تعالى البقاء ومعناه لا آخر لوجوده وضده الفناء والدليل [illegible]

هذا الدليل لا يتم الا باربعة اقيسة وذلك بان تقول لو لم يكن واجب البقاء
لامكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم له محال اذ لو امكن ان يلحقه العدم
لكان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا
لكن كونه حادثا محال اذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه
محال لما تقدم من وجوبه له تعالى فما ادى اليه وهو كونه حادثا محال فما ادى اليه
وهو كونه جائز الوجود محال فما ادى اليه وهو امكان لحوق العدم له تعالى محال
فما ادى اليه وهو عدم وجوب بقائه محال فثبت نقيضه وهو وجوب بقائه تعالى
وهو المطلوب وترجع الاقيسة الاربعة لقياسين ثانيهما دليل لاستثنائية الاول
والاخران من الاربعة دليل الملازمة في القياس الثاني ونظم القياسين المذكورين
هكذا لو لم يجب له البقاء لامكن ان يلحقه العدم لكن الثاني باطل اذ لو امكن ان
يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكن الثاني باطل والمصنف رحمه الله طوى القياس
الاول منهما بتمامه وذكر شرطية القياس الثاني واقام الحملية التي هي في قوة
استثنائيته مقامها فصار قياسا اقترانيا من الشكل الاول نتيجته امكان كونه
فانيا محال للزوم الدور والتسلسل له كما مر وكل منهما محال وقد علم مما تقرر ان وجوب
القدم له تعالى مستلزم لوجوب البقاء له جل وعلا لان كل ما وجب قدمه استحال
عدمه قالوا لم تتفق العقلاء على مسئلة اعتقادية الهية الا على هذه القاعدة الكلية
اعني كل ما وجب قدمه الخ لان القدم لا يكون الا واجبا للقديم ولو امكن لحوق
العدم له لكان جائز الوجود والعدم والجائز لا يكون وجوده الا حادثا كما تقرر
والله اعلم قال رحمه الله ويجب في حقه تعالى المخالفة للحوادث اي الممكنات
سواء وجدت ام لا ومعناه الانسب ان يقول ومعناها انه تعالى ليس

مماثلا للحوادث لا في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال فليست ذاته
جل وعلا كذات شيء من المخلوقات تعالى الله عن الجسمية والعرضية
والكلية والجزئية فليس له يد ولا اذن ولا عين ولا جارحة ما وما ورد
من ذلك في الكتاب او السنة فهو اما مؤول او مفوض العلم اليه تعالى مع
اعتقاد التنزيه عن المماثلة على كلا القولين كما سيأتي وليست صفاته سبحانه
وتعالى كصفات الحوادث حادثة مخصصة فليس قدرته وارادته وعلمه
مثلا يشبه قدرتنا وارادتنا وعلمنا وكلا على ذلك من صفات الحوادث
يشابه شيئا من صفاته عز وجل بل صفاته سبحانه وتعالى قديمة وليست افعاله
كافعال المخلوقات مكتسبة بل هو الخالق لجميع العالم فلا يشبه شيئا ولا يشبهه
شيء فهو الحي القيوم الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وكيف يشبه
المخلوق خالقه والمقدر مقدره والمصور مصوره فجميع العالم من الاجرام
والاعراض من خلقه وصنعه مستحيل عليها القضاء بمماثلته ومشابهته لا يحده المقدار
ولا تحويه الاقطار تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويستحيل في حقه تبارك
وتعالى ضدها اي ضد المخالفة للحوادث والمراد مطلق المنافي وهو المماثلة
للحوادث اي الممكنات والتقابل بينهما وبين المخالفة للحوادث من التقابل
بين الشيء والمساوي لنقيضه لان نقيض المخالفة لا مخالفة وهو عين المماثلة
ثم المتماثلان على اصطلاح المناطقة هما الامران المتساويان في جميع اجزاء
حقيقتهما لا في بعضها ولا في العرضيات وهي الصفات الخارجة عن الحقيقة
فزيد مثلا انما يماثله من يساويه في جميع اجزاء حقيقته وهي الحيوانية والناطقية
بخلاف المساوي في بعضها كالفرس المساوي له في الحيوانية فقط اي

في العرضيات كالبياض المساوي لما في الحدوث فليس مثلا له واما عند المتكلمين
فالاجسام كلها متماثلة في تركيبها من الجواهر الفردة مثلا يجوز على كل واحد منها
ما جاز على الآخر ولا اختلاف الا بالعوارض فالحيوانية والناطقية عندهم من
العوارض بالنسبة لزيد وعمرو وكذا الحيوانية والصاهلية بالنسبة للفرس فذات
زيد مثلا مساوية لذات الفرس في ان كلا منهما جرم يأخذ قدرا من الفراغ
ويحتاج الى مخصص مثلا وقد عرفت مما مر ان الحادث المعبر عنه بالعالم منحصر
في الجواهر والاعراض فانحصرت المماثلة المستحيلة في حقه تعالى فيهما ولهما لوازم
هي كذلك مستحيلة في حقه جل وعلا وحاصله ان انواع المماثلة المستحيلة عليه
تعالى عشرة الاول ان يكون جرما اي تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ والصحيح
ان معتقد الجسمية لا يكفر الا ان اعتقد انه جسم كالاجسام قال الغزالي رحمه الله
فان تجاسر متجاسر على تسميته جسما من غير ارادة التأليف من الجواهر كان
ذلك غلطا في الاسم مع الاصابة في نفي معنى الجسم الثاني ان يكون عرضا
وهو ما قام بغيره من الصفات الحادثة فهو اخص من مطلق الصفة لاندراجها
في الصفة القديمة اذ هو واجب العدم بخلافها الثالث ان يكون في جهة
من الجهات الست فليس الله تعالى عن يمين العرش ولا عن شماله
ولا امامه ولا خلفه ولا فوقه ولا تحته لان الحلول في الجهات لا يعلم الا للاجرام
قال الامام جعفر الصادق رضي الله عنه وعن آبائه الطاهرين من زعم ان الله
في شيء او من شيء او على شيء فقد اشرك اذ لو كان على شيء لكان محمولا ولو
كان في شيء لكان محصورا او لو كان من شيء لكان محدثا اهـ واعتقاد ان الله
فوق العرش غير كفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام لكن قيده النووي

بالعامة وستعرف الجواب عن ما ورد في الكتاب والسنة بلفظ الفوقية مما سياتي
قريبا في ذكر تفويض علم المتشابه الى الله او تاويله فاشدد يديك به الرابع ان
يكون له جهة من الجهات الست فليس لله يمين ولا شمال ولا امام ولا خلف
ولا فوق ولا تحت واعتقاد ان العالم تحت الله ليس بكفر لما علمت من
ان معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح الخامس ان يكون في مكان اي يحل فيه على الدوام
او لا على الدوام وهذا النوع مستغني عن ذكره بنفي الجرمية ان اريد بالمكان الفراغ
الموهوم الذي يحل فيه الجرم كما هو مصطلح اهل السنة وان اريد بالمكان
السطح الذي يماسه الجسم كما هو مصطلح الحكما فلا غنى عن ذكره السادس ان
يكون في زمان اي يكون مقارنا للزمان بان تدور عليه الافلاك او يجري عليه
الجديدان الليل والنهار وذلك لان الزمان والمكان حادثان ولا يتقيد بهما
الا ما كان حادثا والمشهور ان الزمان حركة الفلك وهو عند المتكلمين اقتران
متجدد موهوم بمتجدد معلوم كقولك سيجيئ زيد عند طلوع الشمس فعلى فرض علم
الطلوع وجهل المجي عنده يكون الزمان مقارنة الاول للثاني وعلى فرض عكسه
يكون الزمان مقارنة الثاني للاول السابع ان يكون محلا للحوادث اي تتصف
ذاته العلية بالحوادث كان تتصف بقدرة حادثة او ارادة حادثة او علم
حادث الى غير ذلك الثامن والتاسع ان يكون متصفا بالصغر او الكبر
لان الصغير ما قلت اجزاؤه والكبير ما كثرت اجزاؤه واطلاق الكبير عليه تعالى
بهذا المعنى ممنوع اما اذا اريد به التعظيم فلا يمتنع اطلاقه عليه لوروده في قوله
تعالى الكبير المتعال العاشر ان يكون متصفا بالاغراض في الافعال كالايجاد
العالم او الاحكام كايجاب الصلاة لكن افعاله واحكامه تعالى وان كانت

منزهة عن الغرض لاتخلو عن حكمة وان لم تصل اليها عقولنا والا كانت عبثا وهو محال عليه تعالى والفرق بين الغرض والحكمة ان الغرض يكون مقصودا من الفعل او الحكم بحيث يكون باعثا وحاملا عليه والحكمة لاتكون كذلك ولا يرد على ما مر قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون لان اللام فيه للعاقبة والصيرورة وقد استبان لك ان لامثل له عز وجل اصلا لان التباين في اللوازم كالغنى المطلق للمولى والافتقار المحض لسواه دليل على التباين في الملزومات وهي المولى والحوادث تنبيه اعلم يا اخي وفقك الله انه ورد في متشابه الكتاب والسنة ما لو ترك على ظاهره للزم منه المماثلة للحوادث المستحيلة في حقه تعالى كقوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله تعالى لما خلقت بيدي وقوله تعالى يد الله فوق ايديهم وقوله تعالى يداه مبسوطتان وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقوله تعالى ويبقى وجه ربك ذي الجلال والاكرام وقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى ءامنتم من في السماء وقوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى ثم دنى فتدلى وقوله تعالى وهو القاهر فوق عباده وقوله تعالى يا عيسى اني رافعك الى قوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم الى غير ذلك من الآيات وكقوله عليه الصلوة والسلام يضع الجبار قدمه في النار وقوله عليه السلام الكرسي موضع القدمين وقوله عليه السلام ان الله خلق آدم على صورته وقوله عليه السلام ينزل ربنا الى سماء الدنيا وقوله عليه السلام ان الله عز وجل خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت الرحم

فاخذت بحقو الرحمن فقال مه فقالت هذا مقام العائذ بك من القطيعة وقوله عليه السلام انى لاجد نفس الرحمن من قبل اليمن الى غير ذلك من الاحاديث وفى هذا المقام الخطير زلت اقدام وزلقت واخطأت رجال فكفرت فمن آخذ بالظاهر قال بالتجسيم والشابهة فكان من الهالكين ومن معطل للصفات الثابتة له تعالى بالعقل والنقل فخسر الدنيا والآخرة ذالك هو الخسران المبين والفرقة الناجية بفضل الله تعالى وهم اهل السنة والجماعة متفقون سلفا وخلفا على انه من عند الله جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى تنزيه المولى سبحانه وتعالى عن التشبيه والمماثل فى ذاته وصفاته وعلى ثبوت صفات الكمال له جل وعلا وهم بعد ذلك فى المتشابه قولان احدهما تفويض العلم الى الله وعدم التاويل ويقال له مذهب السلف وانما لم يتعرضوا للتاويل لعدم اهل البدع والاعتزال والقول الثانى التاويل لما ظاهره لا يليق بجلال الله وكماله فان وجد للتاويل محل يسوغه العقل حمل عليه والا فوض العلم الى الله ويقال له مذهب الخلف وهم التابعون ومن بعدهم والى هذين القولين اشار صاحب الجوهرة بقوله۔

وكل نص اوهم التشبيها ... اوله او فوض ورم تنزيها

والمؤولون على قسمين فطريقة الاقدمين كابن فورك يحملون ما ظاهره ايهام امر لا يليق بجلاله تعالى على مجازاتها الراجعة الى الصفات الثابتة له تعالى فحملوا اليد على القدرة او النعمة والعين على الادراك او الحفظ والوجه على ذات الشئ والنزول على نزول الرحمة

او الملائكة والاستواء على الاستيلاء والملك اذ هو الاستواء الذي لا تتطرق اليه سمات الحدوث والفناء وليس ذلك الا بطريق القهر والاستيلاء والملك كما قال الشاعر قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق وقال الآخر.

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسر وطاير

وهكذا كل ما اتى في الكتاب والسنة مما ظاهره لا يليق بجلال الله وصفه به يؤولونه بما يناسب المقام والقسم الثاني من المؤولين وهم بعض المتأخرين واكثرهم من الحنابلة جعلوا هذه المشكلات صفات له تعالى فقالوا في النزول انه متصف بصفة تسمى النزول وفي اليد انها صفة مستقلة لا انها استعارة من القدرة والنعمة بل كما انه يتصف بصفة تسمى قدرة مثلا يتصف بصفة تسمى يدا وهكذا جميع الاخبار المنقولة الصحيحة كالقدم والصورة والضحك والتعجب وامثالها ودليل الفريقين قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ومنشأ الاختلاف اختلافهم في قوله تعالى من هذه الآية والراسخون في العلم هل هو كلام مقطوع عما قبله او معطوف على ما قبله فيكون الواو للجمع قال جماعة منهم ابن عمر وابن عباس في احد قوليه وعائشة وعروة وعمر بن عبد العزيز والبغوي في تفسيره وغيرهم انه مقطوع عما قبله وان الكلام تم عند قوله الا الله ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله بن مسعود وان تاويله الا عند الله وقراءة ابن عباس ويقول الراسخون في العلم آمنا به وبهذا اخذ السلف فنزهوه تعالى عما توهم الظواهر من المتشابه من المعنى المستحيل عليه تعالى ويفوضون علم حقيقته على التفصيل اليه اتيانا للطريق

الاسلم وقال الاخرون وهم المؤولون ويقال لهم الخلف ان الواو للجمع منهم ابن
عباس في احدى روايتيه حيث قال انا ممن يعلم تاويله وقال مجاهد يعلمون
تاويله ويقولون آمنا به واخرج ابن ابي حاتم عن الضحاك قال الراسخون
في العلم يعلمون تاويله لو لم يعلموا تاويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه ولا حلاله من
حرامه ولا متشابهه من محكمه واختاره النووي في شرح مسلم وقال انه الاصح لانه
يبعد ان يخاطب الله عباده بما لا سبيل لاحد من الخلق الى معرفته وقال ابن
الحاجب انه الظاهر ورجح هذا القول عز الدين بن عبد السلام وقال في بعض
فتاويه طريقة التاويل بشرطه وهو قرب التاويل اقرب الى الحق لان الله تعالى
انما خاطب العرب بما يعرفونه وقد نصب الادلة على مراده من آيات كتابه
لانه سبحانه وتعالى قال ثم ان علينا بيانه وقال لتبين للناس ما نزل اليهم
وهذا عام في جميع آيات القرآن فمن وقف على الدليل افهمه الله مراده من كتابه
وهو اكمل ممن لم يقف على ذلك اذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا
يعلمون انتهى قال اللقاني والى هذا القول ميل امام الحرمين في الارشاد
وان صرح في الرسالة النظامية المتاخرة عنه باختيار طريقة السلف وتوسط
ابن دقيق العيد فقال ان كان التاويل يعني التفصيلي قريبا على ما يقتضيه لسان
العرب لم ننكره وان كان بعيدا توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي اريد
منه التنزيه عن ظاهره المحال ثم قال بعد وتوسط الكمال بن همام بما حاصله
انه ان دعت حاجة الى التاويل التفصيلي بان كان تركه يوقع خللا في فهم العوام
أوّل وان لم تدع حاجة اليه ترك ويوافقه نقل سيدي احمد بن زروق عن ابي
حامد انه قال لا خلاف في وجوب التاويل عند تعين شبهة لا ترتفع الا به انتهى

فقد تحصل مما مر ان لاهل السنة فی ما ورد من المتشابہ ثلاثة اقوال الاول مذهب اهل التفویض ای تفویض معنی ما ظاهره مشکل الی الله مع اعتقاد انہ تعالی منزه عن الجهة متعال عن الجسمية وهذا الطریق اسلم والثانی مذهب اهل التاویل فی کل مقام بما یناسبه من المجازات الراجعة الی الصفات الثابتة کما مر وهذا الطریق احکم والثالث مذهب القسم الثانی من اهل التاویل وهم الذین یجعلونها صفات لله لا نعلم حقیقتها مع التنزیہ ایضا عن الجسمیة والجهة وکلهم سالمون ان شاء الله والمذهبان الاولان هما المعمول علیهما عند اهل التحقیق والکلام فی هذا المقام طویل الذیل وقد ذکرنا منہ نبذة صالحة لشدة الحاجة الی ذلک فی هذا الزمان الذی کثر فیہ نزاع اهل الابتداع وان کانت الاطالة بها لا تناسب هذا المختصر قال المولف رحمه الله —

والدلیل علی ذلک ای علی وجوب مخالفتہ تعالی للحوادث واستحالة مماثلته لها انہ لو کان مماثلا للحوادث لکان حادثا مثلها وهو ای کونہ حادثا محال وهذا الدلیل لا یتم الا بقیاسین نظمهما هکذا لو لم یکن مخالفا للحوادث لکان مماثلا لها لکن کونہ مماثلا لها محال اذ لو ماثل شیئا لکان حادثا مثلہ لکن کونہ حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمہ تعالی فبطل ما ادی الیہ وهو مماثلتہ لشیٔ من الحوادث فبطل ما ادی الیہ وهو عدم مخالفتہ لها فثبت نقیضہ وهو المطلوب وبیان الملازمة فی شرطیة القیاس الاول ان المخالفة مساویة لنقیض المماثلة واجتماعهما وارتفاعهما باطل وبیانها فی شرطیة الثانی ان کل مثلین یجب لکل واحد منهما ما وجب للاخر ویجوز علیہ ما جاز علی الاخر ویستحیل علیہ ما استحال علیہ وقد وجب للحوادث اجرامها

داعراضها الحدوث فلو تأملها بان كان جرما مثلا وجب له ما وجب لها من الحدوث
واستحالة القدم ولو كان كذلك لافتقر الى محدث ولزم الدور او التسلسل وقد
قد تقدم انهما محالان والمصنف رحمه الله طوى القياس الاول تماما اكتفاء
عن شرطيته بالعلم بها من المقام وعن استثنائيته بذكر دليلها الذي هو
القياس الثاني وذكر شرطية الثاني واقام الحملية التي هي في قوة استثنائيته مقامها
فصار على نسق ما سبق قياسا اقترانيا من الشكل الاول نتيجته كونه مماثلا للحوادث
محال فثبت نقيضه وهو المطلوب قال رحمه الله ويجب في حقه تعالى
القيام بالنفس القيام يطلق لغة على معان منها انتصاب القامة والاتقان
تقول قام فلان بكذا بمعنى اتقنه والشدة تقول قامت الحرب على ساقها
اي اشتد امرها ولزوم الشيء والعكوف عليه ومنها الاستغناء وهو المراد
هنا كما ستراه من تفسير المصنف له به والنفس ايضا تطلق على معان منها الدم
وهو المراد بقول الفقهاء ما لا نفس له سائلة ومنها الانفة وهي المراد في قولهم
فلان لا نفس له ومنها العقوبة قيل وهي المراد في قوله تعالى ويحذركم الله
نفسه ومنها الذات وهي المراد هنا وفي كلام المؤلف اشارة الى جواز اطلاق
النفس عليه تعالى ولو من غير مشاكلة لورود القرآن بها قال تعالى كتب
ربكم على نفسه الرحمة خلافا لمن خص الاطلاق بالمشاكلة وعيا منها لا تطلق حقيقة
الا على ذي حياة عارضة والباء في قوله بالنفس تحتمل ان تكون للآلة لكن
باعتبار المقابل اي لا بغيره فكانه يقول غناه تعالى بالنفس لا بالغير ولا
بالاكتساب بل امر حصل له من قبل نفسه لا من قبل غيره وليس المراد ان
نفسه آلة في القيام حقيقة وتحتمل ان تكون للظرفية المجازية وان تكون للملابسة

قال رحمه الله ومعناه اى القيام بالنفس يفسر بامرين احدهما انه تعالى لا يفتقر
الى محل اى ذات يقوم بها وليس المراد بالمحل المكان لان عدم افتقاره
اليه ماخوذ من مخالفته للحوادث وثانيهما انه تعالى لا يفتقر الى مخصص اى
موجد فباستغنائه عن المحل يلزم ان يكون ذاتا لا صفة لان الصفة
تحتاج الى ذات تقوم بها كما سياتى وباستغنائه عن المخصص يلزم
ان يكون قديما لا حادثا لانه لا يحتاج الى المخصص الا الحادث وهذا اعنى
سلب الافتقار الى المخصص وان كان مستغنى عنه بذكر وجوب القدم لكونه
لازما له انما ذكره هنا ايضا لكون خطر الجهل فى هذا الفن عظيم فلا يكتفى فيه بذكر
الملزومات عن اللوازم والمحتاج اليه ايضا انما هو تفسير القيام بالنفس
بسلب الافتقار الى المحل فقط لعدم استفادته مما تقدم مع انه مستلزم
لسلب جميع الافتقارات كالافتقار الى الولد والوالد والصاحبة والمعين
والوزير والى ما يحصل الغرض وغير ذلك لانه لو افتقر الى شىء منها
لكان ممكنا والممكن لا يكون وجوده الا حادثا والحادث مفتقر الى المحل والله
اعلم قال رحمه الله وضده اى ضد القيام بالنفس والمراد مطلق
المنافى على نسق ما مر الاحتياج الى المحل والى المخصص لما فسر المولف
رحمه الله معنى القيام بالنفس بسلب الافتقار الى المحل والى المخصص
٥ فسر مقابله بالاحتياج الى كل منهما ولو جرى على تفسيره بسلب الافتقار
الى المحل فقط لفسر المقابل بالاحتياج اليه فقط والتقابل بين القيام
بالنفس المفسر بسلب الاحتياج الى المحل والمخصص وبين مقابله الذى
هو الاحتياج اليهما من التقابل بين الشىء ونقيضه وقد عرفت مما سبق ان

ان الاحتياج الى المحل من لوازم الصفات والاعراض وان الاحتياج
الى المخصص من صفات الحادث ومولانا سبحانه وتعالى منزه عن ذلك
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قال تعالى يايها الناس انتم الفقراء الى الله
والله هو الغني الحميد قال المولف رحمه الله والدليل على ذلك اي
على وجوب القيام بالنفس واستحالة ضده امران لانه لما فسر القيام
بالنفس بامرين وضده كذلك كما مر ذكر لوجوب كل منهما واستحالة ضده
دليلا فدليل الاول وهو سلب الاحتياج الى المحل انه لو احتاج الى محل
اي ذات يقوم بها لكان صفة وكونه صفة محال وتقرير
هذا الدليل بقياسين هكذا لو لم يكن قايما بنفسه اي مستغنيا عن المحل لاحتاج الى
الى محل يقوم به لكن احتياجه الى محل محال لانه لو احتاج الى محل لكان صفة
لكن كونه صفة محال فبطل ما ادى اليه وهو احتياجه الى محل فبطل ما ادى اليه
وهو عدم قيامه بنفسه فثبت نقيضه وهو المطلوب فالمصنف رحمه الله طوى
القياس الاول بتمامه للعلم به من المقام وذكر شرطية الثاني واقام الجملة التي
في قوة استثنائيته مقامها على نسق ما سبق فصار قياسا اقترانيا من الشكل
الاول نتيجته كونه محتاجا الى المحل محال وهو المطلوب اللازم من جزئي شرطية
القياس الاول لضرورة امتناع ارتفاع الشيء والمساوي لنقيضه ودليل
استثنائيته هو القياس الثاني والملازمة بين جزئي شرطية القياس
الثاني ان لا يقوم بالذات الا صفاتها فلو احتاج سبحانه وتعالى الى ذات
يقوم بها لزم ان يكون صفة لتلك الذات ودليل استثنائية الثاني وهي
استحالة كونه تعالى صفة انه لو كان صفة لزم ان لا يتصف بصفات

والدليل على ... لو احتاج الى المحل لكان صفة وكونه صفة محال

المعاني ولا المعنوية كالقدرة وكونه قادرا مثلا لان الصفة لا تتصف بصفة
غير نفسية ولا سلبية وبرهانه ان الصفة لو قبلت الاتصاف بصفة فلا يخلو
اما ان تكون المقبولة مثلها او ضدها او خلافها والاقسام الثلاثة باطلة لان الاتصاف
بمثلها يوجب لها حكما مثل ما توجب هي لمحلها فيكون العلم عالما والقدرة قادرة والحياة
حية والبياض ابيض وهكذا وذلك محال ولان المثلين متساويان في الحقيقة
فلا مرجح لجعل احدهما محلا والآخر حالا دون العكس والاتصاف بضدها
يوجب لها حكم ذلك الضد لان الضدين متنافيان فقيام احدهما بالآخر
يوجب له عكس حكمه فيكون العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة
وذلك محال والاتصاف بخلافها الذي ليس بضد يلزم عليه عموم الجواز
في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة والعلم بالبياض وغير ذلك مما هو بديهي
البطلان وايضا فنسبة المختلفات غير المتضادة نسبة واحدة فلا اختصاص
لبعضها الشيء عن البعض فلا وجه لجعل بعضها محلا والاخر حالا دون العكس
والله اعلم ودليل الامر الثاني الذي هو سلب الاحتياج الى المخصص قوله
لو احتاج الى مخصص لكان حادثا وكونه حادثا محال وتقريره
ان تقول لو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج الى مخصص لكن احتياجه الى المخصص
محال لانه لو احتاج الى مخصص لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما مر
من ثبوت قدمه تعالى واذا بطل كونه حادثا وهو التالي بطل المقدم
وهو احتياجه الى المخصص واذا بطل احتياجه الى المخصص ثبت نقيضه
وهو استغناؤه عن المخصص وهو المطلوب وبيان الملازمة في شرطية الاول
ضرورة عدم اجتماع النقيضين وفي شرطية الثاني ضرورة انه لا يحتاج الى

ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا وكونه حادثا محال

المخصص الا الحادث اذ يحتاج له فى ترجيح احد طرفى ما يقبله من الممكنات المتقابلة
على الآخر قال المولف رحمه الله ويجب فى حقه تعالى الوحدانية
فى الذات وفى الصفات وفى الافعال اى بالمعنى الذى سيذكره
قريبا لا مطلقا لان للوحدة معانى مستحيلة فى حقه تعالى كوحدة الجنس المتصف
بها الانسان والفرس مثلا ووحدة النوع المتصف بها زيد وعمرو مثلا ووحدة
الشخص المتصف بها زيد مثلا فان ذات زيد مركبة من مشخصات معينة له
كيدين ورجلين وطول مخصوص ولون مخصوص وغير ذلك من الوحدات
المستحيلة فى حقه تعالى وللاحتراز عن الوحدات المذكورة فسر المولف
رحمة الله عليه معنى الوحدانية فى حقه تعالى بقوله ومعنى الوحدانية
فى حقه تعالى فى الذات انها يعنى ذاته الكريمة ليست مركبة من اجزاء
متعددة وانه ليست هناك ذات تشاكل ذاته تعالى ومعنى الوحدانية
فى حقه تعالى فى الصفات انه سبحانه وتعالى ليس له صفتين من جنس
واحد كقدرتين او ارادتين او علمين فاكثر وهكذا فلا تتعدد
صفاته فى الاسم والمعنى وانه ليس لغيره صفة علما كانت او ارادة
او قدرة او غيرها تشابه صفته تعالى ومعنى الوحدانية فى حقه تعالى
فى الافعال انه ليس لغيره فعل من الافعال اى عدم ثبوت فعل
لغيره تعالى وانه ليس له شريك فى فعل من الافعال وقد علم مما مر ان
الوحدانية الواجبة فى حقه تعالى هى نفى كل من الكم المتصل الذى هو عرض
يقوم بمتصل الاجزاء والكم المنفصل الذى هو عرض يقوم بمنفصل الاجزاء
فى الذات وفى الصفات وفى الافعال فالمنفيات كموم ستة وعبارة المصنف

مصرحة بنفی الکم المتصل فی الذات وهو ترکبها من اجزاء ونفی الکم المتصل
فی الصفات وهو تعددها من صفاته من جنس واحد ونفی الکم المنفصل فیهما
وهو ان یفرض حادث تقوم به صفات الالوهیة کصفاته تعالی ونفی الکم
المنفصل فی الافعال وهو ثبوت فعل لغیره تعالی وسکت عن نفی الکم
المنفصل فی الذات وهو ان تکون هناک ذات اخری تشابه ذاته تعالی
وعن الکم المنفصل فی الافعال المفسر بان یشارکه غیره فی فعل اما لو فسر بتعدد
الافعال کالخلق والرزق والایجاد کما فسر فی الذات والصفات بتعددها
فهو ثابت لا یصح نفیه وحینئذ تکون المنفیات خمسة کموم فقط وفی تصویر
الکم المتصل فی الصفات بحث وهو انه لا بد فی ذلک من الاتصال والترکب
من الاجزاء وهو منتف هنا ویمکن ان یجاب عنه بان قیام الصفات من جنس
واحد ینزل منزلة الترکب ثم ان المراد بنفی الکم نفی ما حصل به الکم لا نفی الکم
نفسه لشموله ذات الحق تعالی وصفاته وافعاله وان فی نفی الکم المتصل
فی الذات ردا علی المجسمة وفی نفی الکم المنفصل فیها ردا علی الثنویة کعبدة الاوثان
والمجوس وفی نفی الکم المتصل فی الصفات ردا علی بعض ائمة السنة الذین یقولون
بتعدد بعض الصفات بتعدد متعلقاتها کابی سهل الصعلوکی فی العلم والقدرة
والارادة وابی سعید الکلابی فی الکلام وفی نفی الکم مطلقا فی الافعال رد علی
المعتزلة حیث قالوا ان العبد یخلق افعال نفسه بقدرة خلقها الله فیه
فهم کالمثبتین للشرکة بجعلهم العبد خالقا کالاله لکنهم لیسوا بذلک مشرکین
لکونهم یسلمون ان العبد مع قدرته مخلوقان لله تعالی فلا یکون العبد
مع هذا الا الیها ولا شریکا حقیقة لان حقیقة الاشراک هو اثبات الشریک

لله فی استحقاق المعبودیة او فی وجوب الوجود فلم یلزمهم الکفر الصراح اللازم
للثنویة وغیرهم والحق الصحیح انه لا تاثیر لقدرتنا فی شئی من افعالنا اصلا
ولا لزم اجتماع موثرین علی اثر وهو باطل کما سیاتی وانما خلق الله للعباد
قدرة علی افعالهم الاختیاریة کالحرکات والسکنات والقیام والقعود وغیرها
تقارنها اقترانا عادیا جائز التخلف ولا توثر فیها اصلا بل قدرتنا
وما قارنها من الافعال مخلوق لمولانا عزوجل کما قال تعالے والله خلقکم
وما تعملون لکم مقارنة تلک القدرة لتلک الافعال الاختیاریة هو المسمی فی الشرع
بالکسب والاکتساب وبحسبه تضاف الافعال للعباد کما قال تعالے لها
ما کسبت وعلیها ما اکتسبت وهذه القدرة المقارنة للفعل الاختیاری جعلها الله
شرطا فی وجود التکلیف وما یخلقه الله من الافعال فی العبد مجردا عن مقارنة
تلک القدرة فیه یسمی جبرا واضطرارا کحرکة المرتعش وقد تفضل سبحانه وتعالی
باسقاط التکلیف فی حالة الجبر کما قال تعالے لا یکلف الله نفسا الا وسعها وههنا
زلت اقدام الجبریة القائلین باستواء الافعال کلها وانه لا قدرة للعباد تقارن
شیئا من الافعال عموما وان العبد مجبور علی الفعل کالریشة المعلقة فی الهواء ولا
کسب له فیه اصلا لنفیهم محل التکلیف الذی اثبته الکتاب والسنة وهو ما فی
وسع المکلف بحسب العادة وان کان لیس بحسب العقل ونفس الامر فی
وسعها وطاقتها اختراع شئی ما فالمعتزلة فرطوا حیث قالوا بان العبد یخلق فعله
الاختیاری والجبریة افرطوا حیث قالوا بانه لا کسب له فیه واهل السنة توسطوا
حیث قالوا بان العبد لا یخلق فعله لکن له فیه الکسب وخیر الامور اوسطها لانه خرج
من بین فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربین وتسجیل فی حقه تبارک وتعالی

ضدها۔ اے ضد الوحدانیۃ والمراد مطلق المنافی وهو التعدد بالمعنی الآتی
فی الذات والصفات والافعال والتقابل بین التعدد والوحدانیۃ من التقابل
بین الشیٔ والمساوی لنقیضہ لان نقیض الوحدانیۃ لا وحدانیۃ وہو مساو للتعدد ومعنی التعدد
المستحیل فی حقہ تعالے فی الذات ان تکون ذاتہ الکریمۃ مرکبۃ من جوهرین فاکثر
والناشئ عن هذا الترکیب هو الکم المتصل فی الذات او یکون لذاتہ الکریمۃ
مماثل ووجود هذا المماثل هو ما یتحقق بہ الکم المنفصل فی الذات ومعنی التعدد فی
الصفات ان تجتمع لہ سبحانہ وتعالے صفتان متماثلتان فاکثر کقدرتین
وارادتین ونحو ذلک وهذا هو الذی یتحقق بہ الکم المتصل فی الصفات او تکون
لاحد من المخلوقین صفۃ مثل صفۃ من صفاتہ تعالے کان یکون للعبد قدرۃ یخرج
بها الاشیاء من العدم الی الوجود او عکسہ او ارادۃ عامۃ التعلق او علم یحیط
بجمیع المعلومات او نحو ذلک من خصایص صفات الالوهیۃ ولا عبرۃ بالموافقۃ
فی التسمیۃ فقط وانما المحال ما سبق وهذا هو الذی یتحقق بہ الکم المنفصل فی
الصفات ومعنی التعدد فی الافعال ان یکون فی الوجود معہ تعالے موثر
قدیم او حادث فی فعل من الافعال فلیس لشیٔ من الاسباب العادیۃ تاثیر
فی ما تکونها فلا اثر للنار فی الاحتراق ولا للطعام فی الشبع ولا للسکین فی القطع
ولا غیر ذلک وانما الموثر فی کل شیٔ هو اللہ فقط وقد اجری سبحانہ وتعالی
العادۃ بوقوع الاحتراق عند ملامسۃ النار والشبع عند الاکل لکنہ ممکن التخلف
والحاصل ان اعتقاد تاثیر السبب فی المسبب علی انحاء فمن اعتقد ان
شیئا من الاسباب العادیۃ یوثر بطبعہ اے بذاتہ فهو کافر بلا نزاع ومن
اعتقد حدوث الاسباب وانها لا توثر بطبعها بل بقوۃ خلقها اللہ فیها

فالصحيح عدم كفره قالوا لكنه فاسق مبتدع وفيه ما فيه ومن هذا القسم المعتزلة
لان القوة التي قالوا اثباتيرها للعبد بمنزلة القوة التي للنار والسكين مثلا ومن
اعتقد حدوث الاسباب وانها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها
وانما المؤثر هو الله تبارك وتعالى لكن التلازم بينها وبين ما قارنها
عقلي لا يمكن تخلفه فهو جاهل وربما جره الجهل الى انكار بعث الاجساد
ومعجزات الانبياء لانه خلاف العادة فيتورط بذلك في حومة الكفر والعياذ
بالله تعالى ومن اعتقد حدوث الاسباب وانها لا تؤثر بطبعها ولا
بقوة جعلها الله فيها ويعتقد صحة تخلف المسببات عن اسبابها بان يوجد
السبب كالاكل وملامسة النار دون المسبب كالشبع والاحتراق وانما
المؤثر هو الله وحده فهو الموحد الناجي بمحض فضل الله تعالى على مقتضى وعده
الذي لا يخلفه والله اعلم ثم بعد ان ذكر المولف وجوب الوحدانية له تعالى
واستحالة ضدها عليه جل وعلا عقب ذلك بذكر دليله على نسق ما سبق
فقال والدليل على ذلك اى على وجوب الوحدانية في حقه تعالى
واستحالة ضدها عليه انه لو كان متعددا لم يوجد شئ من هذه
المخلوقات يوخذ من تفسير المولف رحمه الله سابقا معنى الوحدانية بعدم التعدد
في الذات والصفات والافعال ان هذا الدليل على ما فسرها به وهو كذلك
وهو نفي الكموم الستة المار بيانها او الخمسة ان فسرنا الكم المتصل في الافعال
بتعددها وحينئذ يكون تركيب القياس هكذا لو كان متعددا بان كانت ذاته
العلية مركبة من اجزاء او كان لها نظير او اتصفت ذات بمثل صفاته
او كان له صفتان من جنس واحد او كان ثم موجد سواه او كان له شريك في

فعل للزم عجزه لكن لزوم عجزه محال لانه لوكان عاجزاً للزم ان لا يوجد شيئ
من هذه المخلوقات لكن عدم وجود شيئ منها محال فما ادى اليه وهو عجزه
محال فما ادى اليه وهو التعدد محال فثبت نقيضه وهو المطلوب وهذا
تقرير الاستدلال على وجه الاجمال اما بيانه على سبيل التفصيل في نفي كل
من الكموم الستة فهو ان تقول الدليل على نفي الكم المتصل في الذات
انه لو تركبت ذاته تعالى من اجزاء فلا يخلو من ان تقوم صفات الالوهية
بكل جزء او بالبعض دون البعض الاخر او بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود
شئ من العالم لانها ان قامت بكل جزء يلزم فيه ما ياتي فيما لو كان هناك
الهان وذلك مؤد للعجز المستلزم لعدم وجود العالم وان قامت بالبعض دون
البعض فالجزء الذي لم تقم به عاجز ولا الوهية لبعض الاجزاء على بعض فبطل
قيامها به وبطلانه مستلزم عجز جميعها المستلزم لما مر وان قامت بالمجموع
لزم منه عجز كل منها على الانفراد وعجزه يوجب عجز الاجزاء المماثلة فيلزم
منه عجز المجموع المستلزم بما مر فان قيل الحجة بدلالة عجز الاجزاء على عجز المجموع
اقناعية وربما لا يسلمها الخصم ويقول مثلا ان الحبل المؤلف من شعرات
مثلا لا تقوى كل شعرة منه على حمل ما يحمله المجموع اجيب عنه بانا نبطل ايضا
قيامها بالمجموع باستلزامه انقسام ما لا ينقسم من الصفات فيلزم ان تكون
القدرة مثلا متجزئة كما في قدرتنا فانها قائمة بكل جزء من اجسامنا وهو محال
والدليل على نفي الكم المنفصل في الذات انه لوكان له سبحانه وتعالى
شريك في الالوهية لزم عدم وجود شيئ من العالم لان من المقرر بالبرهان
كما سياتي عموم قدرته تعالى وارادته لجميع الممكنات وتعلقهما بها تعلقا لا

وبفرض التعدد فلا يخلو الحال من ان يتفقا على ايجاد ممكن او اعدامه او يختلفا وعلى كل يلزم العجز المستلزم لنفي الحوادث لانهما اذا اتفقا على ايجاد ما لا يقبل الانقسام من عرض او جوهر فرد وقصداه فعدم وقوعه ان كان بقدرة كل منهما معا من غير معاونة فهو غير معقول لاستلزامه كون الاثر الواحد اثنين الا ترى ان الخط الذي لا عرض له يستحيل ان يرسم بقلمين او مع المعاونة فكذلك للزوم عجزهما المستلزم لما مر لان الغرض استقلال كل بالقدرة او مرتبا فلما فيه من تحصيل الحاصل وان كان بقدرة احدهما لزم عجز من لم يقع بقدرته ويلزم منه عجز الآخر المماثل للزوم وجود الترجيح بلا مرجح وهو باطل واذا اختلفا في ممكن لا يقبل الانقسام بان اراد احدهما ايجاده والآخر اعدامه فلا يخلو اما ان تنفذ الارادتان او لا تنفذ اما او تنفذ احدهما دون الاخرى فلو نفذتا لزم اجتماع المتضادين كالحركة والسكون وهو محال وان لم ينفذ لزم عجزهما المستلزم لما مر وان نفذت احداهما دون الاخرى لزم عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة وهذا البرهان هو المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فدليل الآية قطعي عند الجمهور حيث فسروا الفساد بعدم الوجود وخالف السعد ففسره بعدم الانتظام فدليلها على قوله اقناعي لكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية لا عقلية والصحيح الاول وقد شنعوا على السعد في ذلك لكن عند التامل يقطع بانه لا يصح صلح بين الهين اذ مرتبة الالوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير اليه قوله تعالى اذا لذهب كل آله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض والدليل على نفي الكم المتصل في الصفات انه لو كان له تعالى قدرتان او ارادتان لزم ما سبق فيما لو كان هناك الهان

نقدم بك ان من المقرر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته وارادته
وحينئذٍ فلو تعددت لزم العجز فلا يوجد شيء من الحوادث والدليل على
نفي الكم المنفصل في الصفات انه لو كان لحادث صفة تماثل صفته تعالى
للزم ما مر لانه اذا انفذت قدرة الحادث في ممكن ما عجزت قدرة الرب
عنه واذا عجزت عن هذا الممكن لزم عجزها عن ساير الممكنات اذ لا فرق
وهذا مؤدٍ الى عدم الحوادث الباطل بالمشاهدة وهذا والذي قبله
خاصان بصفتي التاثير اللتين هما القدرة والارادة للزوم التمانع فيهما دون
غيرهما من بقية السبع كتعدد العلم مثلا اذ لا مانع من تعدده عقلا ويمكن ان
يستدل على عدم تعدد الصفات غير المؤثرة كالسمع والبصر والعلم و
الكلام بانا مامورون بعدم اثبات تعدد القديم ما امكن وانما اثبتنا الصفات
المذكورة للضرورة فاذا انتفت الضرورة رجعنا للاصل وهو ان القديم
واحد فيكون له سمع واحد وبصر واحد وهكذا اذ لا ضرورة تلجئ الى تعدد
ذلك والدليل على وحدة جميع الصفات انها لو تعددت فلا يخلو من
ان تتعدد بتعدد متعلقاتها او لا فان كان الاول لزم ان تدخل في الوجود
صفات لا نهاية لها عددا والحكم بالدخول في الوجود يقتضي تميز الداخل
في نفسه وعدم النهاية يقتضي عدم التميز وذلك تناقض وان كان الثاني
لزم ترجيح بعض الاعداد كمثنية على بعض فتفتقر الصفة في تعيين بعض
اعدادها الى مخصص وذلك يستلزم حدوثها كيف وقد تقدم وجوب
قدمها والدليل على نفي الكم المتصل في الافعال اذا صور بمشاركة غيره له
تعالى في فعل انه لو شاركه غيره في فعل بان اوجد احدهما البعض والآخر

البعض الآخر للزم عجزهما حينئذٍ لان المقرر بالبرهان عموم القدرة
ولما تعلقت قدرة احدهما بالبعض سد على الآخر طريق تعلق قدرته به فلا يقدر
على مخالفته وهذا هو العجز المستلزم لنفي الحوادث والدليل على نفي الكم
المنفصل في الافعال انه لو صح ان يكون لغيره تعالى تاثير لوجب ان
يكون ذلك الاثر مقدورا له تعالى لعموم قدرته وحينئذٍ اما ان يحصل
اتفاق او اختلاف ويأتي ما سبق وايضا لو كان لغير المولى تاثير في ممكن
مالزم عجزه تعالى في ذلك الممكن وهو يستلزم عجزه في سائر الممكنات
لتساويها وذلك محال لما مر من ثبوت عموم قدرته تعالى وبهذا اتضح
انه لا تاثير لحادث في فعل اصلا فليس للعبد تاثير في فعله ولا للنار في الاحراق
ولا نحو ذلك كما سبق الكلام عليه واعلم ان مبحث الوحدانية هو اشرف
مباحث هذا الفن ولهذا اكثر التنبيه عليه في القرآن العظيم وهو اولى
ما يستدل به وافضل ما يستضاء بانواره وليس بعد بيان الله تعالى
بيان قال تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وقال الله تعالى
انما الهكم اله واحد وقال تعالى قل هو الله احد الى غير ذلك من الآيات
الكريمة الشارحة للصدور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وهذه
الخمس الصفات المارة في كلام المولف التي هي القدم والبقاء والمخالفة
للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية تسمى في اصطلاح المتكلمين بالصفات
السلبية نسبة الى السلب ثم ان السلب يطلق على ما معناه سلب كذا
لنفسه وعلى نفس الامر المسلوب والمراد هنا المعنى الاول لا المعنى
الثاني والا لزم ان يثبت له تعالى الحدوث وطروّ العدم الى آخرها

تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فمعنى القدم سلب العدم السابق للوجود و
معنى البقاء سلب العدم اللاحق للوجود ومعنى المخالفة للحوادث سلب المماثلة
للحوادث ومعنى القيام بالنفس سلب الافتقار الى المحل والمخصص ومعنى الوحدانية
سلب التعدد في الذات والصفات والافعال وكل هذه المنفيات نقائص
لا تليق بالله تعالى وهي محالة في حقه تعالى كما تقدم الكلام عليها مستوفى
والصفات السلبية لا تنحصر على الصحيح لان النقائص لا نهاية لها وكلها
منفية عن الله تعالى وهذه الخمس اصولها فان ما عداها من نفي الزوجة
والولد والمعين وغير ذلك راجع اليها ثم لما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر
صفات السلب شرع في ذكر صفات المعاني السبع واضدادها وانما اخرها
ذكرا عن صفات السلوب لان صفات السلوب من قبيل التخلية بالخاء
المعجمة وصفات المعاني من قبيل التحلية بالحاء المهملة والثانية موخرة عرفا
عن الاولى والمعاني جمع معنى ومدلوله ما قابل الذات فيشمل النفسية والسلبية
واصطلاحا كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما كالقدرة فانها موجبة
لموصوفها كونه قادرا وفي الحقيقة المعاني والمعنوية متلازمان لكنهم جعلوا الوجودي
اصلا فقالوا المعاني ملزومة والمعنوية لازمة لها وقد بدأ المصنف
من صفات المعاني بالقدرة لظهور تاثيرها فقال رحمه الله ويجب في

حقه تعالى القدرة وهي صفة وجودية قديمة قايمة بذاته تعالى يوجد بها
ويعدم ما اراد ايجاده او اعدامه من الممكنات اعلم ان تعريف هذه الصفة
وكذا بقية الصفات انما هو مجرد رسم يميز بعضها من بعض لا حد لان
كنه ذاته وصفاته تعالى غير معلوم لنا والعقول محجوبة عن ادراكه فحدها

بالذاتيات متعذر فقوله في التعريف صفة كالجنس يشمل سائر الصفات القديمة
والحادثة ثبوتية كانت او سلبية او وجودية وقولهم فيه وجودية بمعنى انها موجودة
خارجا بحيث يمكن رويتها لو كشف عنا الحجاب مخرج للصفات الثبوتية التي هي
الاحوال وللسلبية وقوله قديمة مخرج للصفات الحادثة كبياض الجرم وسواده
مثلا وقوله قائمة بذاته تعالى ليس للاحتراز وانما هو بيان للواقع اذ لزوم قيامها
بذاته تعالى مستفاد من قوله قديمة لان القديم لا يقوم بالحادث وقوله يوجد
بها ويعدم مخرج لما عدا القدرة من صفات المعاني اذ لا تاثير بالايجاد والاعدام
لغيرها كما سياتي وزيادة قولنا ما اراد ايجاده واعدامه من الممكنات
ليس من تمام التعريف بل لبيان متعلق القدرة الذي هو الممكنات جمع ممكن
وهو ما استوى طرفا وجوده وعدمه لئلا يتوهم من حذفه في كلامه عموم التعلق
حتى يشمل الواجبات والمستحيلات مع ان الامر بخلافه واعلم ان للقدرة
تعلقين تعلق صلوحي قديم وهو صلاحيتها في الازل للايجاد والاعدام على
وفق تعلق الارادة فهي صالحة لايجاد طول زيد وقصره وبياضه وسواده
مثلا وتعلق تنجيزي حادث وهو ارتباطها باحدها بعينه اي صدوره بالفعل
عنها كايجاد زيد قصيرا بالفعل او ابيض بالفعل وفي قول المؤلف يوجد
بها ويعدم اشارة الى هذا التعلق التنجيزي الحادث ان جعل معنى قوله يوجد
بها ويعدم بالفعل والى الاول ان جعل معناه يوجد ويعدم بالقوة وهذا على
سبيل الاجمال اما على سبيل التفصيل فلها ثلاثة تعلقات بل سبعة الاول تعلقها
الصلوحي القديم بجميع الممكنات كما مر والثاني تعلقها التنجيزي الحادث وهو ثلاثة
اقسام احدها ايجاد الله الشيء بها بعد عدمه السابق ثانيها اعدام الله الشيء بها

بعد وجوده ثانيها ايجاد الله الشيء بها بعد البعث والثالث هو تعلق القبضة و
هذا لا يوصف بكونه تنجيزيا ولا صلوحيا قديما وهو ثلاثة اقسام احدها كون
الممكن الموجود فيما لا يزال قبل وجوده كعدمنا في زمن الطوفان في قبضة القدرة
بمعنى ان الله ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجده بها ثانيها
كون الممكن حالة وجوده في قبضة القدرة بمعنى ان الله ان شاء ابقاه
على وجوده وان شاء اعدمه بها ثالثها كون الممكن حالة عدمه الطارئ في
قبضة القدرة ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجده فهذه هي السبعة
التعلقات التي للقدرة واذا قطعنا النظر عن الادلة الشرعية الواردة بالخلود
وعدم الفنا كان لها تعلق ثامن وهو كون الشيء بعد البعث في قبضة القدرة
ان شاء ابقاه على وجوده وان شاء اعدمه بها ثم اعلم ان حقيقة التعلق
هي طلب الصفة امرا اي اقتضاؤها واستلزامها امرا زائدا على قيامها
بمحلها وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التنجيزي ومجاز في البقية وانما
لم تتعلق القدرة وكذلك الارادة كما سياتي بالواجب ولا بالمستحيل
لانهما لما كانتا صفتي تاثير ومن لازم الاثر ان يكون موجودا بعد عدم او معدوما
بعد وجود لزم ان ما لا يقبل العدم اصلا وهو الواجب لذاته كذات الله
وصفاته لا يقبل ان يكون اثرا لهما والا لزم تحصيل الحاصل ان تعلقتا بوجوده
ولزم قلب الحقائق ان تعلقتا بعدمه وما لا يقبل الوجود اصلا وهو المستحيل
لذاته كشريك الباري جل وعلا لا يقبل ان يكون اثرا لهما والا لزم قلب
الحقائق برجوع المستحيل عين الجائز ان تعلقتا بوجوده ولزم تحصيل الحاصل
ان تعلقتا بعدمه اما الواجب لغيره كالممكن الذي تعلق علم الله بوجوده كالجنة

والنار فانه وان كان لايقبل العدم من حيث تعلق علم الله بوجوده لكنه يقبله
من حيث ذاته فيقبل ان يكون اثرالها ومثله المستحيل لغيره كايمان ابي جهل
فانه محال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه لكنه يقبل الوجود من حيث
ذاته فيقبل ان يكون اثرالها اذا علمت ذلك عرفت انه لا يلزم من
عدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل عجز لانهما ليسا من وظيفتها ولانها
لو تعلقت بهما لزم الفساد اذ يلزم عليه تعلقها بعدم الذات العلية وسلب
الالوهية عنها مثلا وبوجود الشريك له تعالى وبهذا يعلم بطلان ما نقل
عن ابن حزم انه قال في الملل والنحل انه تعالى قادر ان يتخذ ولدا
اذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا انتهى والحق انه انما يلزم عليه العجز
لو كان القصور جاء من ناحية القدرة اما اذا كان لعدم تعلقها بذلك
فلا يتوهم متوهم ان هذا عجز فايدة اعلم ان تعلق القدرة فرع عن تعلق الارادة
فلا تتعلق قدرته تعالى بشئ على غير وفق الارادة كما سبقت الاشارة
اليه لانه اكراه يتعالى الله عنه وان تعلق الارادة فرع عن تعلق العلم
بالممكنات فتخصص كل ما علم الله ازلا انه يكون او لايكون من الممكنات
فذلك مراده عز وجل خلافا للمعتزلة القايلين بمطابقة تعلق الارادة للامر
كما سياتي فالتعلقات عند اهل الحق ثلاثة مرتبة تعقلا لا خارجا تعلق
القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم بالممكنات فالاول مرتب على الثاني
والثاني مرتب على الثالث وهذا الترتب انما هو بحسب التعقل فقط اما في
نفس الامر فلا ترتب بين صفاته تعالى ولا بين تعلقاتها نعم بين تعلق
القدرة التنجيزي الحادث وتعلق الارادة التنجيزي القديم وكذا بين تعلق

الارادة التنجيزي الحادث على القول به وتعلق العلم ترتب خارجي لترتب
الحادث على القديم في الخارج والله اعلم قال المؤلف رحمة الله ويستحيل
عليه تعالى ضدها وهو العجز عن ممكن ما وهو صفة وجودية قائمة بالعاجز
لايتاتى معها ايجاد ولا اعدام هذا هو مذهب الجمهور وعند المعتزلة والفلاسفة
انه عدم القدرة عما من شانه ان يكون قادرا فالتقابل بينه وبين القدرة
على الاول من تقابل الضدين وعلى الثاني من تقابل العدم والملكة ومتعلق
العجز هو متعلق القدرة وهو جميع الممكنات كخلق السماء والارض وايجاد
مثل هذا العالم واحسن منه وليس في قول الامام ابي حامد الغزالي ليس
في الامكان ابدع مما كان نسبة عجز اليه تعالى لان المراد انه لايمكن ابدع
من هذا العالم لعدم تعلق قدرة الله وارادته بايجاده ولو شاء لاوجده او ان
كل واقع في الوجود قد سبق به العلم القديم فلا يصح ان يتاتى عن رتبته في العلم الالهي
ولا ينزل عنها فليس في كلامه ما يقتضي نسبة العجز اليه تعالى كما توهم البقاعي
فاعترض عليه وسئل بعض العلماء عمن قال لايقدر الله ان يخرجني عن
مملكته هل يكفر ام لا فاجاب بانه لا يكفر لان خروجه عن مملكته مستحيل لعدم
امكان وجود مملكة لغيره يخرجه اليها والقدرة لاتتعلق بالمستحيل انتهى لكن لاينبغي
ان يقال ذلك وامثاله لما فيه من الايهام والله اعلم ثم بعد ان ذكر المؤلف
رحمه الله وجوب القدرة له تعالى واستحالة ضدها عليه اتبع ذلك
بذكر الدليل على نسق ما مر فقال والدليل على ذلك اي على
وجوب القدرة له تعالى واستحالة ضدها عليه انه لو كان
في الامكان ان يكون عاجزا لم يوجد شيء من هذه المخلوقات

وتمام الدليل ان تقول لكن الثاني وهو عدم وجود شيء من المخلوقات باطل
بالمشاهدة فبطل المقدم وهو امكان العجز له جل وعلا فثبت مساوي نقيضه
وهو وجوب القدرة وهو المطلوب فالمصنف رحمه الله ذكر شرطية
القياس وحذف استثنائية لظهورها وبيان الملازمة بين جزئي الشرطية
هو ما تقرر سابقا من افتقار جميع الحوادث الى المخصص فلا يعقل وجود حادث
بلا محدث وصفته التي بها الايجاد والاعدام هي القدرة كما مر ولا اكتراث بما
تدعيه المعتزلة من انه تعالى قادر بذاته بلا قدرة وعالم بذاته بلا علم لوضوح
بطلانه ولا بما يزعمه بعض الفلاسفة من نفي الصفات وان الذات موثرة
في الحوادث بالعلة او الطبيعة لوضوح بطلانه ايضا ورده باستلزامه
لعدم الحوادث لان المعلول لا يتخلف عن علته والمطبوع كذلك ثم ان
وجوب اتصافه تعالى بالقدرة وكذا بالثلاث المذكورة بعدها التي
هي الارادة والعلم والحياة يتضمن ثلاثة مطالب وجوب وجودها ووجوب
كون تلك الصفات ثابتة للذات ازلا لان اتصاف الشيء بالشيء
فرع عن ثبوته له ونفي كل مؤد الى حدوث تلك الصفات كنفي عموم
التعلق في غير الحياة وبيان الملازمة في الاول ظاهر لان الوجود لا ينفك
عن الموجود وفي الثاني انها لو انتفت عن الذات ازلا واتصفت بها
فيما لا يزال كانت حادثة ولو كانت حادثة لتوقف احداثها على اتصاف
المحدث بامثالها قبلها ثم تلك الامثال يتوقف احداثها على اتصافه
بامثالها قبلها كذلك وهكذا فيلزم الدور ان انحصر العدد والا فالتسلسل و
كلاهما محال كما مر وبيانها في الاخير انها اعني القدرة والارادة والعلم لو لم تكن

عامة التعلق لاحتاجت الى مخصص فتكون حادثة فتحتاج الى اتصاف الباري
بمحدثها بمثلها وهكذا فيؤدي الى التسلسل وهو محال فما ادى اليه وهو عدم
عموم التعلق محال فيكون وجود الحوادث المتوقف على ذلك المحال محالا
فيأتي المحذور وهو عدم وجود شيء من الحوادث والله اعلم قال المولف رحمه الله

ويجب في حقه تعالى الارادة وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته

تعالى يخصص بها الممكن ببعض ما يجوز عليه كتخصيص زيد بالوجود

او بالعدم وبصفة دون اخرى كتخصيصه اياه بالبياض او بالسواد

او بالغنى او بالفقر او بالعلم او بالجهل الى غير ذلك من الممكنات

المتقابلات الاتي بيانها فقوله في التعريف صفة كالجنس تشمل ما يطلق عليه
الصفة وقولهم وجودية مخرج للصفات الثبوتية التي هي الاحوال وللسلبية
وقوله قديمة مخرج للصفات الحادثة كبياض الجسم وقوله قائمة بذاته
بيان للواقع لان قيامها بالذات لازم للقدم وقوله تخصص بها الممكن مخرج
لباقي صفات المعاني التي منها القدرة والمراد بتخصيص الممكن ترجيح وقوع احد
طرفيه والذي يجوز عليه هي الممكنات المتقابلات اي المتنافيات وهي ستة
اشياء تقابلها ستة اخرى وهي الوجود بدلا عن العدم والمقدار المخصوص
بدلا عن ساير المقادير والصفة المخصوصة بدلا عن سائر الصفات والزمان
المخصوص بدلا عن سائر الازمنة والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنة
والجهة المخصوصة بدلا عن ساير الجهات فالوجود والعدم متقابلان والمقادير
يقابل بعضها بعضا وكذا يقال في البقية فالتخصيص باحدها هو تاثير الارادة
والايجاد والاعدام هو تاثير القدرة كما مر بك واعلم ان للارادة تعلقين

تعلق صلوحي قديم وهو صلاحيتها للتخصيص ازلا فزيد الابيض او الاسود
يجوز ان يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الارادة فهي صالحة
لتخصيص زيد بان يكون سلطانا او حجاما وتعلق تنجيزي قديم وهو تخصيص الله
له الشي بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي اتصف به زيد مثلا خصصه الله تعالى
به ازلا وقال بعضهم لها تعلق تنجيزي حادث وهو تخصيص زيد بالطول مثلا
حين يوجد بالفعل فيكون لها حينئذ ثلاثة تعلقات والتحقيق ان هذا الثالث
ليس تعلقا بل هو اظهار للتعلق التنجيزي القديم ثم ان نسبة التخصيص للارادة
والايجاد والاعدام للقدرة مجاز عقلي من اسناد الشي لسببه لان المخصص
والموجد حقيقة هو الله تعالى بارادته وقدرته فقول العامة انظر تصرف
القدرة والقدرة فعالة ونحوها ان اراد القائل ان الفعل للقدرة حقيقة فهو
كفر والعياذ بالله تعالى وان اراد ان الفعل للذات فقط والقدرة
سبب فيه او اطلق فهو حرام لما فيه من الايهام وقيل مكروه كما افاده وهذا حاصل بعد الكراهة
المولف رحمه الله في تحقيق المقام على كفاية العوام قال المولف
رحمه الله ويستحيل عليه تعالى ضدها اي منافيها وهو الكراهة
لشي اوجده او اعدمه بمعنى عدم الارادة له اعلم ان الكراهة قسمان شرعية
وقد سبق بيانها اول الكتاب وهي غير مرادة هنا وعقلية وهي قسمان
احدهما البغض للشي وعدم الميل له وهذا غير مراد الثاني عدم ارادة الشي
اي قصده وهذا القسم هو مراد المولف بقرينة ذكرها في مقابل الارادة
التي هي في حقه تعالى قصد الشي لا الميل والشهوة التي تكون للحوادث
والتقابل بينها وبين الارادة من التقابل بين العدم والملكة فهي اعني الكراهة

بهذا المعنى صادقة على الذهول والغفلة والتعليل والطبع فيستحيل عليه سبحانه وتعالى
ايجاد شئ او اعدامه مع كل منها لمنافاته للارادة ولاستلزام كون الذات
العلية علة لوجود شئ من الممكنات او موثرة فيه بالطبع كما يزعمه الفلاسفة
والطبيعيون ابعدهم الله تعالے قدم ذلک الممكن لوجوب اقتران العلة
بمعلولها والطبيعة بمطبوعها وكون الممكن قديما ينافي ارادة وجوده لكونها حينئذ
طلب تحصيل حاصل وهو محال وهي لا تتعلق بالمحال واعلم ان الارادة
والامر متغايران ولا ملازمة بينهما عند اهل السنة خلافا للمعتزلة بل بينهما عموم
وخصوص من وجه فقد يأمر سبحانه وتعالى بالشئ ويريده كايمان سيدنا
علي كرم الله وجهه وقد يأمر ولا يريده كايمان من علم الله كفره كابي جهل وفرعون
اذ لو اراده لوقع وقد يريده ولا يأمر ككفر ابي جهل وكالمعاصي الواقعة في الكون
فان الجميع بارادته تعالے مع انه لم يأمر بها قال الغزالي رحمه الله في الاحياء
فان قيل كيف ينهى عما يريد ويأمر بما لا يريد قلنا الامر عندنا غير الارادة و
كذالک اذا ضرب السيد عبده فعاقبه السلطان عليه فاعتذر بتمرد عبده
فكذبه السلطان فاراد اظهار حجته عليه بان يأمر عبده ويخالفه بين يديه
فقال له اسرج هذه الدابة بمشهد من السلطان فهو يأمره بما لا يريد امتثاله
ولو لم يكن آمرا لما كان عذره عند السلطان ممهدا ولو كان مريدا الامتثاله
لكان مريدا الهلاک نفسه وهو محال انتهى وقال المعتزلة ان الامر ملازم
للارادة وان الله تعالے لا يريد الشرور والقبايح وانه اراد من الجميع
الايمان فاجاب المومن وامتنع الكافر واحتجوا بان ارادة الشر شر وارادة
القبيح قبيحة وبان النهي عما يراد والامر بما لا يراد سفه وبان العقاب على
ما يريده ظلم والله منزه عن ذلک كله واجاب اهل السنة عن الاول بانه

لا قبيح فی ارادة الله القبيح والشر بل هو حسن غايته الا انه يخفی علينا وجه حسنه وقياسه علی الشاهد لا يصح وعن الثانی بان كلا من الامر والنهی قد يكون امتحانا هل يطيع المامور ام لا وعن الثالث بالمنع لانه تعالى تصرف فی ملكه والمتصرف فی ملكه لا ينسب للظلم ويلزمهم مع ذلك ان المعاصی والجرايم ان كان الله يكرهها ولا يريدها وانما هی لجارية علی وفق ارادة ابليس لعنه الله مع انه عدو الله فالجاری علی وفق ارادة العدو اكثر من الجاری علی وفق ارادته تعالى وهذا غاية العجز والضعف تعالى رب الارباب عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال سبحانه وتعالى يضل من يشاء ويهدی من يشاء لا يسئل عما يفعل وهم يسألون وقال تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شیء قبلا ما كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال تعالى ولا ينفعكم نصحی ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وقال تعالى ولو شاء الله لجمعهم علی الهدى وقال تعالى ولو شاء لهداكم اجمعين وقال تعالى اولئك الذين لم يرد الله ان يطهر قلوبهم انما يريد الله ليعذبهم بها فی الدنيا وتزهق انفسهم وهم كافرون وقال تعالى انك لا تهدی من احببت ولكن الله يهدی من يشاء وقال تعالى والله يدعو الی دار السلام ويهدی من يشاء الی صراط مستقيم وقال تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها الی غير ذلك من الايات البينات والاحاديث الصحيحة والامة قاطبة تقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن واما قوله تعالى ولا يرضی لعباده الكفر فاجيب عنه باجوبة منها انه

من العام الذي اريد به الخصوص اي عباده المومنين وهم الذين قال الله
في حقهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وقال تعالى عينا يشرب بها
عباد الله فان المراد بعض العباد لا كلهم ومنها كما ذكره بعضهم ان الارادة
غير الرضا فمعنى لا يرضاه لا يشكره طم والتمسك بالاية المبني على ترادفهما
وهو باطل حكي ان القاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي دخل على الصاحب
ابن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني فلما راى الاستاذ
قال سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الاستاذ سبحان من لا يقع في ملكه
الا ما يشاء فقال عبد الجبار ايشاء ربنا ان يعصى فقال الاستاذ ايعصى ربنا قهرا
فقال المعتزلي ارايت ان منعني الهدى وقضى علي بالردى احسن الي
ام اساء فقال ان منعك ما هو لك فقد اساء وان منعك ما هو له فيختص
برحمته من يشاء فانقطع المعتزلي عن المناظرة وانصرف الحاضرون وهم يقولون
والله ما عن هذا جواب ثم بعد ذكر وجوب الارادة له تعالى واستحالة
ضدها عليه ذكر الدليل على ذلك فقال والدليل على ذلك انه لو كان
كارها لكان عاجزا وكونه عاجزا محال هذا الدليل لا يتم الا باربعة
اقيسة نظمها هكذا لو لم يكن مريدا للشي لكان كارها له لكن كونه كارها محال لانه
لو كان كارها لم يكن قادرا لكن عدم كونه قادرا محال لانه لو لم يكن قادرا لكان
عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا لم يوجد شي من الحوادث
لكن عدم وجود شي من الحوادث باطل بالمشاهدة فبطل ما ادى اليه وهو
كونه عاجزا فبطل ما ادى اليه وهو عدم كونه قادرا فبطل ما ادى اليه وهو
كونه كارها وثبت نقيضه وهو كونه مريدا وهو المطلوب ووجه الملازمة
في هذه الاقيسة معلومة مما مر فالمصنف رحمه الله حذف القياس الاول

والدليل على ذلك
انه لو كان كارها لكان
عاجزا وعجزه محال

استثنائية بدليله وهو القياس الثاني وذكر مقدم شرطية الثاني وجعل تالي شرطية القياس
الثالث تاليا لها لوجود الملازمة بينهما بالواسطة كما ترى واقام الحملية التي هي في قوة
استثنائيته مقامها وهي قوله وكونه عاجزا محال فصار قياسا اقترانيا من الشكل الاول
نتيجة كونه كارها محال فثبت نقيضه وهو اتصافه بالارادة وهو المطلوب فطوى
القياس الرابع بتمامه لكون استلزام العجز لعدم وجود شيء من الحوادث واضحا وقد
تكرر الكلام عليه قال المولف رحمه الله ويجب في حقه تعالى العلم وهي صفة
وجودية قديمة قايمة بذاته تعالى يعلم بها الاشياء الواجبات والمستحيلات
والجايزات ما وجد منها وما لم يوجد على ما هي به فقوله في التعريف صفة دخل فيه
جميع الصفات وقولهم وجودية مخرج لما ليس منها موجودا كصفات السلوب
وقوله قديمة مخرج للحادثة كعلمنا وقوله قايمة بذاته بيان للواقع وتصريح بما
علم التزاما اذ الصفة لا بد لها من ذات تقوم بها والقديمة لا تقوم الا بذاته
تعالى وقوله يعلم بها الاشياء فصل مخرج لباقي الصفات وللظن والشك
والوهم كذلك وزيادة على ما هي به مخرجة للغير المطابق للواقع وفي التعريف انه
غير مانع لدخول السمع والبصر والكلام فيه وفيه ايضا انه ادخل في تعريف العلم
ما اشتق منه وهو قوله يعلم ومن المقرر ان المشتق متوقف على المشتق منه وقد
اخذ في تعريفه والمعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر
وهو دور ويجاب عن الاول بان أل في الاشياء للاستغراق كما اشرنا اليه اي يعلم
بها جميع افراد الاشياء فيخرج السمع والبصر لتعلقهما بالموجودات فقط لا الامور العدمية
كالسلوب ولا الثبوتية كالاحوال ولا الامور الاعتبارية كما سياتي وايضا بمادة الفعل
الذي هو يعلم للفاعل دال على انه حاصل لمن قامت به الصفة فقط فيخرج الكلام لانه
يعلم به الاشياء من قامت به وغيره وهو السامع وعن الثاني بان المشتق منه هو العلم

ويجب في حقه تعالى العلم
وهي صفة قديمة قايمة
بذاته تعالى يعلم بها
الاشياء

بمعنی المصدر ای الادراک والمعرف الاسم الذی هو الصفة فالتعریف لیس
متوقفا علی المعرف وللعلم تعریفات کثیرة واکثرها مدخول قال ابن الحاجب
واصحها انه صفة توجب تمیزا لا یحتمل النقیض وقد اشار المولف رحمه الله
بال الاستغراقیه فی الاشیاء الی متعلقات العلم کما ذکرنا وهی الواجبات
کذاته تعالی وصفاته والجایزات کذوات المخلوقات وصفاتها وبقیة الرسل
والمستحیلات کالشریک والوالد له سبحانه وتعالی فهو سبحانه وتعالی یعلم انه لاشریک
له ولا ولد فتعلق العلم التنجیزی قدیم وهو انکشاف جمیع الامور به ازلا وکونها
وجدت فی الماضی او موجودة فی الحال او توجد فی المستقبل اطوار فی المعلومات
لا توجب تغیرا فی متعلق العلم فالمتغیر انما هو صفة المعلوم لا متعلق العلم ولیس له
تعلق صلوحی قدیم وان الصالح لان یعلم لیس بعالم واعلم ان علمه تعالی لیس
تصوریا ولا تصدیقیا لتوقفهما علی حصول ما لم یکن حاصلا وهی محال فی حقه و
لا بدهیا ولا نظریا ولا کتسابا لانه یلزم علیهما سبق الجهل بل علمه عزوجل حضوری
کعلم الشخص بوجود نفسه مثلا لعدم المثل الاعلی قال الشیخ الملوی وما ورد مما یوهم
اکتساب علمه تعالی کقوله جل من قائل ثم بعثناهم لنعلم ای الحزبین احصی
الایه موؤل علی ان المراد والله اعلم لیظهر لهم متعلق علمنا او ان المراد بنعلم مفتوح
النون واللام نعلم مضموم النون ومکسور اللام اهـ وما احسن ابیات الامام ابی
حامد الغزالی فی المعنی ؎

علم الاله الواحد القیوم ۔	لیس کمثل سائر العلوم
لانه لیس له بدایه ۔	ولا لمعلوماته نهایه
وعلمه لها علی التفصیل	لا عن ضرورة ولا دلیل

فهو سبحانه وتعالی عالم بجمیع الموجودات والمعدومات محیط بکل المخلوقات

مطلع على الكليات والجزئيات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ـ
ولا في السموات قال عز من قائل كريم وهو بكل شيء عليم وقال عز وجل ـ
الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير قال المولف رحمه الله ق ويستحيل في حقه
تعالى ضده وهو الجهل سواء اكان بسيطا وهو عدم العلم بالشيء عما من شانه العلم
به بان لم يدركه لا على ما هو به ولا على خلاف ما هو به كعدم علمنا بما في طبقات الارض
او مركبا وهو تصور الشيء على خلاف ما هو به في الواقع كادراك الفلاسفة قدم
العالم فالتقابل بين العلم والجهل البسيط من تقابل العدم والملكة والتقابل بين العلم
والجهل المركب من تقابل الضدين لانهما امران وجوديان بينهما غاية الخلاف
ويستحيل اجتماعهما وانما سمي الثاني مركبا لاستلزامه جهلين وهما الجهل بالشيء
والجهل بالجهل به ويوخذ مما سبق من كلام المصنف في تعريف العلم وما ذكرناه
استحالة ما في معنى الجهل ايضا عليه تعالى كالذهول والغفلة والظن والشك
والوهم وكون علمه ضروريا او نظريا او تصوريا او تصديقيا لما مر قال رحمه الله
تعالى والدليل على ذلك اي على وجوب العلم واستحالة ضده انه لو كان
جاهلا لم يكن مريدا وهو اي عدم كونه مريدا محال سلك المولف رحمه الله
هنا في ذكر الدليل مسلكه فيما سبق من الحذف والطي في مقدمات القياس و
تقرير الدليل هكذا لو لم يكن عالما لكان جاهلا لكن كونه جاهلا محال لانه لو كان
جاهلا لم يكن مريدا لكن عدم كونه مريدا محال لانه لو لم يكن مريدا لكان كارها لكن
كونه كارها محال لانه لو كان كارها لم يكن قادرا لكن عدم كونه قادرا محال لانه لو
لم يكن قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا لم يوجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء
من الحوادث باطل بالمشاهدة فبطل ما ادى اليه وهو كونه عاجزا فبطل ما ادى اليه وهو عدم كونه قادرا
فبطل ما ادى اليه وهو عدم كونه كارها فبطل ما ادى اليه وهو عدم كونه ـ

وضده الجهل والدليل
على ذلك انه لو كان
جاهلا لم يكن مريدا
محال سـ

مريد افبطل ما ادى اليه وهو كونه جاهلا وثبت ضده وهو اتصافه بالعلم وهو المطلوب وقد سبق بيان اوجه الملازمة فارجع اليه ان اردته قال المولف

رحمه الله ويجب في حقه تعالى الحياة وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته

تعالى تصحح له ان يتصف بالعلم وغيره من الصفات اى صفات المعانى لانها اعنى الحياة شرط في تلك الصفات ما عدا الحياة نفسها اذ من المعلوم ان الشئ لا يكون شرطا في نفسه فقوله في التعريف صفة كالجنس لشمل جميع الصفات وقولهم وجودية مخرج لغير الموجود كصفات السلوب وقوله قديمة مخرج للصفات الحادثة وقوله قائمة بذاته تصريح باللازم كما مر وقوله تصحح الخ مخرج لباقى الصفات ومعنى تصحح له تجوز له ذالك جوازا عقليا وانما عبر به ولم يقل توجب له ان يتصف مع ان اتصافه تعالى بها واجب لان وجوب الصفات له تعالى ليس من لازم الحياة بل لقيام الادلة عليه وتعريف المصنف للحياة بما مر اولى مما عرفها به كثير من المتكلمين وهو انها صفة تصحح لمن قامت به الاتصاف بالادراك وذلك لاخراج المولف الحياة الحادثة بقيد القديم ولما اعترض به على تعريفهم من ان الحياة كما تصحح لمن قامت به الادراك الذى هو العلم والسمع والبصر تصحح له الاتصاف بنحو القدرة ايضا ومفهوم التعريف انها لا تصححه على انهم اجابوا عنه بان الادراك لقب جامد لا مفهوم له كما هو المشهور عند جمهور الاصوليين لكن ما لا يحتاج الى جواب اولى مما احتاج اليه واعلم ان الحياة لا تتعلق بشئ اى لا تستلزم امرا زائدا على قيامها بمحلها قال المولف رحمه الله و

يستحيل في حقه تعالى ضدها وهو الموت وهو عند اهل السنة عرض وجودى يعقب الحياة وعليه فالتقابل بينه وبين الحياة من تقابل الضدين وقيل انه عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا وعلى هذا فالتقابل بينه وبين الحياة من

ويجب في حقه تعالى الحياة وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى تصحح له ان يتصف بالعلم وغيره من الصفات ويستحيل ضدها الموت

تقابل العدم والملكة ويدل للاول قوله تعالى الذى خلق الموت والحياة والخ
انما يتعلق بالوجودى واجاب القايل بالثانى عن الاية بان المراد بالخلق التقدير
وهو يتعلق بالوجودى والعدمى ونقل المؤلف رحمه الله فى تحقيق المقام عن
السيوطى ان طايفة من اهل الحديث ذهبوا الى انه جسم على صورة كبش والاحاديث
والآثار مصرحة بذلك واما المعنى القايم بالجسد عند مفارقة الروح فانما هو اثره
ثم قال ورده ابن حجر حيث نقل الاتفاق على انه ليس بجوهر ولا جسم قال و
حديث يوتى بالموت فى صورة كبش انما هو من باب التمثيل انتهى قال المؤلف
رحمه الله والدليل على ذلك اى على وجوب الحياة له تعالى واستحالة الموت
عليه انه لو كان ميتا لم يكن قادرا ولا مريدا ولا عالما اى ولا سميعا ولا
بصيرا ولا متكلما وهو اى عدم كونه قادرا الخ محال تقرير الدليل هكذا لو لم يكن
حيا لكان ميتا لكن كونه ميتا محال لانه لو كان ميتا لم يكن قادرا الخ لكن عدم كونه قادرا
الخ محال لانه لو لم يكن قادرا الخ لكان عاجزا لكن كونه عاجزا محال لانه لو كان عاجزا
لما وجد شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ من الحوادث باطل بالمشاهدة مما
ادى اليه على التدريج محال وثبت المطلوب وهو الحياة فالمصنف حذف القياس
الاول تماما استغناء بذكر دليله وهو القياس الثانى وحذف الثالث والرابع
للاختصار وذكر شرطية الثانى واقام الجملة التى هى فى قوة استثنائيته مقامها
فصار قياسا اقترانيا من الشكل الاول نتيجته كونه ميتا محال فثبت ضده وهو كونه
حيا وهو المطلوب ووجه الملازمة فى شرطية القياس الاول ظاهر وفى شرطية
القياس الثانى كون الحياة شرطا فى الاتصاف بصفات المعانى كما تقدم
فيلزم من انتفائها انتفاء القدرة بل وغيرها من صفات المعانى ضرورة انتفاء
المشروط بانتفاء شرطه ووجهها فى الآخرين قد مر كررا قال المؤلف رحمه الله

ويجب في حقه تعالى السمع والبصر وهما صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان
بذاته تعالى ينكشف بهما الموجود اعلم ان هذه العبارة متضمنة لتعريفين احدهما
للسمع والآخر للبصر فكانه قال السمع صفة الخ والبصر صفة الخ كذلك وانما صنع هكذا
لصدق تعريف كل منهما على الآخر وتعريف كل منهما بما لا يدخل فيه الآخر متعذر
لتعذر معرفة ما يخص كل واحد من الانكشافات كما سياتي فكان صنيعه اخصر فقوله
صفتان كالجنس لتشمل الصفات وقوله وجوديتان مخرج لغير الوجودية كالسلوب
وقوله قديمتان مخرج للحوادث وقوله قائمتان بذاته تصريح باللازم وقوله ينكشف
بهما مخرج لما عدا العلم وقوله الموجود مخرج للعلم لان تعلقه يعم الموجود والمعدوم هذا
ان لم نقل انهما نوعين من العلم والا فالقيد لبيان الواقع وعلم مما تقرر ان هذا
تعريف لكل منهما بالاعم لاشتراكهما في الصفة والحقيقة وهو جائز على ما قال به الاقدمون
من المناطقة فالمقصود من التعريف تميزهما عن غيرهما من بقية صفات
المعاني لا تميز احدهما عن الآخر ثم ان متعلق السمع والبصر عند الجمهور هو جميع الموجودات
القديمة والحادثة ولا يتعلقان بالعدمية كالسلوب ولا الثبوتية كالاحوال والامور
الاعتبارية فيسمع سبحانه وتعالى ويرى في الازل ذاته العلية وصفاته الوجودية
ويسمع ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها
وجميع صفاتها الوجودية سواء اكانت من قبيل الاصوات او غيرها اجساما كانت
او الوانا والانكشاف بكل منهما ليس على سبيل التوهم والتخيل او على طريق تاثر
حاسة ووصول هواء او شعاع وهو بكل منهما مغاير للانكشاف بالآخر وللانكشاف
بالعلم اتفاقا الا انا لا نعلم كيفية التغاير والعقل لما لم يدرك الكنه التجأ الى السمع
والسمع انما دل على مجرد اثباتهما فقط وما ذكر في تعلقهما بالموجودات هو قول الجمهور
وقال السعد ومن وافقه ان السمع يتعلق بالمسموعات وهي الاصوات

ويجب له تعالى السمع والبصر وهما صفتان قديمتان قائمتان بذاته تعالى ينكشف بهما الموجود

والبصر متعلق بالمبصرات وهي الاجرام والاعراض قياسا للغائب على الشاهد اذا علمت ذلك فاعلم ان لهما على قول الجمهور ثلاثة تعلقات تعلق تنجيزي قديم وهو انكشاف الذات العلية وصفاتها بهما ازلا وتعلق تنجيزي حادث وهو انكشاف ذوات الكائنات وصفاتها الوجودية بهما عند وجودها وتعلق صلوحي قديم وهو صلاحيتهما في الازل لانكشاف ذوات الكائنات وصفاتها بهما فيما لا يزال قال المولف رحمه الله ويستحيل في حقه تعالى ضدهما اي ضد كل منهما اما ضد السمع فهو الصمم وهو عند اهل السنة صفة وجودية تمنع من السمع وعند المعتزلة عدم السمع عما من شانه السمع فالتقابل بين الصمم والسمع على الاول من تقابل الضدين وعلى الثاني من تقابل العدم والملكة واما ضد البصر فهو العمى وهو عند اهل السنة صفة وجودية تمنع من الابصار وعند المعتزلة عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والتقابل بينهما كالتقابل بين السمع والصمم قال المولف رحمه الله والدليل على ذلك اي على ثبوت السمع والبصر له تعالى واستحالة ضدهما الكتاب واقتصر عليه المصنف لشرفه ولكونه متواترا قطعي المتن والسنة والاجماع مع ملاحظة قواعد اللغة في الثلاثة فمن الكتاب قوله تعالى وهو السميع البصير وقوله تعالى انني معكما اسمع وارى الى غير ذلك من الآيات الكريمة ومن السنة ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غائبا وانما تدعون سميعا بصيرا الى غير ذلك وقد وقع مع ذلك الاجماع وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على حكم من الاحكام على انه سبحانه تعالى سميع بصير متكلم بل قال السعد في شرح المقاصد انعقد اجماع اهل الاديان بل اجماع العقلاء على ذلك انتهى واما ما قاله المعتزلة من ان الكتاب وكذلك السنة والاجماع انما تدل على انه تعالى سميع بصير متكلم لكن لا بسمع وبصر

والمعنى والدليل على عدمها
وهو السمع الخ ذلك

زايد من على الذات ولا كلام قايم بها فمدفوع بان معنى سميع وبصير ومتكلم ذات ثبت لها السمع والبصر والكلام لان من لم يقم به وصف لا يشتق له منه اسم فلا يقال قايم مثلا الا لمن اتصف بالقيام وما التجاء اليه بعد تسليم هذا من ان الدليل العقلي يمنع من قيام تلك الاوصاف بالذات لما يلزم عليه من تعدد القدماء مردود بان تعدد القدماء انما يمنع في الذوات لا في الصفات مع الذات فان قيل دلالة السمع هنا ظنية لان الآي والحديث ظواهر لا نصوص اذ قد يطلق السمع والبصر ويراد بهما العلم مجازا وحينئذ لا يصح الاستدلال بها على ثبوت السمع والبصر له تعالى ومثلهما الكلام التي هي من الاعتقاديات التي يشترط ان يكون الدليل فيها قطعيا اجيب بان الاصل حمل اللفظ على الحقيقة وحمل السمع والبصر في الآي على العلم مجاز شرطه القرينة ولا قرينة هنا ومع ذلك فالظواهر عندهم اذا كثرت افادت القطع وهي في هذا المعنى كثيرة فصح الاستدلال بها واقتصر المولف رحمه الله على ذكر الدليل السمعي على ثبوت السمع والبصر وكذا الكلام لكونه اقوى من الدليل العقلي لدخول الاعتراض عليه كما سياتي ولما قدمناه في ذكر دليل الوجود من ان السمع والبصر والكلام لما كانت من ما لا تتوقف عليها المعجزة الدالة على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام صح ان يستند في معرفة وجوب اتصافه تعالى بها الى السمع اما تقرير دليل ثبوتها العقلي فهو ان تقول لو لم يتصف سبحانه وتعالى بها لزم ان يتصف باضدادها وهي نقايص لكن اتصافه بالنقايص محال فبطل ما ادى اليه وهو عدم الاتصاف بها فثبت نقيضه وهو اتصافه بها وهو المطلوب واعترض بان الملازمة في الشرطية غير مسلمة لان منع الخلو عن شيء وعن ضده غير مطرد الا ترى ان الهوى خال عن الالوان كلها وكذا الماء ولفرض التسليم لا نسلم ان تلك الاضداد نقايص

اذ لا يلزم من كونها نقصا فى حق الشاهد ان تكون نقصا فى حق الغايب الا ترى
ان عدم اتخاذ الزوجة والولد نقص فى حق الشاهد وليس كذالك فى حق
الغايب اذا علمت هذا فالمعول عليه فى اثبات السمع والبصر والكلام
له تعالى هو الدليل السمعي والله اعلم قال المولف رحمه الله ويجب فى
حقه تعالى الكلام وهو صفة وجودية قديمة قايمة بذاته تعالى ليست
بحرف ولا صوت دالة على جميع الامور لا يخفى ان تعريف المصنف يقطع
النظر عما زاده تعريف بالاعم لدخول جميع الصفات فيه اذ يصدق على
كل منها انها صفة قديمة قايمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت لكن
زيادة قولهم دالة على جميع الامور فصل مخرج لما عداه من الصفات وحاصل
ما ذكره اهل السنة ان الكلام فى حقه تعالى معنى قديم قايم بذاته تعالى يتعلق
تعلق دلالة بجميع الواجبات والجايزات والمستحيلات منزه عن الحروف والاصوات
والتقدم والتاخر واللحن والاعراب والبنا والصحة والاعلال لا يقبل العدم
ولا ما فى معناه من السكوت ولا يتصور فيه التعدد لان هذه كلها من اوصاف
الكلام الحادث وكلام الله تعالى قديم والقديم لا يتصف بما يلزم به الحدوث
وكيفيته مجهولة لنا لجهلنا بحقايق ذاته وساير صفاته ولا يسعنا فى ذلك الا التسليم
وليس المراد بكلامه تعالى الواجب له الالفاظ الشريفة المنزلة على الرسل عليهم
السلام لان هذه حادثة مشتملة على حروف واصوات وتقدم وتاخر وسور
وايات الى غير ذلك والصفة القايمة بذاته تعالى قديمة منزهة عن جميع
ذلك وكما يطلق كلام الله تعالى على الصفة القديمة القايمة بذاته تعالى يطلق
على الالفاظ المقروة بالالسن وعلى المحفوظ فى القلوب وعلى المكتوب فى المصاحف
ومنه قول عايشة رضي الله عنها ما بين دفتي المصحف كلام الله اى مخلوق

ويجب فى حقه تعالى الكلام وهو صفة وجودية قديمة قايمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت

له ليس من تاليف المخلوقين وليس لاحد في اصل تركيبه كسب ومع هذا فلا يجوز
في غير مقام التعليم ان يقال كلام الله او القرآن حادث او مخلوق لانه وان كان
المراد بهذه الالفاظ يوهم الصفة القديمة وقد امتحن كثير من العلماء على القول بخلق
القرآن ثم هذه الالفاظ الشريفة التي هي القرآن ونحوه كالتوراة دالة مطابقة على
مدلول الكلام النفسي القديم فاذا سمعت مثلا قوله تعالى ان قارون كان من قوم
موسى وفهمت منه ان هناك ذاتا تسمى قارون وانها كانت من قوم موسى
فلو ازيل عنك الحجاب وسمعت الكلام النفسي فهمت منه هذا المعنى بعينه وحينئذ
يعلم ان مدلول القرآن غير مدلول التوراة وهكذا ضرورة ان المعاني متغايرة و
يتعلق الكلام القديم بما يتعلق به العلم من الواجبات والجائزات والمستحيلات لكن
تعلق دلالة لا تعلق انكشاف وهو مع وحدته يتنوع باعتبار تعلقاته فان تعلق
بالامر كان امرا او بالنهي كان نهيا او بالوعد كان وعدا وهكذا وجميع تعلقاته تنجيزية
قديمة الا الامر والنهي عند الاشاعرة فلهما تعلقان صلوحيان قديمان قبل وجود
المكلفين وتنجيزيان حادثان بعد وجودهم واعلم ان في قول المصنف رحمه الله
تعالى قائمة بذاته تعالى تصريح بالرد على المعتزلة القائلين بان المولى متكلم اي خالق
للكلام في غيره لا انه متصف به بحيث يكون قائما به ومنشاء هذا من زعمهم ان
الكلام لا يكون الا حروفا واصواتا وهي حادثة لا يصح قيامها بذات الله واستغلط
اهل السنة حصرهم الكلام في الحروف والاصوات لاطلاق العرب الكلام على
ما في النفس وهو ليس بحروف ولا اصوات ففي التنزيل ويقولون في انفسهم
لولا يعذبنا الله بما نقول وقال عمر رضي الله عنه يوم السقيفة زورت في نفسي
مقالة اردت ان اقدمها بين يدي ابي بكر وقال الاخطل ـ

ان الكلام لفي الفؤاد وانما ـ جعل اللسان على الكلام دليلا

وفي قوله ليست بحرف ولا صوت تصريح بالرد على ما قاله جماعة نسبوا انفسهم الى الحنابلة من ان كلامه تعالى بحروف واصوات لكن ان نسبت الى الحوادث كانت حادثة او اليه تعالى كانت قديمة وعلى ما سرى للعضد من الحشوية من قولهم ان كلامه تعالى بحروف قائمة بذاته منزهة عن الترتيب والحدوث والزوال ولا يخفى بطلان هذين القولين قال المولف رحمه الله تعالى ويستحيل في حقه تعالى ضدها وفي بعض نسخ المتن ضدها وعليها فالضمير عائد على الصفة وهو البكم والبكم هو الخرس كما في القاموس وهو عند اهل السنة امر وجودي يضاد الكلام فالتقابل بينه وبين الكلام من تقابل الضدين وعند المعتزلة عدم الكلام عما من شانه ان يكون متكلما فيكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة فان قيل البكم انما يضاد الكلام اللفظي وهو غير مراد ولا الكلام النفسي الذي كلامنا فيه اجيب بان البكم كما يطلق حقيقة على آفة تمنع من الكلام اللفظي يطلق مجازا على آفة تمنع من الكلام النفسي وذلك هو المراد هنا لانه هو الذي يقابل الكلام النفسي وفي معنى البكم المستحيل في حقه تعالى السكوت النفسي بمعنى عدم الكلام النفسي من غير عجز فهو سبحانه وتعالى متكلم ازلا وابدا والله اعلم قال المولف رحمه الله والدليل على ذلك اي على وجوب الكلام له تعالى واستحالة ضده عليه الكتاب واقتصر عليه المولف لما مر في دليل السمع والبصر والسنة والاجماع فمن الكتاب قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما وقوله تعالى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي فقد اثبت سبحانه وتعالى لذاته كلاما ومعنى قوله كلم الله موسى انه ازال بفضله الحجاب عن موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى ادرك كلامه القديم بجميع اعضائه من جميع الجهات كان جبريل معه فلم يسمع ما كلمه الله به ثم منعه الله ورد عليه الحجاب فرجع الى ما كان اليه قبل سماع كلامه لا انه ابتدأ الكلام بعد ان كان ساكتا ولا انه بعد ما كلمه انقطع كلامه

القطع كلامه وسكت لان السكوت ابتداء وانتهاء محال في حقه تعالى كما مر وتخصيص
موسى عليه السلام باسم الكليم انما هو بالنسبة لاهل زمانه فان نبينا في الاسرى سيدنا محمدا
صلى الله عليه وسلم كان كذلك قيل في الاستدلال على ثبوت الكلام بالكتاب
والسنة شبه مصادرة وهو اثبات الكلام بالكلام فالاولى الاستدلال عليه بالاجماع
فقط وقد يقال ان المستدل على ثبوته الكلام النفسي والمستدل به الكلام اللفظي فلا
مصادرة ثم قاوى معنى والكلام دليل عقلي ولكنه لضعفه لدخول الاعتراض عليه
لم يذكره المولف وقد قدمناه مستوفى في دليل السمع والبصر والله اعلم وهذا آخر كلام المولف
على صفات المعاني وهي سبع عند الاشاعرة كما ذكرها المولف رحمه الله وزاد الما
تريدية صفة ثامنة وهي صفة الفعل الحادثة عند الاشاعرة فجعلها الماتريدية قديمة
وسموها صفة التكوين فهي عندهم صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بها الايجاد والاعدام
زايدة على القدرة وغيرها من بقية الصفات فان تعلقت بالحياة سميت احياء
او بالموت سميت اماتة او بالخلق سميت خلقا او بالرزق سميت رزقا وهكذا
فوظيفتها عندهم ابراز الممكنات فما جعله الاشاعرة تعلقا تنجيزيا للقدرة جعله الماتريدية
تعلقا تنجيزيا لصفة التكوين ووظيفة القدرة عندهم تهيئتها الممكن وجعله قابلا للتاثير
قبولا استعداديا زيادة على قبوله الذاتي فتعلق القدرة عندهم تعلق تنجيزي قديم وتعلق
صفة التكوين تعلق تنجيزي حادث اما عند الاشاعرة فلا تعلق تعلق تاثير الا صفة
القدرة وصفة الفعل هي تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة فان تعلقت بالخلق
سمي ذلك التعلق خلقا او بالرزق سمي رزقا وهكذا والله اعلم تنبيه اثبت بعضهم
لله تعالى صفة معنى ثامنة هي صفة الادراك وتعلقها بالمذوقات كادراكنا حلاوة
السكر عند وضعه على اللسان وبالمشمومات كادراكنا الرايحة الطيبة او القبيحة
عند وضع ذي الرايحة الطيبة او القبيحة قريبا من الانف وبالملموسات كادراكنا

خشونة الجسم او نعومته عند مسه باليد لكن ادراكه تعالى لذلك من غير اتصال ولا اتصاف بلذة ولا ايلام وانما الاتصال شرط في ادراكنا واللذة او الايلام مصاحب له فادراكنا نعومة الجسم مثلا موقوفة على وضع اليد وادراكه سبحانه وتعالى من غير توقف على شيء ولا مصاحبة لذة ولا ايلام فليس ادراكه سبحانه وتعالى كادراكنا وبعضهم يقول ليس له ادراك لان المولى يدرك هذه الاشياء الثلاثة وتنكشف له بعلمه لا بصفة زائدة والذي اختاره بعض المحققين في هذه الادراكات الوقف لعدم ورود السمع به وهو الاصح فجملة الاقوال ثلاثة ولوجود هذا الخلاف في الادراك وعدم الاتفاق عليه تركه المولف رحمه الله ولم يعده صفة ثامنة والله اعلم قال المولف رحمه الله

ويجب في حقه تعالى كونه قادرا هذا شروع من المولف رحمه الله في ذكر الصفات السبع المعنوية بعد فراغه من ذكر صفات المعاني السبع وانما سميت معنوية نسبة الى المعاني للزومها لها واعلم ان عد هذه السبع المعنوية صفات قائمة بذاته تعالى انما هو على مذهب القائلين بثبوت الاحوال فهي عندهم صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى لا موجودة ولا معدومة واما عند نفاة الاحوال القائلين بعدم الواسطة بين الوجود والعدم كما هو مذهب الاشعري وهو الحق كما تقدم فالثابت من الصفات التي تقوم بالذات انما هو صفات المعاني السابقة واما هذه فهي عبارة عن قيام تلك بالذات لان لها ثبوتا في الخارج عن الذهن فكونه قادرا نفس قيام القدرة بذاته وكونه عالما نفس قيام العلم بذاته وهكذا واعلم ان الكون قادرا وما بعده واجب له تعالى اتفاقا باجماع اهل السنة والمعتزلة وعلى رأي مثبتي الاحوال ونفاتها وانما الخلاف في كونها صفات ثابتة زائدة على المعاني او ليست بصفات ثابتة زائدة عليها بل هي امور اعتبارية لازمة للمعاني فانكار الاحوال انكار زيادتها على المعاني لا انكار كونه قادرا مثلا فانه كفر كما تقدم اول الكتاب فالشيخ واتباعه

وان نفوا الحال لا ينفون الاعتبار الذهني اذا علمت ذلك فالكون قادرا عند مثبتي الاحوال صفة ثبوتية قائمة بذاته تعالى غير موجودة وغير معدومة لازمة للقدرة وعند نفاة الاحوال امر اعتباري لازم للقدرة وكذا يقال في البواقي قال المؤلف رحمه الله ويستحيل عليه سبحانه وتعالى ضدها وهو كونه عاجزا عن ممكن ما والتقابل بينه وبين الكون قادرا هو كالتقابل بين العجز والقدرة وتقدم وكذا يقال فيما بعده والدليل على ذلك اي وجوب كونه قادرا واستحالة كونه تعالى عاجزا دليل القدرة لما تقرر من ان ادلة الوجود والصفات السلبية تثبتها وتثبت المعنوية وتنفي اضدادها ولك ان تقول لو لم يكن قادرا لما ثبتت له القدرة ولو لم تثبت له القدرة لثبت له ضدها وهو العجز وهو محال قال رحمه الله ويجب في حقه تعالى كونه مريدا الكون مريدا عند مثبتي الاحوال صفة قائمة بذاته تعالى لا موجودة ولا معدومة لازمة للارادة ويستحيل في حقه ضدها وهو كونه كارها بمعنى عادم الارادة والدليل على ذلك اي ثبوت كونه مريدا واستحالة كونه كارها دليل الارادة وان شئت قلت لو لم يكن مريدا لما ثبتت له الارادة ولو لم تثبت له الارادة لما كان قادرا الخ ما مر ويجب في حقه تعالى كونه عالما الكون عالما عند مثبتي الاحوال صفة قائمة بذاته تعالى لا موجودة ولا معدومة لازمة للعلم ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو كونه جاهلا او ما في معنى الجهل كما مر التنبيه عليه والدليل على ذلك اي وجوب كونه عالما واستحالة كونه جاهلا دليل العلم وان شئت قلت ما مر في سابقه ويجب في حقه تعالى كونه حيا الكون حيا عند مثبتي الاحوال صفة قائمة بذاته تعالى لا موجودة ولا معدومة لازمة للحياة ويستحيل في حقه تعالى ضدها وهو كونه ميتا والدليل على ذلك اي وجوب كونه حيا واستحالة كونه ميتا دليل الحياة

ويجب في حقه تعالى كونه سميعا وكونه بصيرا . الكون سميعا عندهم صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للسمع والكون بصيرا صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للبصر ويستحيل في حقه تعالى ضدهما وهما كونه اصم وكونه اعمى والدليل على ذلك دليل السمع ودليل البصر السابق بيانه ويجب في حقه تعالى كونه متكلما الكون متكلما عندهم صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة لازمة للكلام ويستحيل في حقه تعالى ضده وهو كونه ابكم والدليل على ذلك دليل الكلام وقد مر الكل مستوفيا ولما فرغ المولف رحمه الله من ذكر الواجب والمستحيل في حق المولى جل وعلى شرع في القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته في حقه تعالى فقال و الجائز في حقه تعالى فعل كل ممكن وهو ما استوى عند العقل طرفا وجوده وعدمه كما مر سواء كان خيرا او شرا باختيار العبد او لا باختياره او تركه انما ذكر الترك مع انه داخل في الفعل عند الاصوليين نظرا لما هو المتعارف من مقابلة الفعل بالترك واطلاق الترك على عدم الفعل فلا اعتراض فيدخل في ذلك اثابة الطائع وعقاب العاصي وبعثة الانبياء عليهم السلام والصلاح والاصلح للخلق لا يجب عليه شيء من ذلك ولا يستحيل خلافا للمعتزلة القائلين بوجوب ذلك كله عليه تعالى بناء على اصلهم الفاسد من ان الحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبحه العقل والعقل يستحسن امرا فهو عندهم واجب لعدم تركه سفها والجواب عن ذلك في المطولات وقد مر بعضه في بحث الارادة ومما يلزمهم على ذلك انه لو وجب الصلاح والاصلح عليه تعالى لما وقعت محنة دنيا واخرى ولما وقع تكليف بامر او نهي وذلك باطل بالمشاهدة ولهذا اسكت الاشعري ابا علي الجبائي عن ثلاثة اخوة مات احدهم في طاعة الله تعالى واحدهم في الكفر وما على ذلك والاخر مات

صغيرا فيقال يثاب الاول ويعاقب الثاني ولا يثاب الثالث ولا يعاقب
فقال الاشعري ان قال الثالث هلا عمرتني فاصلح وادخل الجنة كما ادخل اخي
المومن فقال الجبائي يقول له الرب كنت اعلم انك لو عشت لفسقت
فدخلت النار فقال الاشعري فان قال الثاني يارب لم لم تمتني صغيرا كما امت
اخي حتى لا اعصي فلا ادخل النار فبهت الجبائي فقال الاشعري وقف حمار
الشيخ في العقبة ثم قال تعالت ان توزن احكام ذي الجلال بميزان الاعتزال
ويدخل في ذلك الضابط ايضا جواز رويته تعالى في الاخرة للمومنين رؤية تليق به
من غير جهة ولا جرمية ولا تحيز لان الله سبحانه وتعالى علق الروية على استقرار
الجبل في قوله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني واستقرار الجبل جائز فيكون
المعلق عليه من الروية جائزا وما ذكر من كون الروية للمومنين فقط وفي الاخرة لا في
الدنيا هو الصحيح وقيل انها جائزة في الدنيا وقيل يراه الكفار يوم العرض ثم يحجبون
ليكون حسرة عليهم ابدا ونفى المعتزلة جواز رويته تعالى واستدلوا بقوله تعالى
لا تدركه الابصار ورد بامور منها ان الادراك ليس هو مطلق الروية بل اخص منها
لانه الروية مع الاحاطة ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم قلت ما اجدر من نفاها
بان يحرم منها والله اعلم قال المولف رحمه الله والدليل على ذلك اى
على كون فعل الممكنات او تركها جائز في حقه تعالى انه لو وجب عليه سبحانه
وتعالى فعل شي او تركه او استحال عليه لصار الجائز واجبا او مستحيلا
وهو محال تقرير الدليل ان تقول لو وجب شي من الممكنات عليه عقلا او
استحال عليه عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا لكن الثاني وهو انقلاب الممكن
واجبا او مستحيلا باطل لانه قلب الحقائق فبطل ما ادى اليه وهو وجوب شي
من الممكنات او استحالتها وثبت ضده وهو الجواز وهو المطلوب فالمصنف

ذكر شرطية القياس واقام الحملية التي في قوة استثنائية مقامها فصار قياسا
اقترانيا من الشكل الاول نتيجته وجوب فعل شئ من الممكنات او استحالته محال و
اعترض هذا الدليل بانه يجوز ان يقلب الله لبعض الناس حمارا او حجارا اشلا
فقلب الحقايق ليس بمستحيل واجيب بان الكلام ليس على عمومه بل مختص لقلب
الحقايق الثلاث اعني الواجب والجايز والمستحيل بعضها الى بعض بان ينقلب
الجايز واجبا او مستحيلا كما هنا او الواجب جايزا او مستحيلا او المستحيل جايزا او
واجبا اما قلب بعض افراد الجايز الى البعض فليس بمستحيل والله اعلم ولما فرغ المؤلف
رحمه الله من الكلام على الالهيات اخذ يتكلم على الرساليات لانها متعلق التصديق
القلبي الذي هو الايمان وقدم الالهيات لانها اصل الرساليات ثم اتبعها
بذكر الرساليات فقال ويجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
الصدق المعتمد في تعريف الرسول انه انسان ذكر اوحي اليه بشرع وامر
بتبليغه واما النبي فانسان ذكر اوحي اليه بشرع امر بتبليغه ام لا فبينهما عموم
وخصوص بالاطلاق واعلم اولا ان جميع ما قيل في حق الرسل يقال في حق الانبياء
الا التبليغ وضده فانهما خاصان بالرسل اذ النبي لا يبلغ شيئا من الشرائع و
ان الفطانة الكاملة على الاصح وثانيا ان الحق ان الرسل وكذا الانبياء لا
يعلم عددهم الا الله تعالى لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص
عليك وما ورد من ان عدد الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد
الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر او اربعة عشر حديث متكلم فيه كذا في الشرقاوي
على الهدهدي اذا علم هذا فالواجب في حقهم عليهم السلام الصدق وهو
مطابقة الخبر للواقع في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى اما الصدق
في غير ذلك فداخل في الامانة ويستحيل في حقهم عليهم السلام ضده وهو الكذب

ذكر ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الصدق

اى عدم مطابقة الخبر للواقع فيجب تنزيههم عن قليله وكثيره فى جميع امورهم لان
ذلك مما يزرى ويريبهم واما حديث ابترکوها اى النخلة لصلحت فتركوها
فشاصت فليس من باب الاخبار المحض المعروض للصدق والكذب وانما
هو من باب انشاء الرائى والاشارة كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بعد
لا تشاوردونى فى امور دنياكم انتم اعرف بها منى والتقابل بينه وبين الصدق من
التقابل بين الشى والمساوى لنقيضه والدليل على ذلك اى على وجوب
صدقهم واستحالة كذبهم انهم لو كذبوا لكان خبر الله سبحانه وتعالى كاذبا
وهو محال - هذا قياس اقترانى على نسق الاقيسة السابقة ونتيجته كذبهم اعنى
الرسل محال ووجه الملازمة فى شرطيته ان الله سبحانه وتعالى صدقهم فى دعوى الرسالة
بايجاد المعجزة على ايديهم المنزلة منزلة قوله تعالى صدق عبدى وتصديق الكاذب
كذب فقول المولف فى التالى لكان خبر الله اى التنزيلى لا التحقيقى كما مر
والمعجزة امر خارق للعادة مقرون بالتحدى مع عدم المعارضة فخرج بقولهم
مقرون بالتحدى ما لا يقترن به كظهور الامر الخارق على يد الرسول قبل رسالته
فانه ارهاص او على يد ولى فانه كرامة او على يد عامى تخليصا له من نازلة فانه معونة
او على يد فاسق على وفق مراده خديعة ومكرا به فانه استدراج او على يده
على خلاف مراده تكذيبا له كما وقع لمسيلمة اذ تفل فى بير ليكثر ماؤها فغاص وفى
اخرى ليعذب فصارت ملحا اجاجا فانه اهانة وقولهم مع عدم المعارضة
يمكن ان يستغنى عنه بقولهم خارق اذ الخارق الذى يقام دليلا على الصدق لا تمكن
معارضته ومرادهم بالاتيان به الاحتراز من ان يقول آية صدقى كذا فيعارضه
من يكذبه بمثل ذلك قال المولف رحمه الله ويجب فى حقهم عليهم الصلاة
والسلام الامانة هى عدم الخيانة بفعل محرم او مكروه وقال بعضهم هى ملكة

والدليل على ذلك انهم لو كذبوا لكان خبر الله سبحانه وتعالى كاذبا وهو محال ويجب فى حقهم عليهم الصلاة والسلام الامانة

راسخة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وعلى كل فهي ترجع الى العصمة
التي هي في الاصطلاح الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ فيستحيل في حقهم
عليهم السلام ضدها وهو الخيانة اي عدم الحفظ من الوقوع في محرم او مكروه
وقيل هي ارتكاب المحرم او المكروه والتقابل بينها وبين الامانة على الاول من التقابل
بين الشيء والمساوي لنقيضه وعلى الثاني من تقابل الضدين فلا يقع من احد منهم عليهم
السلام فعل محرم صغيرة كان او كبيرة ولا مكروه ولا خلاف الاولى لا عمدا ولا سهوا
قبل النبوة او بعدها نعم قد يقع منهم السهو اذا ترتب عليه التشريع كما في سلامه
صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها ساهيا لاجل بيان احكام السهو وقد يقع
منهم ما هو مكروه في حقنا وطاعة منهم للتشريع كوضوئه صلى الله عليه وسلم مرة مرة
وشربه قائما وما ورد مما يدل على وقوع شيء منهم من ذلك فهو متؤول والدليل
على ذلك انهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لكنا مامورين بمثل ذلك
ولا يصح ان نؤمر بمحرم او مكروه. تقرير الدليل هكذا لو خانوا بفعل محرم
او مكروه لكنا مامورين بمثل ذلك لكن الثاني باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه
وهو المطلوب فالمؤلف رحمه الله ذكر شرطية القياس وحذف استثنائيته
استغناء عنها بالحملية القائمة مقامها وهو قوله ولا يصح ان نؤمر بمحرم او مكروه اي
لان الله لا يامر بالفحشاء ووجه الملازمة بين جزئي الشرطية ان الله سبحانه وتعالى
امرنا باتباعهم في جميع الاقوال والافعال عموما كما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع
ما عدا ما ثبت اختصاصهم به وما عدا الامور الجبلية كالقيام والقعود والمشي قال
تعالى في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
وقال تعالى فاتبعوه لعلكم تهتدون وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فساكتبها
للذين يتقون ويؤتون الزكوة والذين هم باياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول

البنی الامیّ الی غیر ذلک وعلم مما ذکران هذا الدلیل سمعی لان وجه الملازمة سمعی و
دلیل بطلان التالی سمعی کذلک بخلافه علی وجوب صدقهم فانه عقلی کما مر واللہ
اعلم قال المولف رحمہ اللہ ویجب فی حقهم علیهم الصلوة والسلام
تبلیغ جمیع ما امروا بتبلیغه للخلق ای وکتمان جمیع ما امروا بکتمانه وانما لم یذکره
المولف لدخوله فی الامانة ولا یجب علیهم شئ فیما خیروا فیه ویستحیل فی حقهم اعنی
الرسل علیهم السلام ضده وهو کتمان ذلک ای ما امروا بتبلیغه للخلق ولو سهوا
لان السهو لا یجوز علیهم فی الاحکام التی یبلغونها عن اللہ وان جاز علیهم فی
غیرها والتقابل بین الکتمان والتبلیغ من التقابل بین الشئ والمساوی لنقیضه
والدلیل علی ذلک انهم لو کتموا شیئا مما امروا بتبلیغه لکنا مامورین
بکتمان العلم ولا یصح ان نؤمر به لان کاتم العلم ملعون. تقریر الدلیل
ان تقول لو کتموا شیئا مما امروا بتبلیغه لکنا مامورین بکتمان العلم لکن التالی وهو امرنا
بالکتمان باطل فبطل المقدم وهو الکتمان وثبت نقیضه وهو التبلیغ وهو المطلوب
فالمصنف ذکر شرطیة القیاس وحذف استثنائیته کما صنع فی سابقه استغناء
عنها بما یقوم مقامها وهو قوله ولا یصح ان نؤمر به لان کاتم العلم ملعون قال اللہ
تعالی ان الذین یکتمون ما انزلنا من البینات والهدی من بعد ما بیناه للناس
فی الکتاب اولئک یلعنهم اللہ ویلعنهم اللاعنون ووجه الملازمة فی شرطیته هو وجه
الملازمة فی شرطیة دلیل الامانة وقد تقدم وهذا الدلیل سمعی کدلیل الامانة لما علمت
قال المولف رحمہ اللہ ویجب فی حقهم علیهم الصلاة والسلام الفطانة
ای الذکاء والحذق بحیث یکون فیهم قدرة علی الزام الخصوم ومحاجتهم وابطال
دعاویهم وقد جادل نبینا محمد صلی اللہ علیه وسلم الخصوم جمیعهم فافحمهم واحسن حتی عدلوا
عن المعارضة بالالفاظ والحروف الی المقارعة بالرماح والسیوف والمتفضل الا

ویجب فی حقهم علیهم الصلاة والسلام تبلیغ ما امروا بتبلیغه للخلق وضده کتمان ذلک والدلیل علی ذلک انهم لو کتموا شیئا مما امروا بتبلیغه لکنا مامورین بکتمان العلم ولا یصح ان نؤمر به لان کاتم العلم ملعون ویجب فی حقهم علیهم الصلاة والسلام الفطانة

اهلية فيه لاقامة الحجة والا لا يصلح الحجة نعم لا يلزم اتقانهم امور الدنيا الصرفة على
طريق ما يتقنه اهلها ولا يضرهم عدم الاتقان لكن لا يجوز ان يقال انهم لا يعلمون
شيئا منها لانه ربما يوهم البلادة والغفلة كذا قال العلامة اللقاني في شرح الجوهرة و
يستحيل في حقهم عليهم السلام ضدها وهو البلادة اى عدم الذكاء والحذق
فالتقابل بينها وبين الفطانة من التقابل بين الشئ والمساوي لنقيضه والدليل
على ذلك اى وجوب الفطانة في حقهم واستحالة البلادة عليهم انه لو انتفت
عنهم الفطانة لما قدروا ان يقيموا حجة على الخصم وهو محال لان
القرآن دل في مواضع كثيرة على اقامتهم الحجة على الخصم - تقريره الدليل
ان تقول لو انتفت عنهم الفطانة لما قدروا ان يقيموا الحجة على الخصم لكن التالي
باطل لانهم لو لم يقدروا على اقامة الحجج لما دل القرآن في مواضع على اقامتهم
اياها لكن التالي وهو انتفاء دلالة القرآن على ذلك باطل فبطل ما ادى اليه وهو
عدم القدرة فبطل ما ادى اليه وهو انتفاء الفطانة وثبت نقيضه وهو المطلوب
ودليل القرآن المشار اليه في القياس آيات منها قوله تعالى وتلك حجتنا آتيناها
ابراهيم وقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن وقوله تعالى حكاية عن قوم نوح قالوا
يا نوح قد جادلتنا فاكثرت جدالنا فالمجادلة واقامة الحجة لا تمكن الا ممن اتصف
بالفطانة وهذه الآيات وان كانت واردة في بعضهم كافية في الاستدلال
لان ما ثبت لبعضهم من الكمال الذي لا يتم المقصود الا به يثبت لجميعهم قال
المؤلف رحمه الله والجائز في حقهم عليهم الصلوة والسلام الاعراض
البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه -
قوله الاعراض يخرج بها صفات الله تعالى فانها لا تسمى اعراضا وقوله البشرية
يخرج به الاعراض المتعلقة بالملائكة فلا تجوز على الرسل كذا قاله كثير منهم الهدهدي

وضدها البلادة والدليل على ذلك انه لو انتفت عنهم الفطانة لما قدروا ان يقيموا على الخصم حجة لان القرآن دل في مواضع كثيرة على اقامتهم الحجة على الخصم وجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه

في شرح السنوسية والمولف في تحقيق المقام وفي حاشيته على السنوسية وغيرهما
وفيه ان الحكم بعدم جواز الاعراض المتعلقة بالملائكة على الرسل عليهم السلام غير
مطرد في جميعها لانه في مثل عدم الذكورة والانوثة مستحيل غير جائز وفي مثل عدم
الاكل والشرب والنكاح جائز اذ من المعلوم ان الجائز ما استوى طرفا وجوده
وعدمه وقد حكموا بجواز الاكل ونحوه عليهم والحكم بجوازه حكم بجواز عدمه والاولى
والعلم عند الله ان يقال الاعراض والبشرية لقبان فلا يؤتى بهما للاحتراز
اذ لا مفهوم لهما بل ليحكم على منطوقهما بخسيس صفات الله تعالى لا حاجة ضا نده
الى اخراجها اذهي بقيد اضافتها لله لا يتصور اضافتها اليهم ولفرض اضافتها
اليهم فهي اعراض غير خارجة بما ذكر لو سلمنا ان له مفهوما واما عدم الذكورة والانوثة
فخارج بالقيد الاتي وهو قوله التي لا تودي الى نقص الخ لانه لو وجد انسان لا ذكر
ولا انثى لكان ذلك نقصا في حقه وان كان كمالا في حق الملائكة فليتامل
وزعم النصارى ان في عيسى عليه السلام جزأ من اللاهوتية وجزأ من الناسوتية
هوس لا يلتفت اليه وكذلك زعم جهلة العرب انه يجب ان يكون الرسل
متصفا بصفات الملائكة فلا ياكل ولا يشرب ولا ينكح كما ذكر الله تعالى حاكيا عنهم
قال عز من قائل وقالوا ما لهذا الرسول ياكل الطعام ويمشي في الاسواق وقد
رد سبحانه وتعالى عليهم بقوله وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون
الطعام ويمشون في الاسواق وقول المولف التي لا تودي الى نقص في
مراتبهم العلية مخرج للاعراض البشرية المودية الى النقص فانها
مستحيلة عليهم كالبلادة وعدم قوة الرأي وكالامراض المنفرة كالبرص والجذام
فان تشاكها النفير وكدناءة الاباء وعهر الامهات والغلظة والفظاظة والامور
المخلة بالمروة كالاكل على الطريق والحرف الدنية كالحجامة وكل ما يخل بحكمة البعثة

وقبول الامة ومن هنا نعلم فساد ما عليه اليهود وجهلة المورخين من وصفهم الانبياء بالنقائص كوصفهم موسى بالادرة وداود بالحسد لاوريا وايوب قبنا تر بجهده استحالة داود وشعيبا بالعمى ويعقوب كذلك وكل ذلك لم يصح اما بلاء ايوب فكان بين العظم والجلد فلم يكن منفرا واما يعقوب فهو حجاب من توجه الدموع والاصل ان اليهود فرطوا حيث وصفوا الانبياء بالامور المنقصة لهم والنصارى افرطوا حيث وصفوا عيسى عليه السلام بصفات الالوهية والملة المحمدية لم يفرطوا ولم يفرطوا فكان بين ذلك قواما وهو الصراط المستقيم وقول المولف كالمرض ونحوه مثال للجائز ومنه الموت والامراض غير المنفرة والجوع والعطش والاحتلام لا تلاء الاوعية لا الذي من الشيطان فانه لا سبيل له عليهم والنوم بالعين لا بالقلب ونحو ذلك قال المولف رحمه الله الدليل على ذلك اى على جواز الاعراض البشرية التي لا تودى الى النقص في حقهم مشاهدة وقوعها بهم عليهم الصلاة والسلام اى مشاهدة وقوعها بهم وهذا اشارة الى قياس اقترانى نظمه هكذا الاعراض البشرية واقعة بالرسل بعد عدم وكل ما وقع بهم بعد عدم فهو جائز ينتج الاعراض البشرية جائزة في حق الرسل ودليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى استحالة ثبوت الاخص وهو الوقوع بعد عدم بدون الاعم وهو الجواز اذ كل واقع بعد عدم جائز ولا عكس ثم ان الحكمة في ايقاعها بهم التعظيم اجورهم بالامراض والجوع واذاية الخلق لهم مثلا وتشريع الاحكام المتعلقة بها وتبيينها للخلق كتعريفه صلى الله عليه وسلم الامة كيف تودى صلاة المرض والخوف ولاجل ان يتسلى الناس بما وقع للانبياء عليهم السلام ويتنبهوا لخسة قدر الدنيا عنده تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لاحبابه اذ لو رضيها دار جزاء لما اصاب الانبياء عليهم السلام

شئ من مكدراتها اولغير ذلك من الحكم التي يعلمها الله تعالى ولا اطلاع لنا عليها وكيف لا وهو الذي يفعل في ملكه ما يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فهذه ايها الطالب النجاة في الآخرة والراغب في الانخراط في سلك اهل الايمان خمسون عقيدة ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى منها واحدة واربعون في حق الله وتسع في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام يجب على كل مكلف معرفتها ومعرفة دلائلها اجمالا او تفصيلا على ما سبق من الخلاف فشمر ساعد الجد عن تحقيق معانيها لترتقي من حضيض العماية والهلكة الى اوج الفوز والنجاة ولتسطع في شغاف قلبك اشعة انوار الايمان وتحل بحاني فراديس الجنان وتحظى بالنظر الى وجه الرحيم الرحمن فائدة يجمع ما تقدم من العقائد الايمانية الراجعة الى الالوهية والنبوة وجوبا وجوازا واستحالة معنى الشهادتين العظيمتين لان الشهادة الاولى نفت الالوهية عن غير الله واثبتتها له تعالى وحقيقة الالوهية هي العبادة بحق ويلزم منها استغناء الاله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه اليه فمعنى لا اله الا الله الحقيقي لا معبود بحق في الواقع غير الله ومعناها بطريق اللازم لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه الا الله اذا علمت ذلك فاستغناؤه عما سواه يستلزم وجوب وجوده وقدمه وبقائه ومخالفته للحوادث وقيامه بنفسه وتنزهه عن النقائص ويدخل في ذلك السمع والبصر والكلام ولوازمها وهي كونه سميعا وبصيرا ومتكلما بناء على القول بثبوت الاحوال اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الى المحل او المخصص او من يدفع عنه النقائص فهذه احدى عشر عقيدة من الواجبات واذا وجبت هذه الصفات استحالت عليه اضدادها وهي احد عشر عقيدة من المستحيلات ويستلزم استغناؤه ايضا نفي وجوب فعل شئ من الممكنات او تركه والا لزم

افتقاره الى فعل ذلك الشيئ او تركه للتكمل به فهذه عقيدة الجائز في حقه فصارت العقايد اللازمة للاستغناء ثلاثا وعشرين عقيدة واما افتقار ما عداه اليه فيستلزم الحياة والقدرة والارادة والعلم ولوازمها وهي كونه حيا وقادرا ومريدا وعالما بناء على القول بثبوت الاحوال ويستلزم ايضا الوحدانية فهذه تسع من العقايد الواجبات ومتى وجبت هذه استحالت عليه اضدادها وهي تسع اخرى من المستحيلات فجملة لوازم الافتقار ثمانية عشر واذا ضمت للثلاث والعشرين السابقة كان المجموع واحدا واربعين عقيدة الواجب منها في حقه عشرون والمستحيل عليه عشرون والجائز عليه واحد والشهادة الثانية فيها الاقرار برسالته صلى الله عليه وسلم ويلزم منه تصديقه في كل اخباره وينديح فيه وجوب صدق الرسل وامانتهم وفطانتهم وتبليغهم ما امروا بتبليغه للخلق ويندرج فيه استحالة الكذب والخيانة والغفلة والكتمان عليهم ويندرج فيه جواز الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية فقد اشتملت الجملة الاولى على اقسام الحكم العقلي الثلاثة الراجعة له تعالى والجملة الثانية على اقسام الحكم العقلي الثلاثة المتعلقة بالرسل عليهم الصلاة والسلام فقد ظهر لك تضمن كلمتي الشهادة لجميع العقايد المتقدمة قال العلماء ولعلها لهذا المعنى مع اختصارها جعلهما الشارع ترجمة عما في القلب من الايمان ولم يقبل من احد الايمان الا بهما مع القدرة عليهما وقد نصوا على انه لابد من فهم معناهما ولو اجمالا والا لم ينتفع الناطق بهما وقد بسط العلامة السنوسي في شرح مقدمته الكلام في هذا المقام فليراجعه الراغب فانه مفيد والله اعلم قال المولف رحمه الله خاتمة هي لغة ما ختم به الشي واصطلاحا اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كبقية اسماء التراجم وقد ذكر فيها المولف بعض ما يجب اعتقاده مما دلته سمعية

وسنضيف اليه كثيرا من العقائد السمعيات تتميما للفائدة كما ستراه ان شاء الله
تعالى قال رحمه الله ويجب على الشخص اى المكلف ان يعرف نسبه
صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه نقل المولف فى
تحقيق المقام وجوب ذلك عن جماعة منهم الاجهورى فى شرح الفيه السير
والسبكى فى شرح عقيدة ابن الحاجب وابن زكريا فى شرحها ايضا والقرافى
فى ذخيرته قال بل المستفاد من شرح ابن زكريا ان معرفة نسبه عليه السلام من
جهة امه واجبة ايضا ونقل السبكى عن القرافى ان جميع الاحوال المتعلقة
به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العقائد لا الى العمل فيجب البحث عنها ليحصل كمال
المعتقد بذلك انتهى ومعلوم مما ياتى ان الواجب معرفته من نسبه صلى الله
عليه انما هو الى عدنان فقط واما من بعده فلا تجب معرفته بلا خلاف بل تجوز
فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضى الله
عنه افاده الاجهورى فى شرح الالفية فاما نسبه صلى الله عليه وسلم من
جهة ابيه فهو سيدنا محمد النبى الهاشمى القرشى العربى الابطحى المنتخب من
خير بطون العرب واعرقها فى النسب واشرفها فى الحسب الاب الاكبر لجميع الموجودات
والجنس العالى على جميع الاجناس المحدودات حملت به امه امنة بنت وهب
فى رجب ليلة الجمعة ايام منى وظهر لحمله غرائب وعجائب ومات ابوه وامه
حامل به وولد صلى الله عليه وسلم عام الفيل واختلف فى شهر ولادته والصحيح
انه ربيع الاول وفى يومها والصحيح انه الثانى عشر يوم الاثنين لعشرين من برج
الحمل موافقا شهر نيسان فى موضعه المعروف بمكة فى سوق الليل وارضعته
اولا ثويبة الاسلمية ثم ارضعته حليمة السعدية واخذته معها الى ديار بنى سعد وشق
صدره لديها ثم ردته الى امه ولما بلغ من العمر ست سنين خرجت به امه الى المدينة

المنورة عند اخوال جده بنی النجار ثم ردته وماتت رضی الله عنها بالابواء والشعب
الحجون ومات كافله جده عبد المطلب وله من العمر ثمان سنين ثم كفله عمه ابو طالب
ثم لما بلغ من العمر اربعين سنة بعثه الله تعالى للعالمين بشيرا ونذيرا فدعا الى الله و
لقي ما لقيه من الاذى واسلم من اسلم من اصحابه وفي السنة العاشرة من بعثته مات
عمه ابو طالب تلته خديجة رضي الله عنها بعد ثلاث واشتد على المسلمين البلا فهاجر
كثير من اصحابه رضي الله عنهم الى الحبشة فامنهم النجاشي واكرمهم وفيها اسرى به
الى قاب قوسين او ادنى وفرضت عليه وعلى امته الصلوات الخمس وفي
السنة الثالثة عشر من النبوة هاجر الى المدينة الشريفة وبها ظهر الاسلام وكانت
الغزوات والسرايا والبعوث ودخل الناس في دين الله افواجا وكان فتح
مكة وغيرها وفي السنة الحادية عشر من الهجرة دعاه داعي ربه الى حضرة قربه فانتقل
يوم الاثنين لاثني عشر من ربيع الاول وصلوا عليه فرادى ودفن في بيت عائشة
رضي الله عنها وعظمت بموته المصيبة جعلنا الله وجميع المسلمين ممن حشر في زمرته
واتبع قويم سنته ولا حرمنا بركته وبره وشفاعته ابن عبد الله كان ميلاده
بمكة المشرفة وكانت وفاته بالمدينة والنبي حمل له شهران وهو احد الذبيحين
والقصة مشهورة وذكر صلاح الدين الصفدي في التذكرة ان من كلامه شعرا

لقد حكم البادون في كل بلدة . بان لنا فضلا على سادة الارض
وان ابي ذو المجد والسودد الذي . يشار به ما بين نشز الى خفض

امه وام اخيه ابي طالب فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن
مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لوي الخ النسب وامها صخرة بنت
عبد بن عمران بن مخزوم وامها تخمر بنت عبد بن قصي بن كلاب ابن عبد المطلب
اسمه شيبة الحمد كما ذكره الجمهور وقال ابن قتيبة اسمه عامر وانما اشتهر بعبد المطلب

لان اباه هاشما قال لاخيه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة ادرك عبدك بيثرب وقيل لان عمه المطلب جاء به الى مكة مردفاله وهو بهيئة بذة وكان يسئل عنه فيقول عبدي حياء من ان يقول ابن اخي فلما احسن من حاله اظهر انه ابن اخيه كان سيد قريش واجلها كمالا وفعالا واليه مفزعهم في النوائب وكان يامر بترك الظلم ويحث على المكارم وينهى عن الدنايا وقصته مع ابن ذي يزن مشهورة وقصة الفيل كذلك وهو الذي حفر زمزم بالهام من الله تعالى وهو كافل النبي صلى الله عليه وسلم من حين ولادته الى ان بلغ من العمر ثمان سنين توفي بمكة ودفن بالحجون وله من الاولاد عشرة امه سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خداش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار الخزرجي وام سلمى هذه عميرة بنت صخر بن الحارث بن ثعلبة بن مازن بن النجار وام عميرة سلمى بنت عبد الاشهل النجارية ابن هاشم اسمه عمرو وقيل عمرو وكان يكنى بابى البطحا واشتهر بهاشم لانه اول من هشم الثريد كان كريما جوادا وكان خطيب قريش وكان مع اخيه عبد شمس في بطن واحد وكانت اصبع رجل هاشم ملصقة بجبهة عبد شمس ولما نزعت سال الدم فكانوا يقولون سيكون بينهما دم فكان بين وليهما وقد وقعت العداوة بين امية بن عبد شمس وبين عمه هاشم فدعا امية هاشما الى المفاخرة فابى هاشم انفة من مفاخرته لعلو قدره ثم قال افاخرك على خمسين ناقة سود الحدق تنحر بمكة والجلاء عنها عشر سنين فرضي بذلك وجعلا بينهما الكاهن الخزاعي وكان بعسفان فخرج كل منهما في نفر فنزلوا على الكاهن فقال قبل ان يخبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والغمام الماطر وما بالجو من طائر وما اهتدى بعلم مسافر من منجد وغاير لقد سبق هاشم امية الى المفاخر فقصر هاشما على امية فعاد هاشم الى مكة ونحر الابل واطعم الناس وخرج

امية الى الشام فاقام بها عشر سنين وكانت اول عداوة وقعت بينهما وتوارث

ذلك بنوهما ام هاشم واخوانه عاتكة بنت مرة بن هلال بن ذكوان بن ثعلبة

بن بهثة بن سليم بن منصور بن عكرمة الى النسب ابن عبد مناف اسمه المغيرة

وكان يقال له قمر البطحاء لحسنه وجماله انتشر شرفه ومجده في حياة ابيه ووجد مكتوبا

انا المغيرة بن قصي اوصي بتقوى الله تعالى وصلة الرحم امه وام اخوانه عبد

العزى وعبد الله وعبد الدار حبى بنت حليل بن سلول بن عمرو الخزاعي ابن

قصي اسمه مجمع وقيل زيد وقيل يزيد وهو الذي جمع قريشا بعد تفرقها ورد اليهم

سدانة البيت وكانت مع خزاعة وهو اول من بنا بمكة وبنا الكعبة بناء لم يبن

قبله مثله امه وام اخيه زهرة فاطمة بنت سعد بن شبل الازدية من ازد شنوءة

ابن كلاب اسمه حكيم بفتح فكسر وانما اشتهر بكلاب لانه كان يحب الصيد

بالكلاب وقيل لمكالبته الاعداء في الحروب وهو الجد الثالث لسيدتنا امنة ام النبي

صلى الله عليه وسلم كما تراه بعده امه هند بنت سرير بن ثعلبة بن الحارث بن

مالك بن كنانة الى آخر النسب ابن مرة بضم الميم وفتح الراء مشددا منقول من

الوصف الماخوذ من المرارة وفي مرة هذا يجتمع سيدنا ابو بكر الصديق مع النبي

صلى الله عليه وسلم ام مرة وحشية بنت شيبان بن محارب بن فهر الى

النسب ابن كعب بالفتح فسكون هو اول من سمى العروبة جمعة واول من

قال اما بعد على احد الاقوال وكانت قريش تجتمع اليه فيخطبهم ويعظهم ويبشرهم

بالنبي صلى الله عليه وسلم في خطبه ويامرهم باتباعه ويقول سياتي لحرمكم نبا

عظيم ويخرج منه نبي كريم وينشد ابياتا منها

على غفلة ياتي النبي محمد يخبر اخبارا صدوقا خبيرها فيه يجتمع سيدنا عمر بن الخطاب

مع النبي صلى الله عليه وسلم امه مارية بنت كعب بن القين بن جسر بن

[illegible]

قضاعة الخ ابن لوی بالهمز وترکه والاکثر الاول امه سلمی بنت عمرو الخزاعی ابن غالب
بالغین المعجمه وکسر اللام منقول من اسم فاعل غلب ومن وصیته والده له قلیل ما
فی یدیک اغنی لک من کثیر اخلق وجهک وان صار الیک امه لیلی بنت سعد
بن هذیل بن مدرکة الخ النسب ابن فهر فهو جماع قریش علی الاصح والاکثرون علی
انه النضر بن کنانه وهو الذی اسر حسان بن عبد کلال ملک الیمن حین وصل لحرب
مکة امه جندلة بنت الحارث بن مضاض الجرهمی ابن مالک کنیته ابو الحرث و
امه عاتکة بنت عدوان بن عمرو بن قیس عیلان بن مضر بن نزار الخ النسب
ابن النضر اسمه قیس ولقب بالنضر لنضارته وحسنه وهو جماع قریش علی القول الاخر
امه برة بنت مره بن اد بن طابخة بن الیاس بن مضر الخ النسب ابن کنانه کان
شیخا حسنا عظیم القدر تحج العرب الیه لفضله وکان لا یاکل وحده فاذا لم یجد احدا یاکل معه
اکل لقمة ورمی اخری الی الارض امه عوانة بنت سعد بن قیس عیلان بن مضر بن
نزار الخ النسب بن خزیمة مصغرا امه سلمی بنت اسلم بن الحافی بن قضاعة ابن مدرکة
اسمه عمرو کان نور النبی صلی الله علیه وسلم فیه ظاهرا امه خندف بنت عمران بن الحافی
بن قضاعة بن الیاس کانت العرب تعظمه ولا تقضی امرا الا بحضرته وهو اول
من ظفر بمقام ابراهیم فوضعه فی زاویة البیت واول من اهدی البدن الی الحرم
وکان یسمع من صلبه تلبیة النبی صلی الله علیه وسلم المعروفة بالحج امه جرهمیة بن
مضر کان من احسن الناس صوتا وهو اول من حدا الابل وقصته مع اخوته فی
وصیته ابیه مشهورة ومما حفظ عنه من بدیع شعر یحصد ندامة وخیر الخیر اعجله
فاحملوا انفسکم علی مکروهها واصرفوها عن هواها فلیس بین الصلاح والفساد الا صبر
فواق قبره بالروحاء علی نحو مرحلتین من المدینة الشریفة امه سودة بنت عک بن
عدنان ابن نزار اسمه خلدان قال ابو الفرج سمی نزار الانه کان فرید عصره

وقيل انه اول من كتب الكتاب العربي امه معانه لبنت جرهم بن جلهمه ان معد
كان معد صاحب حروب وغارات على بني اسرائيل ولم يحارب احدا الا رجع
بالظفر والفوز وكان متقشفا يقنع من العيش بادناه ولهذا قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم تمعددوا واخشوشنوا الحديث بن عدنان قال المورخون كان
عدنان في زمن موسى عليه السلام ويويده ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
بلغ من ولد معد بن عدنان اربعين رجلا انتهبوا فدعا عليهم موسى عليه السلام فاوحى
الله اليه لا تدع عليهم فان فيهم النبي الامي النذير البشير الخ الحديث وقد اجمع العلماء على
انه صلى الله عليه وآله وسلم انما انتسب الى عدنان ولم يتجاوزه وليس فيما بعده الى
آدم عليه الصلاة والسلام طريق صحيح فيما ينقل من الاقوال المختلفة المتباينة
وقد ذكر العراقي اقربها الى الصحة في الفية السير وضبطها شارحها الاجهوري فليرجع اليها
المتشوق الى معرفتها نعم اتفقوا على ان عدنان من ولد اسمعيل عليه السلام وقد صرحت
بالاحاديث الكثيرة واما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة امه فهو
سيدنا محمد ابن آمنة لم يشركه صلى الله عليه وآله وسلم في ولادتها منها ولا من
ابيه اخ ولا اخت توفيت رضي الله عنها بالابواء وشعب الحجون راجعة من المدينة
والنبي اذ ذاك ابن ست سنين امها بره بنت عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار
بن قصي وام بره هذه ام حبيب بنت اسد ابن عبد العزى بن قصي عمة السيدة
خديجة رضي الله عنها وام ام حبيب بره بنت عوف بن عبيد بن عويج بن عدي
بن كعب الخ النسب بنت وهب ام وهب عاتكة بنت الاوقص من بني سليم
وهي احدى العواتك بن عبد مناف امه قيلة بنت ابي كبشة الخزاعي بن زهرة
هو شقيق قصي وقد قدمنا ذكر امهما ابن كلاب وقد تقدم ذكره وذكر امه فتجتمع
سيدتنا آمنة مع النبي صلى الله عليه في جده كلاب ثمه روى عن عروة

عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه ان يحيي له ابويه فاحياهما له فامنا به ثم اماتهما قال السهيلي والله قادر على كل شيء ان يخص نبيه بما شاء من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته وما احسن قول القائل"

حبا الله النبي مزيد فضل — على فضل وكان به رؤفا

فاحيى امه وكذا اباه — لايمان به فضلا منيفا

فسلم فالقديم بذا قدير — وان كان الحديث به ضعيفا

ومع هذا فقد صرحت الاحاديث الكثيرة لفظا في بعضها ومعنى في الكل بان آباء النبي صلى الله عليه وسلم وامهاته الى آدم وحوا مختارون وان الآباء كرام والامهات طاهرات ويؤخذ من ذلك انهم كلهم ناجون وانه ليس فيهم كافر اذ الكافر لا يقال في حقه انه مختار ولا كريم ولا طاهر بل نجس مشرك كما قال تعالى انما المشركون نجس وقد ذكر العلامة الشيخ احمد بن حجر الهيثمي في شرح الهمزية عند قول الناظم رحمه الله لم تزل في ضمائر الكون تختار لك الامهات والآباء ما يوافق ايضا۔ ثم قال وايضا فهم الى اسمعيل كانوا من اهل الفترة وهم في حكم المسلمين بنص الآية وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وكذا من كل رسولين انتهى وقال الحافظ السيوطي في المسالك ان آباء النبي الى كعب بن لؤي كانوا على دين ابراهيم وولد كعب مرة كذلك لان اباه اوصاه بالايمان وبقي بينه وبين عبد المطلب اربعة آباءهم كلاب وقصي و عبد مناف وهاشم لم نظفر فيهم بنقل انتهى وما ذكرناه من تصريح الاحاديث بانهم مختارون وكرام وطاهرات كفى في هذا المقام قال بعض المفسرين عند قوله تعالى وتقلبك في الساجدين ان المراد تنقل نوره صلى الله عليه وسلم من ساجد الى ساجد ولا يكون الساجد الا مقرا لله بالوحدانية والربوبية وما احسن قول الحافظ ناصر الدين الدمشقي رحمه الله تعالى ۔

تنقل احمد نورا عظيما . تلالأ في جباه الساجدينا
تقلب فيهم قرنا فقرنا . الى ان جاء خير المرسلينا

قال المؤلف رحمه الله ومما يجب على المكلف ايضا ان يعلم ان له صلى الله عليه وسلم حوضا قال العلماء الايمان به واجب وجاحده مبتدع فاسق وانما لم يكفر جاحده مع انه ورد به القران في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر لان معنى الكوثر في اللغة الخير الكثير فلا يكون نصا ومذهب اهل السنة انه الحوض الذي اعطاه لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم روى مسلم عن انس رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين اظهرنا اذا اغفى اغفاءة ثم رفع راسه متبسما فقلنا ما اضحكك يا رسول الله قال انزلت علي آنفا سورة فقرأ انا اعطيناك الكوثر ثم قال اتدرون ما الكوثر فقلنا الله ورسوله اعلم قال فانه نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه امتي يوم القيمة آنيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول يا رب انه من امتي فيقال اتدري ما احدث بعدك وفي الصحيح حوضي مسيرة شهر ماؤه ابيض من الورق وريحه اطيب من المسك كيزانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظمأ بعده ابدا وقد اختلفوا في سبق وروده على الوزن والحساب والصراط وتأخره والجهل بذلك غير قادح في العقيدة وانما الواجب اعتقاد ثبوته في الجملة والله اعلم قال المؤلف رحمه الله ومما يجب اعتقاده انه صلى الله عليه وسلم يشفع في فصل القضاء شفاعة عامة تدخل فيها المخلوقات باسرها من بر وفاجر وكافر وانس وجن -

وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم بعد تردد الخلق الى نبي بعد نبي كما ورد في الحديث ثم الشفاعة ستة انواع الاولى الشفاعة العظمى السابق ذكرها الثانية الشفاعة في ادخال قوم الجنة بغير حساب قال النووي رحمه الله وهي مختصة به عليه السلام وبه جزم القاضي الباقلاني انتهى وتردد فيه التقي السبكي وابن دقيق

ومما يجب علينا ان نعلم ان له صلى الله عليه وسلم حوضا وانه يشفع في فصل القضاء وشفاعته مختصة به صلى الله عليه وسلم

العيد وتبعهما ابن حجر فی ذلک الثالثة الشفاعة فی مستحقی النار ان لا یدخلوها قال القاضی عیاض رحمه الله هذه لیست مختصة به صلی الله علیه وسلم وتردد فیه النووی قال السبکی لانه لم یرد تصریح بذلک ولا بنفیه الرابعة الشفاعة فی من ادخل النار من الموحدین وهذه یشارکه فیها الانبیاء والملائکة والمومنون وقد اطبق القوم علی عدم اختصاصها به علیه السلام الخامسة الشفاعة فی زیادة الدرجات فی الجنة لاهلها واختصاص هذه بنبینا علیه السلام جزم القرافی وجوزه النووی السادسة الشفاعة فی تخفیف العذاب عمن استحق الخلود فی النار واعلم ان الشفاعة وردت بها آثار بلغت مبلغ التواتر المعنوی وانعقد علیها اجماع السلف الصالح قبل ظهور المبتدعة ثم ان المعتزلة وافقوا اجماع من قبلهم علیها فی الجملة لکنهم قصروها علی المطیعین والتائبین لرفع الدرجات وزیادة المثوبات واستدلالهم ورده مذکور فی المطولات قال بعض ائمتنا حقیق علی من انکرها ان لا ینالها ومما یجب الایمان به ان الموت حق فیجب التصدیق بعموم فناء الکل خلافا للدهریة فی قولهم ان هی الا ارحام تدفع وارض تبلع اما اصل وقوع الموت فلا خلاف فیه لانه لا یشک فیه عاقل وبانه علی الوجه المعهود شرعا من فراغ الاجال المقدرة خلافا للحکماء القائلین انه بمجرد اختلال نظام الطبیعة ومذهب اهل الحق ان المقتول میت بانقضاء عمره وحضور اجله فی الوقت الذی علم الله حصول موته فیه ازلا من غیر مدخلیة للقاتل وانما وجب القصاص نظرا للکسب فقط ولو لم یقتل لمات فی ذلک الوقت لان الاجل عندهم واحد لا یقبل الزیادة والنقصان کما قال تعالی فاذا جاء اجلهم لا یستاخرون ساعة ولا یستقدمون ولا التفات الی ما قاله المعتزلة من ان للمقتول اجلان او ان المقتول لیس بمیت والرد علیهم مبسوط فی محله ومما یجب اعتقاده ان سوال الملکین منکر ونکیر حق لنا معاشر المسلمین وللمنافقین لالتصاقهم بالاسلام ظاهرا وکذا الکافرین

خلافا لابن عبد البر ولا يدفع ما ورد فيه من الاخبار بما يشاهد من سكون اجزاء الميت
وعدم سماعنا السؤال فان النائم ساكن بظاهره ومدرك بباطنه من اللذات والالام
ما يحس باثره عند التنبه وكان عليه السلام يسمع كلام جبريل ويشاهده ومن حوله
لا يسمعونه ولا يرونه ومما يجب اعتقاده ان عذاب القبر حق للفاسق والكافر
قال صلى الله عليه وسلم عذاب القبر حق ومر عليه السلام على قبرين فقال انهما ليعذبان
رواه الشيخان اما ضغطة القبر فهي حق حتى على المومن الكامل لحديث لو كان نجا منها
احد لنجا منها سعد بن معاذ الذي اهتز لموته عرش الرحمن + وان نعيمه حق ففي الخبر
ان القبر روضة من رياض الجنة + او حفرة من حفر النار + رواه الطبراني والترمذي +
ومما يجب الايمان به بعث الخلق للحشر وهو احياء الموتى واخراجهم من قبورهم بعد
جمع الاجزاء الاصلية وهي التي من شانها البقاء من اول العمر الى اخره واول من
تنشق عنه الارض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو اول من يبعث واول وارد للمحشر كما
انه اول داخل للجنة والادلة على البعث في كتاب الله تعالى كثيرة جدا واكثرها
نصوص لا تحتمل التاويل قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون فسيقولون
من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين على ان نسوي بنانه يوم تشقق الارض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير
يوم بداكم تعودون كما بدانا اول خلق نعيده اوليس الذي خلق السموات والارض
بقادر على ان يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم يحيي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون
الى غير ذلك وقد بلغت الاحاديث في ذلك مبلغ التواتر حتى صار اعتقاد البعث
من ضروريات الدين فانكاره كفر يقينا واما منع الطبائعيين والدهرية والملحدة له
فضلال صرف لتكذيبهم الشرع والعقل اما الشرع فلانه تواتر في الكتاب والسنة

والنعقد عليه الاجماع كما علمت وَاما العقل فلانهم قلبوا الممكن مستحيلا وانقلابه محال اذ
الكلام فيما عدم بعد الوجود والتفرق بعد الاجتماع او مات بعد الحياة وهذه من لوازم
الاكوان وقد اختلف اهل السنة في فناء الارواح عند النفخ والظاهر بقاؤها وفي فناء
عجب الذنب من جسد الانسان والراجح بقاؤه كذلك لما في الصحيحين ليس من
الانسان شيء الا يبلى الا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه خلق الخلق يوم القيمة وعموم
قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه مخصص بما لم ترو الاحاديث باستثنائه كالروح
وعجب الذنب واجساد الانبياء والشهداء والقول المختار ان الخوض في امر الروح
لا يجوز باكثر من انها موجودة لقوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من
امر ربي والحكم في العقل كالحكم في الروح ومما يجب اعتقاده ان الحساب حق لثبوته
بالكتاب والسنة والاجماع ففي الكتاب سريع الحساب فسوف يحاسب حسابا
يسيرا وفي السنة حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا وقد اجمع المسلمون عليه ويكون
للمؤمن والكافر انسا وجنا الا من استثنى منهم ففي الحديث يدخل الجنة من امتي سبعون
الفا ليس عليهم حساب قيل له هلا استزدت ربك فقال استزدته فزادني مع
كل واحد من السبعين الالف سبعين الفا قيل له هلا استزدت ربك فقال
استزدته فزادني ثلاث حثيات بيده الكريمة او كما ورد وكيفية الحساب مختلفة
واحوال اهله متباينة فمنه اليسير ومنه العسير ومنه السر ومنه الجهر ومنه التكريم
ومنه التوبيخ ومنه الفضل ومنه العدل والحكمة في الحساب مع علمه تعالى بكل شيء
اظهار تفاوت شرف ارباب الكمال وفضائح ارباب الضلال ثم الحسنة تقابل
بمثلها ان قوبلت والحسنة مقابلة بتضعيفها كما قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها ومما يجب الايمان به اخذ العباد صحف
اعمالهم يوم القيمة كما اخبر الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام قال تعالى فاما من

اوتی کتابہ بیمینہ فسوف یحاسب حسابا یسیرا وینقلب الی اھلہ مسرورا وامامن
اوتی کتابہ وراء ظھرہ فسوف یدعو ثبورا ویصلی سعیرا وقال تعالی فامامن اوتی
کتابہ بیمینہ فیقول ھاؤم اقرءوا کتابیہ انی ظننت انی ملاق حسابیہ الایۃ واما
من اوتی کتابہ بشمالہ فیقول یالیتنی لم اوت کتابیہ ولم ادر ما حسابیہ والسنۃ طافحۃ
بمثل ھذا ومما یجب الایمان بہ الوزن والمیزان لثبوت ذلک فی الکتاب والسنۃ
والاجماع قال تعالی والوزن یومئذ الحق فمن ثقلت موازینہ فاولئک ھم المفلحون
ومن خفت موازینہ فاولئک الذین خسروا انفسھم وقال تعالی ونضع الموازین
القسط لیوم القیمۃ وقد بلغت احادیثہ مبلغ التواتر وانعقد اجماع اھل السنۃ
من المسلمین علی انہ میزان حسی لہ کفتان ولسان توضع فیہ صحف الاعمال لیظھر
لھم الرابح والخاسر والموزون فیہ اما الکتب التی اشتملت علی اعمال العباد وھو الذی
ذھب الیہ جمھور المفسرین قال المحققون ویؤیدہ حدیث البطاقۃ المشھور عن مسلم وغیرہ
واما نفس الاعمال فتصور الاعمال الصالحۃ بصورۃ حسنۃ نورانیۃ ثم تطرح فی کفۃ النور
وھی الیمنی المعدۃ للحسنات فتثقل بفضل اللہ تعالی وتصور الاعمال السیئۃ بصورۃ
قبیحۃ ظلمانیۃ وتطرح فی کفۃ الظلمۃ وھی الشمال المعدۃ للسیئات فتخف کما جاء بہ
الحدیث ولا عبرۃ بانکار المعتزلۃ ذلک بعد ما وردت بہ الاخبار ثم انہ یوخذ للمظلوم
من حسنات الظالم فاذا نفدت طرح علیہ من سیئات المظلوم فان لم تکن للمظلوم
کالانبیاء سیئۃ او لم تکن للظالم کالکافر حسنۃ عوض اللہ المظلوم حسب علمہ بظلامتہ ثم
عذب الظالم بقدرھا وظلامۃ الذمی سیتوفیھا النبی صلی اللہ علیہ وسلم من ظالمہ
المسلم کما دل علی ذلک قولہ علیہ الصلاۃ والسلام الا من ظلم معاھدا او انتقصہ او
کلفہ فوق طاقتہ او اخذ منہ شیئا بغیر طیب نفس فانا حجیجہ یوم القیمۃ ومما یجب
الایمان بہ ان الصراط حق وھو جسر ممدود علی متن جھنم یردہ الاولون

والآخرون وكلهم ساكتون الا الانبياء عليهم السلام فيقولون اللهم سلم سلم كما في الصحيح
وجاء في بعض الروايات انه ادق من الشعر واحد من السيف وهو المشهور وبه جزم
القرطبي لكن قال البيهقي والعز بن عبد السلام والبدر الزركشي والقرافي وغيرهم انه
ليس كذلك وعلى فرض صحة الرواية يحمل الكلام على غير ظاهره بان يؤول بانه
كناية عن الشدة والمشقة زاد القرافي والصحيح انه عريض وفيه طريقان يمنى ويسرى
فاهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين واهل الشقاوة يسلك بهم ذات
الشمال انتهى وتؤيده الاحاديث الدالة على قيام الملائكة على جنبتيه وكون الكلاليب
والحسك فيه واعطاء كل من المارين عليه من النور قدر موضع قدميه ثم مرور
العباد عليه متفاوت فمنهم من يمر كطرف العين ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ومنهم
من يمر كالريح العاصف ومنهم من يمر كالطير ومنهم من يمر كالجواد السابق ومنهم
من يمر سعيا ومنهم مشيا ومنهم حبوا بحسب مقاماتهم تزل عليه اقدام الكافرين
بحكم الله تعالى فتهوي بهم الى النار وتثبت عليه اقدام المومنين بفضل الله فيساقون
الى دار القرار قال النووي رحمه الله المراد في قوله تعالى وان منكم الا واردها
المرور على الصراط انتهى وهو المروي عن ابن عباس وجمهور المفسرين ومما يجب
الايمان به ان الجنة والنار حق لثبوتهما بالكتاب والسنة والاجماع وانهما موجودتان
الآن وباقيتان ابدا وقد انكر الفلاسفة ابعدهم الله حقيقتهما وانكر ابو هاشم وعبد الجبار
واشكالهما من المعتزلة وجودهما الآن ويدل لنا قصة آدم وحواء عليهما السلام على
ما جاء به القرآن والسنة وانعقد عليه الاجماع قبل ظهور المخالف فذلك يدل
على ثبوت وجود الجنة ولا قائل بثبوت وجودها دون النار فهي ثابتة ايضا
وحمل الجنة في قصة آدم على بستان من بساتين الدنيا وآدم على رجل يسمى كذلك
وكان في ربوة فعصى فيها فاهبط الى بطن الوادي جار مجرى التلاعب بالدين

والمراغمة لاجماع المسلمين ودلائل القرآن متعددة على وجودهما كقوله تعالى ولقد رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وكقوله تعالى اعدت للمتقين اعدت للذين آمنوا بالله ورسله۔ واذ لفت الجنة للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين اعدت للكافرين ۔ وحمل هذه الآيات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي مبالغة في تحقق وقوعه مثل قوله تعالى ونفخ في الصور ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة خلاف الظاهر ولا يرتكب الا لرد القاطع عن ابقاء تلك النصوص على ظواهرها قال اللقاني حكمنا في الجنة والنار الكفر واما في وجودهما الآن فحكمه التبديع انتهى۔ ثم الكفار مخلدون في النار والمومنون مخلدون في الجنة والعصاة من المومنين لا يخلدون في النار وان دخلوها لانهم سيخرجون ويدخلون الجنة قال الاشعري رحمه الله ولم يرد نص صريح في تعيين مكان الجنة والنار والحق تفويض ذلك الى علم اللطيف الخبير ومما يجب الايمان به العرش والكرسي واللوح والقلم فالعرش جسم نوراني علوي محيط بجميع الاجسام قيل وهو اول المخلوقات ولا قطع لنا بتعيين حقيقته ولا حقيقة الكرسي ولا القلم ولا اللوح لعدم العلم بها والكرسي جسم نوراني بين يدي العرش ملتصق به محيط بالسموات السبع لقوله صلى الله عليه وسلم ما السموات السبع والارضون السبع مع الكرسي الا كحلقة في فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة وهيئة العرش على الجميع كالقبة ذات قوائم يحمله في الدنيا اربعة املاك وفي الآخرة ثمانية والقلم جسم نوراني خلقه الله وامره بكتب ما كان وما يكون الى يوم القيمة واللوح جسم نوراني كتب فيه القلم باذن الله تعالى ما هو كائن وما سيكون الى يوم القيمة ونفوض جميع امور ذلك الى علم الله تعالى ومما يجب الايمان به القدر والقضاء والقدر عند الاشاعرة ايجاد الله تعالى الاشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها طبق ما سبق به العلم وعليه فيكون

صفة فعل حادثة وعند الماتريدية تحديده تعالى ازلا كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح ونفع وضر وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب عليه من طاعة وعصيان وثواب وعقاب وغير ذلك فهو عندهم صفة ذات قديمة لرجوعه الى العلم قال العلامة اللقاني والظاهر انه اختلاف عبارة فهما راجعان الى قول بعضهم المراد من القدر ان الله تعالى علم مقادير الاشياء وازمانها قبل ايجادها ثم اوجد ما سبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وارادته وقدرته هذا هو المعلوم من الدين بقواطع البراهين وعليه كان السلف من الصحابة والتابعين قبل حدوث القدرية المخالفين انتهى واعلم ان القدرية قدريتان اولى وهي التي تنكر ما ذكرنا من سبق العلم بالاشياء قبل وجودها وتزعم ان الله جل وعلا لم يقدر الامور ازلا ولم يسبق علمه بها وانما يعلمها حال وقوعها وهؤلاء قد انقرضوا قبل الامام الشافعي وهم كفار وقدرية ثانية وهم المطبقون على ان الله تعالى عالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم ان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال بواسطة اقدار الله لهم وتمكينه وهذا المذهب مع كونه باطلا اخف من المذهب الاول وهؤلاء مبتدعة كما تقدم الكلام عليهم واما القضاء فهو عند الاشاعرة ارادة الله الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وعند الماتريدية الفعل مع زيادة احكام واتقان فائدة قال اللقاني وغيره يجب الايمان بالقدر ولا يحتج به فمن وقع في جريمة عمدا اقتضى عليه موجبها شرعا ولا يكون قوله قدر علي حجة وعذرا له يدفع عنه المؤاخذة بمقتضاها بل هو نازل منزلة الاخبار بما لا يفيد انتهى ودليل وجوبها عقلا هو دليل العلم والارادة لرجوعها اليها ونقلا احاديث كقوله عليه الصلوة والسلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره

ولقوله عليه السلام لا يؤمن عبد حتى يؤمن باربعة يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله بعثني بالحق ويؤمن بالبعث بعد الموت ويؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره ومما يجب الايمان به عموم بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الى كافة الثقلين بعثة تكليف اتفاقا والى الملائكة بعثة تشريف على الاصح واعتمد بعضهم انه عليه السلام مرسل الى الملائكة ارسال تكليف بما يليق بهم فان منهم الراكع والساجد الى يوم القيمة ومن نفى عموم بعثته عليه السلام الى الناس فهو كافر كالعيسوية القائلين بانه مبعوث الى العرب والتحقيق كما ذكره كثير من العلماء انه صلى الله عليه وسلم مرسل لجميع الانبياء والامم السابقة من لدن آدم الى يوم القيمة لكن باعتبار عالم الارواح فان روحه خلقت قبل الارواح وارسلها الله لهم فبلغت الجميع والانبياء جميعهم نوابه في عالم الاجسام قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال عليه الصلاة والسلام بعثت الى الخلق كافة اخرجه مسلم ويجب الايمان بانه عليه الصلوة والسلام خاتم الانبياء لوروده في الكتاب والسنة قال تعالى وخاتم النبيين ويلزم منه ختم المرسلين لان ختم الاعم ختم للاخص ولا عكس ولا يشكل على ذلك نزول سيدنا عيسى عليه السلام آخر الزمان لانه انما ينزل تابعا لنبينا عليه السلام وحاكما بشريعته ولا يرد عليه رفعه الجزية عن اهل الكتاب لان الحكم فيها مغيا بنزوله ويتفرع من هذا ان شريعته عليه السلام لا تنسخ بغيرها الى يوم القيمة وقد قال عليه الصلوة والسلام لن تزال هذه الامة قائمة على امر الله يعني الدين الحق لا يضرهم من خالفهم حتى ياتي امر الله اي الساعة وان شريعته عليه السلام نسخت كل شريعة قبلها لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين والاحاديث في ذلك بالغة مبلغ التواتر وقد علم من قولهم ان شريعته عليه السلام لا تنسخ بغيرها جواز نسخ بعض شريعته

ببعضها وقد وقع ذلك فعلا وهو شامل لنسخ الكتاب بالكتاب كما في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج
فانه نسخ بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا المتاخر نزولا وان تقدم تلاوته ولنسخ السنة بالسنة كما في حديث
كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولنسخ السنة بالكتاب كما في استقبال
بيت المقدس فانه نسخ بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام ولنسخ الكتاب
بالسنة كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية
للوالدين والاقربين فانه نسخ بحديث لا وصية لوارث وفي هذا المقام ابحاث
محلها كتب اصول الفقه ثم ان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل الخلق على الاطلاق
بهذه الخواص المارة وبخواص اخرى فعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الانبياء بست اعطيت جوامع الكلم ونصرت
بالرعب واحلت لي الغنائم وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وارسلت
الى الخلق كافة وختم بي النبيون رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي
حديث مسلم والترمذي عن انس انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر رواه احمد
والترمذي وابن ماجه عن ابي سعيد وبيدي لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم
فمن سواه الا تحت لوائي وانا اول من تنشق عنه الارض فاكسى حلة من حلل
الجنة ثم اقوم عن يمين العرش وليس احد من الخلائق يقوم ذلك المقام غيري
الى غير ذلك من الخواص التي خص الله بها نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ومما يجب
الايمان به ثبوت معجزات الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد سبق الكلام على حقيقة المعجزة
وتنزلها منزلة قول الخالق الباعث صدق عبدي والغرض الآن ذكر وجوب
الايمان بها فما كان من المعجزات مجمعا عليه منقولا بالتواتر معلوما من الدين

بالضرورة كالقرآن فلا شك في كفر منكره ومثله المنكر انه عليه الصلاة والسلام
جرى على يديه آيات وخوارق عادات وما لم يكن منها كذلك فان اشتهر
بدع منكره وفسق جاحده كنبع الماء من بين اصابعه الشريفة وتكثير الطعام وان
لم يشتهر عذر منكره ان كان مثله يخفى عليه ويعزر بعد التوقيف عليه ويودب كذا قاله
اللقاني وهو قول الجمهور. ثم ان معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا
وقد صنفت فيها التصانيف والمقام يضيق عن سرد بعضها فضلا عن الكل واجلها
وادومها الى يوم القيمة هو القرآن والمراد به هنا النظم المنزل على نبينا محمد صلى الله
عليه وآله وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه للاعجاز لا المعنى النفسي القائم
بذاته تعالى المدلول له كما سبق بيانه قال تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن
على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وقد
وقع الاجماع من جميع الناس ايضا على اعجازه لانه صلى الله عليه وسلم تحدى
العرب به ودعا الى الاتيان بمثله فعجزوا ثم تحداهم بعشر سور مثله فعجزوا ثم تحداهم
بسورة مثله فعجزوا ثم نادى بذلك على جميع صيارفة الفصاحة وفرسان البلاغة
والبراعة من العرب العرباء مع كثرتهم وشهرتهم بانهم رجال هذا الشان وسباق
ذلك الميدان ومع افراطهم في العصبية وحمية الجاهلية وشدة المناواة والمعاندة
والحرص على المعارضة والتهالك على المناظرة فعجزوا عن ذلك حتى اثروا مقارعة
السيوف على معارضة الحروف. ولو قدروا لعارضوا ولو عارضوا لنقل الينا
بالتواتر لتوفر الدواعي على نقله مع عدم الصارف ووجه اعجازه عند الجمهور كونه
في الطبقة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة على ما يعرفه فصحاء
العرب بسليقتهم ويدركه بلغاؤهم بمهارتهم واحاطتهم باساليب الكلام وطرق
البيان مع اشتماله على الاخبار بالمغيبات التي منها ما شوهد وقوعه كقوله تعالى

لتدخلنّ المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون وكقوله تعالى الم غلبت الروم فی ادنی الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فی بضع سنين الی غير ذلك ومع اشتماله ايضا علی دقايق العلوم الالهية واحوال المبدا والمعاد ومكارم الاخلاق والهداية الی فنون الحكمة العلمية والعملية والمصالح الدينية والدنيوية كما يظهر ذلك للمتفكرين وتسطع انواره فی قلوب المتدبرين وما يجب الايمان به الاسراء به عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام الی المسجد الاقصی لثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وانكاره كفر لمراغمة الكتاب المعراج وهو عروجه صلی الله عليه وآله وسلم من صخرة بيت المقدس الی السموات والی سدرة المنتهی وحيث شاء العلی الاعلی وهذا مستفيض ثابت بالاحاديث المشهورة وانكاره بدعة وفسق وقد اختلف الصحابة ومن عاصرهم والعلماء من بعدهم هل كان الاسراء بروحه او بجسده علی ثلاثة اقوال ذهب معظم السلف والمسلمين الی انه اسراء بالجسد وفی اليقظة وهذا قول ابن عباس وجابر وانس وحذيفة وابن مسعود والضحاك وقتادة وابن المسيب ومجاهد وعكرمة وجماعة من المسلمين وهو قول اكثر المتاخرين وقال بعض اهل القرن الاول انه كان مناما وقال بعضهم ايضا انه كان بالروح فقط لكن يقظة — فالاقوال ثلاثة وكما يجب اعتقاد ثبوت المعجزات للانبياء باتفاق المسلمين يجب عند جمهور اهل السنة اعتقاد جواز كرامات الاولياء ووقوعها بالفعل والكرامة امر خارق للعادة غير مقرون بدعوی النبوة وليس مقدمة لها يظهر علی يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبی كلف بشريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح علم بها او لم يعلم والولی هو العارف بالله تعالی وبصفاته حسب الامكان المواظب علی الطاعة المجتنب للمعاصی بمعنی انه لا يرتكب معصية ثم

لايتوب وليس المراد انه لاتقع منه معصية والدليل على جواز الكرامة لهم امكانها
لانه لايلزم من وقوعها محال وعلى وقوعها بالفعل في الجملة امران احدهما ما
حكاه الكتاب من ذلك كقصة مريم وولادتها عيسى عليهما السلام من دون
زوج مع كفالة زكريا عليه السلام لها واغلاقه عليها سبعة ابواب وكوجود
الفاكهة عندها في غير اوانها وكقصة اصحاب الكهف ولبثهم في كهفهم سنين
بلا طعام ولاشراب وكقصة آصف بن برخيا واتيانه بعرش بلقيس قبل ارتداد
طرف سليمان عليه السلام والثاني ماتواتر معناه من كرامات الصحابة والتابعين
رضوان الله عليهم ومن بعدهم الى وقتنا هذا مما ملاء الافاق وسارت به الرفاق
وضاقت عنه الاوراق ثم ان الولي مادام عاقلا قادرا لايصل وان بلغ مابلغ في
الولاية الى مرتبة سقوط التكليف عنه بالاوامر والنواهي لعموم الخطابات الواردة
بالتكليف واجماع المجتهدين على ذلك ولايسوغ له ولالغيره اتباع مايقع في قلبه
من غير اعتبار الكتاب والسنة قال صاحب التفهيمات ومن خالف فليس
من اولياء الله الذين امر الله باتباعهم بل اما ان يكون مراغما كافرا ومفرطا
في الجهل وكل من قلده في شئ من ذلك فهو كذلك ومن الاعتقادات الواجبة
اذكره المولف رحمه الله بقوله ومما يجب اعتقاده ايضا ان يعرف المكلف
الرسل المذكورين في القران تفصيلا ويومن برسالتهم لانهم صاروا
من المعلوم من الدين بالضرورة ولايجب سردهم عن حفظ بل يكفي في ذلك
ان يكون بحيث ولو سئل عن رسالة كل واحد منهم لاعترف بها وانكار رسالة
كل منهم بعد العلم بها كفر ونقل السعد في شرح المقاصد انه يكفي في معرفتهم الاجمال
لكنه لم يتبع واما غيرهما اي غير المذكورين في القران تفصيلا من الرسل
والانبياء فيجب عليه اي المكلف ان يعرفهم اجمالا فيعتقد ان لله

[illegible] ايضا ان يعرف الرسل [illegible] الذكورين في القران تفصيلا والاجمال [illegible] ان [illegible]

رسلا وانبياء على الاجمال لا يعلم حقيقة عددهم الا الله تعالى وقد نظم بعضهم الانبياء الذين يجب معرفتهم تفصيلا فقال

حتم على كل ذي التكليف معرفة ... بانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية ... من بعد عشر ويبقى سبعة وهم

ادريس هود شعيب صالح وكذا ... ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

فقول الناظم في تلك حجتنا الخ مراده آيات الانعام وهي قوله تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم ووهبنا له اسحق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وايوب ويوسف وموسى وهرون وكذلك نجزي المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى والياس كل من الصالحين واسمعيل واليسع ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين فالمذكورون في هذه الآيات ثمانية عشر والباقون سبعة وهم المذكورون في البيت الاخير والتفاضل بين الانبياء بعضهم على بعض قطعي بحسب الحكم الاجمالي قال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وقال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض واما بحسب الحكم التفصيلي فهو ظني والمعتقد المعتمد كما قدمناه ان افضلهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقد ادعي الاجماع على ذلك ثم نوح وابرهيم وموسى وعيسى وهولاء هم اولوا العزم من الرسل عند جمهور العلماء ثم بقية الرسل ثم بقية الانبياء غير الرسل على تفاوت في مراتبهم عند الله تعالى ثم بعد الانبياء في الفضل عند الجمهور الملائكة على خلاف وتفصيل مذكور في كتب العلماء والاحسن والاولى ما نقله السعد عن تاج الدين ابن السبكي واقره وهو قوله ليس تفضيل البشر على الملك مما يجب اعتقاده ويضر الجهل به والسلامة في السكوت عن هذه المسالة والدخول في التفضيل بين هذين الصنفين

الكذب على الله تعالى من غير دليل قاطع ودخول في خطر عظيم وحكم في مكان ليس
اهلا للحكم فيها انتهى ثم افضل الناس بعد الانبياء عليهم السلام عند اهل السنة الخلفاء
الراشدون الاربعة اتفاقا وافضل الخلفاء عند جمهور اهل السنة تبعا لجمهور
من قبلهم من السلف ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما ولما نقل عن سيدنا علي كرم الله
وجهه انه قال خير هذه الامة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر ثم الافضل بعدهما على قول الجمهور
عثمان ثم علي كرم الله وجهه وذهب قوم الى التوقف بين علي وعثمان وهو
مختار الامام مالك رحمه الله وجمع الى تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما منهم
ابو الطفيل من الصحابة وهو قول اهل الكوفة ونقل عن الامام الاعظم ابي حنيفة
من تبع التابعين وهو احد قولي مالك وبه جزم الامام الشافعي وغيره واما
ما نقله ابن عبد البر من ان سلمان وابا ذر والمقداد وخبابا وجابرا وابا سعيد
الخدري وزيد بن ارقم نصوا على ان عليا كرم الله وجهه افضل من غيره على
الاطلاق فقالوا لم يثبت بسند صحيح قال العلماء ولا يشكل الحكم في التفضيل المذكور
بالذرية الشريفة لانه لا من حيث البضعية المكرمة اما باعتبار البضعية فلا يفضل
احد على ذرية صلى الله عليه وسلم كائنا من كان اتفاقا والله اعلم وقال
المحدث الدهلوي رحمه الله في عقيدته ولا نعني الافضلية من جميع الوجوه
حتى لعم النسب والشجاعة والقوة والعلم وامثالها من التي كانت في علي ابن
ابي طالب مثلا بل هي معنى عظم نفعه في الاسلام فامير امته النبي ووزيراه
ابو بكر وعمر افضل باعتبار الهمة البالغة في اشاعة الحق بعده دون اعتبار النسب
والعلم والشجاعة وغيرها مما كان في غيرهما اكثر واوفر منهما باقرارهما وبهذا يحصل
التوفيق بين الروايات المختلفة والادلة المتباينة انتهى ووقف بعضهم عن
القول بالتفضيل وقال لكل فضل ولا ندري من فضله الله على غيره وليس

امر لا يوخذ فيه بالقياس والرای فوجب الامساک عن الخوض فيه انتهى قال
بعض اکابر الصوفية و ما بهذا القول من باس لان تفويض مالا نعلم حقيقته
الا الى علمه تعالى غير منكر ولهذا جزم الباقلانی وامام الحرمين بان التفضيل
ظنی وانه فی الظاهر فقط على ان هذه المسالة اعنی مسالة تفضيل التفضيل ليست
من الاصول التی يضلل فيها المخالف عند جمهور اهل السنة لكن المسالة التی
يضلل فيها مسالة الخلافة فمن طعن فی حقية خلافة واحد من الاربعة فهو اضل
من حمار اهله ثم بعد الخلفاء الاربعة فی الفضل من بشرهم النبی بالجنة كالحسن
والحسين و باقی العشرة المبشرة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير ابن العوام و
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابی وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة عامر
بن الجراح وتخصيص هولاء العشرة بالمبشرة مع ان المبشرين بالجنة كثير
كالحسنين وامهما فانهم من اهل الجنة قطعا لانهم جمعوا فی حديث واحد مشهور
وهو ما اخرجه الترمذی وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن عوف عن النبی
صلى الله عليه وسلم انه قال ابو بكر فی الجنة وعمر فی الجنة وعثمان فی الجنة وعلی
فی الجنة وطلحة فی الجنة والزبير فی الجنة وعبد الرحمن بن عوف فی الجنة
وسعد بن ابی وقاص فی الجنة وابو عبيدة بن الجراح فی الجنة وسعيد بن زيد
فی الجنة ثم بعدهم فی الفضل اهل بدر الوسطى وكانوا ثلاثمائة وسبعة عشر
رجلا فی رواية وثلاثة عشر ولا فرق بين من استشهد فيها وهم ستة من
المهاجرين وثمانية من الانصار وبين من لم يستشهد ثم بعدهم فی الفضل من
كان مسلما ظاهرا وباطنا من اهل احد سواء من استشهد بها وغيره وكانوا
الفا وانما قلنا من كان مسلما ظاهرا وباطنا للاحتراز من عدو الله عبد الله بن
سلول ومن معه من المنافقين الذين رجع بهم الى المدينة وهم ثلاثمائة فانها

اطاع محمد الولدان وعصاني فعلام تقتل انفسنا معه وكان قد اشار على النبي صلى الله
عليه وسلم ان يقيم بالمدينة ولا يخرج للعدو فان دخلوا قاتلوهم والا اقاموا بشر
مقام وكان امر الله قدرا مقدورا ثم بعد اهل احد في الفضل اهل بيعة الرضوان
وكانوا الفا واربعمائة خرج بهم النبي صلى الله عليه وسلم لزيارة البيت والاعتماد
به فصدهم المشركون فارسل اليهم عثمان للصلح فشاع انهم قتلوه فقال عليه السلام
لا نبرح حتى نناجزهم الحرب ودعا الناس عند الشجرة للبيعة على الموت او على ان
لا يفروا فبايعوه على ذلك ثم تبينت حياة عثمان فهادنهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم على شروط وانصرف راجعا تنبيه لا يقال من اهل بدر من شهد
احدا ومن اهل بدر واحد من شهد بيعة الرضوان فيلزم ما سبق تفضيل الشي على نفسه
لان المراد ان البدري من حيث هو بدري افضل منه من حيث انه احدي
بمعنى ان ثوابه لشهوده بدرا اكثر من ثوابه لشهوده احدا وعلى هذا القياس في البقية
فلا لزوم لما ذكر حينئذ تتمة افضل الصحابيات فاطمة الزهراء رضي الله عنها
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بضعة مني ولا يعدل بضعة رسول الله صلى الله
عليه وسلم احد ولقوله عليه السلام لها اما ترضين ان تكوني سيدة نساء الجنة ثم
تلوها في الفضل امها خديجة ثم عائشة رضوان الله عليهن وقد سيل ابن داود
عن خديجة وعائشة ايهما افضل فقال عائشة اقراها النبي السلام من جبريل
وخديجة اقراها جبريل السلام من ربها على لسان نبيه محمد فهي افضل وثبت انه
عليه السلام قال لعائشة حين قالت له قد رزقك الله خيرا منها لا والله ما رزقني
الله خيرا منها آمنت بي حين كذبني الناس واعطتني مالها حين حرمني الناس
وسئل السبكي رحمة الله عن ذلك فقال الذي نختاره وندين الله به ان فاطمة
بنت محمد افضل ثم امها خديجة ثم عائشة وسكت العلماء عن التفضيل بين باقي

بناته عليه السلام وكذلك بين باقي زوجاته والوقف اسلم ومن الاعتقادات

الواجبة ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله وما يجب اعتقاده ان قرنه

صلى الله عليه وسلم افضل القرون ثم القرن الذي بعده ثم القرن الذي بعده وذلك لقوله عليه الصلوة والسلام خير القرون قرني ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم اخرجه الترمذي والحاكم والقرن من الزمان مائة سنة ومن الناس جيل اشتركوا في مقصود واحد فقرنه عليه السلام هم الصحابة لاشتراكهم في الصحبة ومن بعدهم التابعون ومن بعدهم تابعوهم على الاصح كما ذكر اللقاني فاصحابه عليه السلام وهم الذين آمنوا به وصحبوه ولو قليلا افضل من غيرهم من اهل القرون للاحاديث البالغة مبلغ التواتر وان كانت تفاصيلها احادا كحديث ان الله اختار اصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين وكالحديث الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فو الذي نفسي بيده لو ان احدكم انفق ملء الارض ذهبا وفي رواية مثل احد ذهبا ما ادرك مد احدهم ولا نصيفه وجاء في حقهم آيات كثيرة كقوله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة الآية وقال تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار الآية ثم ان الصحابة رضوان الله عليهم متفاوتون في الفضل قطعا فمن لازمه عليه السلام وقاتل معه او قتل تحت رايته افضل من غيره ممن قصر عن تلك الرتبة لكن لم يلازمه او لم يشهد معه مشهدا او رآه من بعد وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وكل الصحابة عند اكثر اهل السنة عدول وثقات واخيار يجب احترامهم وتوقيرهم ويحرم

سبهم وهم الائمة والقادة في الدين وقيل كما في جمع الجوامع وشرحه هم كغيرهم فيبحث
عن العدالة فيهم وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضي الله عنه وقيل هم عدول
الا من قاتل عليا كرم الله وجهه فهم فساق لخروجهم على الامام الحق انتهى وعلى
كل الاحوال فما جرى بينهم من المنازعات والمحاربات التي لو كانت بين
غيرهم لم تقصر عن التفسيق يجب ان يلتمس لهم التاويل فيه فذلك فتوقف
علي كرم الله وجهه عن الاقتصاص من قتلة عثمان انما كان لخشية الخلع ومزايد
الفساد وقد نصره واعانه فلم يمكنه عثمان توكلا على الرحمن ومحاربة طلحة والزبير
وعائشة لسيدنا علي كرم الله وجهه مؤول بانهم مجتهدون في ذلك مطالبون
بدم عثمان والمصيب في ذلك جميعه علي كرم الله وجهه ولم يقل ذو تحصيل
بتخطئته ومعاوية مخطئ باجماع اهل السنة تنبيه قال العلامة اللقاني في شرح
الجوهرة لا يجب ان يلتمس التاويل لغير اهل القرن الاول بل كل من
ظهر منه قادح حكم عليه بمقتضى ذلك القادح ووسم بما يستلزمه من كفر او فسق
او بدعة واما طلب الستر وعدمه ففيه تفصيل محله كتب الفقه وقد كان من يزيد
في حق اهل البيت من الظلم والجور والاهانة ما لا يخفى على من لعنه ولا
يقصر عن الكبيرة عنده من لعنه واما نحن فلا ننجس السنتنا بذكره وسوف
ينكشف الحجاب عن امره فلعنة الله على من اهان العترة واضاع حق الصحبة
والعشرة انتهى ثم بعد الصحابة رضوان الله عليهم في الفضل التابعون فرتبتهم فيه
بعد رتبة الصحابة للحديث السابق والتابعي من اجتمع بصحابي اجتماعا متعارفا
ولا يشترط فيه طول الاجتماع كما في الصحابي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح
والنووي وهو المعتمد وكذلك لا يشترط التمييز في التابعي كما لا يشترط في الصحابي
على المعتمد وان كانت الطريقة المشهورة اشتراطه تنبيه قال في الحجة البالغة

الحاصل ان فضل بعض القرون على بعض لا يمكن ان يكون من جهة
كل فضيلة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مثل امتي مثل المطر لا يدري اوله
خير ام آخره رواه الترمذي وقوله عليه الصلاة والسلام انتم اصحابي واخواني
الذين ياتون بعدي وذلك ان الاعتبارات متعارضة والوجوه متجاذبة
ولا يصح ان يكون فضل كل واحد من القرن الفاضل على كل احد من القرن
المفضول كيف ومن القرون الفاضلة اتفاقا من هو منافق او فاسق
كيزيد بن معاوية والحجاج والمختار وغيرهم ممن بين النبي صلى الله عليه وسلم
سوء حالهم لكن الحق ان جمهور القرن الاول افضل من جمهور القرن الثاني
وهكذا انتهى قال المولف رحمه الله وينبغي اي يندب ويستحب للشخص
المكلف ان يعرف اولاده صلى الله عليه وسلم لانهم سادات
الامة واحيا لبعضهم وهم اي اولاده عليه الصلاة والسلام سبعة ثلاثة
ذكور واربع اناث على الصحيح وهو ما قاله اكثر الناسبين وقد عدهم المولف على حسب
ترتيبهم في الولادة فاولهم سيدنا القاسم وبه كان صلى الله عليه وسلم يكنى
لانه اولهم عاش سبعة اشهر وثانيهم سيدتنا زينب رضي الله عنها وهي اكبر
بناته عليه السلام على الاصح ادركت الاسلام وهاجرت وثالثهم سيدتنا
رقية رضي الله عنها ادركت الاسلام وهاجرت ماتت والنبي صلى الله
عليه وسلم في بدر الوسطى ورابعهم سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله عنها
وهي افضل اولاده عليه السلام واحب اهله اليه ولها فضائل وخصائص
مذكورة في محالها من المناقب ماتت بعده عليه السلام بستة اشهر وخامسهم
سيدتنا ام كلثوم رضي الله عنها ماتت سنة تسع من الهجرة وسادسهم
سيدنا عبد الله وهو الملقب بالطيب والمطيب والطاهر والمطهر

وينبغي للشخص ان يعرف اولاده على التسلسل … القاسم ثم زينب ثم رقية ثم فاطمة ثم ام كلثوم ثم عبد الله … الملقب بالطيب والطاهر

مات صغيرا وسابعهم سيدنا ابراهيم كانت ولادته في ذي الحجة سنة
ثمان من الهجرة بالمدينة وقيل بالعالية واختلف في عمره والراجح من لستة
اقوال محكية فيه انه عاش سبعة عشر شهرا وحمل على سريره ودفن بالبقيع -

وكلهم من سيدتنا خديجة الكبرى رضي الله عنها الا
سيدنا ابراهيم فمن مارية القبطية رضي الله عنها وقد نظم بعضهم
اسماءهم متوسلا بهم الى الله تعالى على حسب ترتيبهم ولادة فقال -

يا ربنا بالقاسم بن محمد فبزينب فرقية فبفاطمة
فبام كلثوم فعبد الله ثم بحق ابراهيم نج ناظمه

ومما ينبغي للشخص ايضا معرفة ازواجه عليه السلام وقد اختلفوا في عدتهن
وترتيب تزوجه صلى الله عليه وسلم بهن وعدة من مات منهن قبله ومن
مات عليه السلام عنهن ومن دخل بها ومن لم يدخل بها والمتفق عليه
ان المدخول بهن احدى عشر امراة ست من قريش وهن سيدتنا خديجة
الكبرى بنت خويلد رضي الله عنها وهي اول زوجاته وافضلهن اقامت
معه صلى الله عليه وسلم خمسا وعشرين سنة ولم يتزوج غيرها في حياتها
ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين ودفنت بالحجون وسودة بنت زمعة
تزوجها سنة عشر من النبوة وقيل سنة ثمان وعائشة بنت ابي بكر الصديق
رضي الله عنهما ولم يتزوج بكرا غيرها وحفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله
عنهما وام سلمة رضي الله عنها بنت امية بن المغيرة واسمها هند وقيل رملة
وام حبيبة رضي الله عنها بنت ابي سفيان بن حرب وزينب بنت جحش
رضي الله عنها زوجه الله بها فدخل عليها من غير عقد كما دلت عليه الاية
وهي اول من ماتت منهن بعده وزينب ام المساكين بنت خزيمة الهلالية

وسيدنا ابراهيم وكلهم من سيدتنا خديجة الكبرى الا ابراهيم فمن مارية القبطية

ماتت بالمدينة سنة اربع ودفنت بالبقيع وميمونة بنت الحارث الهلالية
رضي الله عنها وجويرية بنت الحارث الخزاعية رضي الله عنها وصفية بنت
حيي بن اخطب الاسرائيلية الهارونية رضي الله عنها اصطفاها صلى الله عليه
وسلم من خيبر واعتقها وتزوجها والتوفي عنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم
منهن تسع كما يعلم مما مر واما سراريه صلى الله عليه فهن مارية بنت شمعون اهداها
المقوقس لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة وهي ام السيد
ابراهيم كما تقدم وريحانة بنت شمعون القرظية او النضيرية اصطفاها
لنفسه من السبي نفيسه جارية ام المومنين زينب بنت جحش وهبتها له عليه السلام
حين رضي عليها بعد هجرها قال المولف رحمه الله وهذا يمكن عود الاشارة
على قوله خاتمة وما بعده او على الجملة الاخيرة وهي قوله وينبغي الخ او على آخر
كلمة او آخر حرف من ذلك آخر ما يسره الله من فضله وكرمه
اي من الشيء المتفضل به والتكرم به ان جعلت من للتبعيض او المعنى
الذي هو التفضل والتكرم ان كانت سببية بمعنى البا كما هو ظاهر
والحمد لله رب العالمين تقدم الكلام على الحمدلة في صدر الخطبة
واعادها في آخر الكتاب استكثارا من الخير وتشبها باهل الجنة اذ هي آخر
دعاؤهم كما قال تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا السيد من يفوق قومه وقيل من يحتاج اليه في الشدائد لدفع
المكاره وقيل غير ذلك وعلى كل فالنبي صلى الله عليه وسلم اولى من اتصف
بالسيادة وقد ورد عنه انا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر محمد هو علم
منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا بالهام من الله لجده عبد المطلب لتفا
لما سماه الله به في سابق علمه واعلمه لخواص ملائكته ورسله وآله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
والصلاة على سيدنا ... نبي والسلام ... الدين

سبق الكلام على ذلك وانما اعاد الصلاة على النبي آخر الكتاب بعد الاتيان
بها اوله رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة والله
سبحانه اكرم من ان تقبل الصلاتين ويرد ما بينهما والله سبحانه وتعالى اعلم

قال جامعه

ثبت الله في طريقة اسلافه اقدامه وبلغه من خيرات الدارين مقصده
ومرامه هذا آخر ما حررد من الشرح بيان البيان وغاية ما هطلت به سحايب
الفضل من الكريم المنان انحدرت به جواد القلم مع اني في التحقيق لست من فرسان
وعرضته لخطر العثار لولا ان التوفيق اخذ بعنانه ورتب للراغب في نيل مقاصده
البعيد من الوسايل وسهلت للطالب فيه كثيرا من عويصات المسايل على انه
لا يخلو في الجملة عن الخلل اذ الانسان الا من عصمه الله مظنة القصور والزلل
وانا نشدا لله من اطلع من ذوي التحقيق على عباراته وامعن النظر في كلياته
وجزئياته ان يؤول مما ظاهره الخطاء ما امكن تاويله ويبدل بالصواب
ما تعين من ذلك تبديله وان لا يواخذني بما اوقعني فيه قصور باعي في هذا
الموضوع وليعذرني لتشتت بالي بمفارقة الاولاد والربوع وواها ما تجشمت
اليم عذاب الاغتراب عن الاوطان الابعدان تكسرت في انصال سهام
حسد القرابة والاقران فعسى ان يتضمن هذا المكروه خيرا كثيرا ولعل الله
يكتب لي بذلك اجرا كبيرا والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم -

خاتمة الطبع

يقول مصحح هذا الكتاب - اجزل الله له الثواب - قد نجز بحمد الله تعالى طبع كتاب نوافح الورد السجوري - بشرح عقيدة الباجوري - من تاليفات مولانا العلامة فخر الدين والمسلمين - السيد ابي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين - بلغه الله غاية قصده - واطال به نفع امة جده - ولعمري انه لكتاب اعرب عن مقاصد علوم العقائد - بما لا تبقى معه شبهة للمعارض والمعاند - وحين انتهى تحريره وزبره - وبدر من افق الطباعة بدره - قيل في تاريخه هذه الابيات الابيه - الشاهدة بما فيه وله من المزيه -

نوافح الورد نافع — لكل قارٍ وسامع
فالزمه فهو كتاب — بمذهب الحق صادع
واعكف عليه وثابر — وانظر وحقق وراجع
تمد بين علوم — الكلام اقوى القواطع
وغص لفكرك فيما — يؤمي ببعض المواضع
تظفر باسرار علم — تقر عين المطالع
واذ بدا وهو يزهو — طبعا بابهى المطابع
ارخت ذلك فاحسب — شذا النوافح ساطع

١٧   ١٣ه

فهرست كتاب النوافح للسيد ابن شهاب